

كلية العلوم الإدارية  
مركز البحوث

# **الحبس في الديون**

## **في المملكة العربية السعودية والتشريعات العربية**

### **دراسة مقارنة**

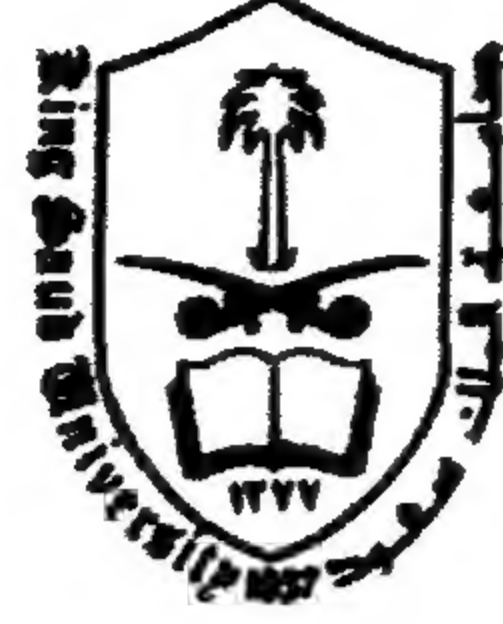
دكتور  
محمود محمد هاشم

أستاذ المرافعات بكلية الحقوق جامعة عين شمس  
وكلية العلوم الإدارية - جامعة الملك سعود  
والمحامي لدى محكمة النقض المصرية

الرياض  
١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م



بسم الله الرحمن الرحيم



كلية العلوم الإدارية  
مركز البحوث

# **الحبس في الديون**

## **في المملكة العربية السعودية والتشريعات العربية**

### **دراسة مقارنة**

دكتور

محمود محمد هاشم

استاذ المرافعات بكلية الحقوق جامعة عين شمس  
وكلية العلوم الإدارية - جامعة الملك سعود  
والمحامي لدى محكمة النقض المصرية

مطابع جامعة الملك سعود ١٤٠٨ هـ



## "تمهيد"

١ - تؤكّد جميع الشرائع القديمة منها والحديثة ، على ضرورة الوفاء بالتعهدات بحسبانه اطارا أساسيا للتعامل بين الافراد في كل المجتمعات البشرية . وكان على رأس هذه الشرائع ، شريعة الاسلام ، شريعة العدل والسلام ، فقد ورد في قرآنها الكريم ، العديد من النصوص السامية ، تؤكّد هذا المعنى ، من ذلك قوله تعالى : وأوفوا بالعهد ، ان العهد كان مسئولا " (٣٤ - الاسراء ) ، ومن ذلك قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود " (١ - المائدة ) ، وأيضا قوله تعالى : " ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها " (٥٨ - النساء ) ، وقوله تعالى كذلك : " فان آمن بعضكم بعضا فليؤد الذي اؤتمن أمانته " (٢٨٣ - البقرة ) ، كما أكد الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك - فيما رواه عنه أبوهريرة - بقوله : " آية المنافق ثلاث ، اذا حدث كذب ، واذا وعد أخلف ، واذا أتمن خان " (١) .

وتأكيدا لهذا المبدأ ، فقد أعطت مختلف الشرائع والانظمة ، للدائن من الوسائل مايكفل له الحصول على حقه ، ومايحمل المدين ، جبرا وقسرا ، على الوفاء بالتزاماته وتعهداته ، فأعطت الدائن حق التنفيذ على أى مال مملوك للمدين ، عقارا كان أم منقولا ، استيفاء لحقه ، اعمالا لمبدأ الضمان العام (٢) المقرر للدائن على أموال المدين ، كما اعترفت الانظمة المختلفة للدائن بسلطة اتخاذ مجموعة من التدابير الاحتياطية ، للمحافظة على هذا الضمان العام ، منها استعمال الدائن لحقوق مدينه لدى الغير عن طريق الدعوى غير المباشرة ، والطعن في تصرفات المدين الصادرة منه اضرارا بدائنيه عن طريق الدعوى البوليصية ، وأيضا المطالبة بشهر افلاس أو اعسار المدين .

---

(١) وقد رواه البخارى " أربع من كن فيه كان منافقا أو كانت فيه خصلة من أربعة كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها . اذا حدث كذب ، واذا وعد أخلف ، واذا عاهد غدر ، واذا خاصم فجر " صحيح البخارى ج ٣ - المكتب الاسلامي تركيا ١٩٧٩ ص ١٠١ - انظر رياض الصالحين لابي زكريا يحيى شرف النووى - دار المأمون للتراث - دمشق - ١٩٨٢ ط ٤ ص ٣١٠ .

(٢) بخلاف الضمانات العينية الاخرى التي قد يحصل عليها الدائن مثل الرهن والاختصاص والامتياز .



٢ - وبالإضافة الى ذلك ، تعترف الانظمة المختلفة ، للدائن بحق اتخاذ مجموعه من التدابير الاحتياطية أو التحفظية ، التي يستطيع بها المحافظة على ضمان استيفاء حقه ، مثل توقيع الحجز التحفظي ، ووضع الاموال المتنازع عليها تحت الحراسة ووضع الاختام وغيرها .

٣ - الاكراه البدني :  
واذا كان الاصل ، أن أموال المدين ضامنة للوفاء بالتزاماته ، بحيث لايجوز اتخاذ الاجراءات التحفظية أو الاكراهية الا على هذه الاموال ، الا أن الانظمة المختلفة كثيرا ماتخرج على هذا الاصل ، تجيز اكراه المدين اكراها بدنيا ، حملا له على الوفاء بديونه ، بتقييد حريته ، اما عن طريق حبسه ، واما عن طريق منعه من السفر .

ولقد كان الاكراه البدني la contrainte par corps (١) ، أحد وسائل الحماية التنفيذية للحق الموضوعي في العصور القديمة ، اذ لم يكن المدين مسئولا عن ديونه في ذمته المالية وحدها ، بل كان جسمه أيضا مما يجوز التنفيذ عليه ، عن طريق حبسه ، واسترقاقه والتصرف فيه عبدا بالبيع ، وفاء بالتزاماته . فقد كان جزاء الاخلال بالالتزام ، في تلك العصور ، عقوبة بدنية (٢) . اذ كان القانون الروماني يخول الدائن سلطة أخذ مدينه رقيقا ، اذا لم يكن قد أوفى بالتزامه . ويكون له عليه حق ملكية ، يخوله التصرف في المدين بالبيع رقيقا في الاسواق أو حبسه في سجنه الخاص . كما كان يجيز القانون الروماني للدائن قتل مدينه في بعض الاحيان ، وان تعدد دائنو المدين ، جاز لهم اقتسام جسمه بعد

---

(١) انظر في ذلك Sergeme, l execution sur la personne, These, Paris 1959, Deymes, l'evolution juridique de la contrainte par corps. These, Toulouse 1942  
Merlin. Repertoire dr proc. civ V contrainte par corps.  
اها ب حسن اسماعيل - أحكام التنفيذ بطريقة الاكراه البدني - مجلة المحاماه المصرية س٤٠ ص ٦١٣ وما بعدها .  
(٢) أحمد أبو الوفا - اجراءات التنفيذ - منشأة المعارف - ط ٧ ، ١٩٧٨ بند ٧ ص ١٤ .  
Vincent jean et Prevault jacques: Voies d execution, 15 ed, Paris, Dalloz, 1984, p. 17, No.17.

قتله (١) . ثم تطور الامر بعد ذلك ، الى حبس المدين واجباره على العمل لمصلحة الدائن ، ثم انتهى الامر الى تحريم استرقاق المدين ، واقتصار سلطة الدائن على المطالبة بحبس المدين بعد صدور الحكم بدينه في ذمة المدين (٢) .

ولقد كان المدين ، في عصر ما قبل الاسلام ، سلعة تباع وتشتري في الاسواق اذا لم يف بديونه . كما كان القانون الفرنسي القديم . يجيز حبس المدين ، لتنفيذ التزامه (٣) ، وذلك تحقيقا لاقصى اشباع للدائن ، على حساب حرية المدين .

الا ان المشرع الفرنسي ، قد عاد وألغى الحبس في المواد المدنية وقصره على المواد التجارية وحدها في سنة ١٦٦٧ ، وظل الامر على هذا النحو حتى تم إلغاء الحبس أيضا بالنسبة للديون التجارية ، وكان ذلك بموجب قانون صدر في ١٨٦٧/٧/٢٢ ، ولم يعد الحبس جائزا الا في الغرامات (amendes) والتعويضات (dommages - intérêts) والمصروفات (frais) (٤) وفي ١٩٦٠/٢/١٦ أصدر المشرع الفرنسي مرسوما بقصر الحبس على تحصيل ديون الدولة (٥)

- 
- (١) سليمان مرقس - شرح القانون المدني - في الالتزام ١٩٦٤ ج بند ٦٠٥ ص ٥٨٩ .  
سمير تناغو - نظرية الالتزام - الاسكندرية ١٩٧٥ بند ٣٩٦ ص ٤٠٧ . يوسف نجم جبران . طرق الاحتياط والتنفيذ - عويدات - بيروت - باريس ١٩٨٠ ص ٢٧ .
- (٢) انظر عبدالمجيد عبدالحكيم - الموجز في شرح القانون المدني ج ٢ - احكام الالتزام - دار الحرية للطباعة بغداد - ١٩٧٧ ص ١٨/١٧ . عزمي عبدالفتاح - نظام قاضي التنفيذ - دار النهضة العربية ١٩٧٨ - ص ١٤ .
- (٣) انظر Vincent jean et Prevault jacques, Voies d'exécution, 15<sup>e</sup> éd., Paris, Dalloz, 1984, p. 17, No. 17.
- (٤) Glasson, Tissier et Morel. Traité Théorique et pratique de procédure civile, Vol No. 1421-1422. Planiol, Ripert et Eisemann, Droit civil, Vol. VII No. 774-775. Vincent et prevault, Op.Cit. No.17, p. 17.
- عبدالرزاق السنهوري - الوسيط في شرح القانون المدني المصري ج ٢ - ١٩٥٦ - دار النشر للجامعات ، ١٩٦٨ دار النهضة العربية بند ٤٤٢ ص ٨٠١/٨٠٠ .
- (٥) هو المرسوم رقم ١٩٦٠ - ٢٤٣ . انظر فنسان - الاشارة السابقة وكذلك انظر عزمي عبدالفتاح - رسالة - مشار اليها ص ٦٣٢ .



واذا كان ماتقدم ، هو الوضع في العصور القديمة ، فان الامر قد اختلف في العصور المعاصرة ، نتيجة لانتشار الفلسفة الفردية وذيوع المذهب الليبرالي (الحر) والتطور الحضارى والفكرى ، الذى بلغته مجتمعات اليوم . اذ لم يعد الشخص ، في ظل هذه الافكار ، مسئولا عن ديونه في جسمه ، ولم يعد الاخلال بالالتزام جريمة تستوجب المساءلة الجنائية ، وتوقيع العقوبة السالبة للحرية عليها ، بل أصبحت أموال المدين وحدها هي الضامنة للوفاء بالتزاماته ، طبقا لفكرة الضمان العام *le gage commun* التي نصت عليها مجتمعات اليوم ، ومن ذلك المادة ٢٣٤ من القانون المدني المصرى ، والتي تنص على أن : " أموال المدين جميعها ضامنة للوفاء بديونه . وجميع الدائنين متساوون في هذا الضمان الا من كان له منهم حق التقدم طبقا للقانون " (١) وموئدى ذلك ، أن التنفيذ الجبرى ، اقتضاء لحق من الحقوق ، لا يكون الا على الاموال المملوكة للمدين . ولايجوز تنفيذ الالتزام بطريق الاكراه البدني ، احتراماً لكرامة الانسان ، واعلاء حرية الفرد ، ورعاية لمصالح المدين ، بتركه يمارس حياته العملية ، للحصول على الاموال ، التي قد تمكنه من الوفاء بالتزامه (٢) .

---

(١) وبنفس الالفاظ تنص المادة ٣٠٧ من القانون المدني الكويتي الجديد رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ . كذلك تنص المادة ٢٧٤٠ من القانون المدني الايطالي على "

*il debitore risponde dell adempimento delle obbligazioni con tutti i suoi beni presenti e futuri*" Costa s. Manuale di diritto processuale Civile, Utet 1973, p. 513-514.

وتنص المادة ٢٠٩٢ من القانون المدني الفرنسي على :

"Quiconque est obligé personnellement, est tenu de remplir son engagement sur tous ses biens, mobiliers et immobiliers, présents et a venir".

كما نصت المادة ٢٠٩٣ من ذات القانون على أن أموال المدين هي الضمان العام لدائنيه . وهم متساوون ، أى يشتركوا في اقتسام ثمنها ، الا ما كان له منهم أفضلية طبقا للقانون .

(٢) محمود هاشم : القواعد العامة للتنفيذ القضائي ، القاهرة ، دارالتوفيق للطباعة والنشر ١٩٨٠ ، ص ١٥٨ ، ١٨٧ - ١٨٩ .

فتحي والي : التنفيذ الجبرى في القانون الكويتي - ١٩٧٨ ، ص ٥ .

رمزى سيف : قواعد تنفيذ الاحكام والعقود الرسمية ، ١٩٦٩ ، ص ١٠ - ١١ .



ونجد - رغم ذلك - أن الفقه الاسلامي ، وكثير من الانظمة الوضعية ، تجيز حبس المدين ، اكرها له على التنفيذ ، أى على الوفاء بديونه ، على اختلاف بين هذه الانظمة في حالات الالتجاء الى الحبس .

#### ٤ - موضوع البحث :

يبين مما تقدم ، أن حبس المدين ومنعه من السفر وسيلتان قانونيتان ، تعترف بهما الانظمة المختلفة للدائنين ، تبيح لهم طلب تقييد حرية مدينهم ، بحبسهم أو منعهم من السفر ، لاکراههم على الوفاء بديونهم .

ويكون حبس المدين ، في الغالب ، وسيلة لحمل المدين على الوفاء ، بحق ثابت في ذمته ، بموجب سند من السندات التنفيذية ، فهو من هذه الزاوية يقترب من أن يكون طريقا للتنفيذ الجبرى . أما المنع من السفر ، فهو في الغالب وسيلة تحفظية ، أى مجرد اجراء وقى ، يستهدف المحافظة على امكانية تنفيذ الحكم ، الذى قد يستحصل عليه الدائن .

وسوف نتخذ لذلك من حبس المدين ، اكرها له ، على الوفاء بديونه - الثابتة ، موضوعا لهذا البحث ، نظرا لما يثيره من مشكلات ، فضلا عن اختلاف طبيعته ، والخلاف التشريعي حولها ، وحول تحديد الحالات التي يمكن الالتجاء اليه فيها .

هذا وستكون دراستنا - باذن الله - دراسة مقارنة بين الانظمة العربية المختلفة ، مركزين الى حد ما على النظام السعودى ، بحسبانه النظام الذى أطلق الحبس ، استيفاء للحقوق ، أيا كانت طبيعتها وقيمتها ، والنظام المصرى ممثالا لانظمة التي منعت الحبس في الديون المدنية والتجارية ، ولم تجزه الا في ديون محددة ، مشيرين في كل ذلك الى موقف سائر الانظمة العربية الاخرى . ومن الطبيعي ، أن تأتي دراستنا دراسة تحليلية من جانب ، انتقادية من جانب آخر .

#### ٥ - تقسيم البحث :

ودراسة علمية للحبس في الديون ، توجب علينا بيان فكرة الحبس وطبيعته ، ثم بيان أحوال الالتجاء اليه ، وأخيرا القواعد التي تحكمه ، ونخصص مبحثنا لكل منها .

## المبحث الاول

### فكرة الحبس في الديون

- تعريف الحبس ومشروعيته
- الطبيعة القانونية للحبس

٦ - تقسيم :

حتى نصل الى فكرة محددة في الديون يجب علينا تعريفه وبيان مشروعيته وطبيعته .

المطلب الاول

تعريف الحبس ومشروعيته

أولا : تعريف الحبس :

٧ - ( أ ) في اللغة : يأتي الحبس في اللغة بمعان متعددة : فمنها ، الحبس بمعنى المنع والامساك ، أى ضد التخلية ، كما يأتي الحبس بمعنى الوقف . و ( احتبس ) فرسا في سبيل الله أى وقف فهو ( محتبس ) و ( حبس ) ( الحبس ) بوزن القفل ماوقف ( ١ ) .

٨ - ( ب ) في الاصطلاح : أما الحبس ، في لغة الفقه والقانون ، فلا يخرج عن المعنى الاول في اللغة وهو المنع والامساك ، أى وضع الشخص المحكوم عليه في المكان المخصص للحبس ، أو كما قيل بأنه " وضع المحكوم عليه في أحد السجون المركزية أو العمومية المدة المحكوم بها عليه ، والتي لا تقل عن أربع وعشرين ساعة ولا تزيد عن ثلاث سنوات الا في الاحوال الخصوصية المنصوص عليها " ( ٢ ) .

والحبس ، في لغة القانون ، عقوبة جنائية ، يحكم بها على الشخص ، الذي يرتكب فعلا يعد بمقتضى القانون جريمة جنائية معاقب عليها بالحبس . وقد يكون الحبس عقوبة عادية كما قد يكون عقوبة سياسية ، وهو دائما عقوبة مؤقتة ( ٣ ) .

ومما تجدر به الإشارة أيضا ، أن كلمة الحبس تطلق كذلك ، على المكان المعد للحبس ، وهي بذلك مرادفة لكلمة السجن ، والتي تطلق هي الاخرى على المكان المحدد لايواء المحكوم عليهم بعقوبة الحبس أو السجن فيقول تبارك وتعالى : " ودخل معه السجن فتيان " ( يوسف - ٣٦ ) .

- 
- ( ١ ) انظر مختار الصحاح - دار القلم - بيروت ص ١٢٠ . لسان العرب - ج ١ ص ٥٥١ بيروت المعجم الوسيط - ١٣٩٢ هـ ج ١ ص ١٥٢ - دار المعارف بمصر .
- ( ٢ ) السعيد مصطفى السعيد - الاحكام العامة في قانون العقوبات - دار المعارف بمصر - ط ٤ ، ١٩٦٢ م ، ص ٥٩٧ .
- ( ٣ ) انظر رمسيس بهنام - النظرية العامة للقانون الجنائي - منشأة المعارف - الاسكندرية ، ١٩٧١ م ، ص ١١٢ .



والحبس في هذا المقام ، وان كان يدخل في المعنى العام للحبس ، الا انه لا يعد عقوبة جنائية في دراستنا هذه ، وانما مجرد وسيلة من وسائل الاكراه البدني ، لحمل المدين على تنفيذ التزامه ، أو أنه وسيلة للوفاء في بعض الحالات ، وعلى ماسوف نوضحه فيما بعد .

#### ثانيا : مشروعية الحبس في الديون :

واذا ماكان الحبس عقوبة جنائية في الاصل ، فانه كقاعدة لايجب اللجوء اليه في غير المسائل الجنائية ، الا اذا ورد بذلك نص صريح يجيزه فيها ، وهذا ماسوف نبينه في الفقه الاسلامي والانظمة الوضعية .

#### ٩ - أ ) في الفقه الاسلامي :

ثبتت مشروعية الحبس " بالكتاب والسنة واجماع الائمة " (١) فقد قال الله تعالى : " أو ينفوا من الارض " (العائدة ٣٣) والمراد به الحبس (٢) وهو مشروع أيضا ، بما ثبت عن الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) من أنه قد حبس رجلا (٣) . فضلا عن حديث الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) " لي الواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته " والعقوبة : الحبس (٤) ، ومعنى اللى " المظل " والواجد " الغني " وكذلك قول الرسول الكريم " مظل الغني ظلم ، واذا اتبع أحدكم على مليء فليتبّع "

- 
- (١) انظر عبدالله بن محمد بن سليمان . مجمع الانهر في شرح ملتقى الابحر - دار احياء التراث العربي ، ج ٢ ص ١٦٠ .
  - (٢) كمال الدين بن الهمام - شرح فتح القدير - الطبعة الاولى - المطبعة الاميرية - ١٣١٦ - ج ٥ ص ٤٧١ . ابن الاثير - جامع الاصول في احاديث الرسول - ج ١٠ ص ١٩٧٢ - الحلواني ص ١٩٩ رقم ٧٧٠٧ .
  - (٣) كمال الدين بن الهمام - الاشارة السابقة - الخفاف - كتاب شرح أدب القاضي - مطبعة الارشاد - بغداد - تحقيق محي هلال السرحان ج ٢ ص ٣٤٣ وما بعدها .
  - (٤) عبدالله بن محمود بن مودود - الاختيار لتعليل المختار - دار المعرفة ج ٢ ص ١٩٥١ ص ٨٩ سنن ابن ماجه مطبوعات وزارة المعارف بالمملكة العربية السعودية ، ج ٢ ص ١٩٨٣/١٤٠٣ ص ٦٠ رقم ٤٥٢ . المنتقى من أخبار المصطفى - للحراني - ج ٢ ص ٢٦٣ رقم ٢٩٨٨ .

كما قال الرسول أيضا " لصاحب الحق اليد واللسان (١) • ومعنى اليد " الملازمة " ،  
واللسان " التقاضي " •

دلت هذه الاحاديث ، على أن امتناع الغني عن دفع ديونه ظلم ، والظلم لابد  
من رفعه ، وهو مايستلزم العقوبة ، ويكون للقاضي ، بناء على طلب صاحب الحق ،  
سلطة تعزيز المدين بحبسه ، لان الحبس من العقوبة •

كما تواترت الاخبار عن أن قضاة الاسلام كانوا يحبسون في الدين ، فقد حبس  
شريح في الدين : بقوله " احبسوه جنب هذه السارية حتى يوفيه " ، وهذا ثابت مما  
رواه ابن سيرين عن أن شريحا " اذا قضى على رجل بحق يحبسه في المسجد الى أن  
يقوم ، فان أعطاه حقه والا يأمر به الى السجن " ، وكذلك مارواه وكيع عن الشعبي  
قوله بأن " الحبس في الدين حياة " وقول جابر : كان علي يحبس في الدين " ( ٢ ) •

على أن الحبس لايجوز ، باجماع أهل الرأي في الشريعة الاسلامية ، الا بالنسبة  
للمدين الموسر ، الذي يماطل في الوفاء بديونه ، عملا بقوله تعالى " وان كان ذو  
عسرة فنظرة الى ميسرة " ، وقوله عليه السلام لغرماء المدين : " خذوا ما وجدتم  
وليس لكم الا ذلك " ، وماروى عن علي بن أبي طالب قوله للدائن الذي يطلب

---

(١) انظر هذه الاحاديث المبسوط لشمس الدين السرخي ج ٢ ص ٨٨ ، ج ٢٤ ص ١٦٣ ،  
نيل الاوطار للشوكاني ج ٥ ص ٢٤٠ ، بدائع الصنائع للكساني ج ٧ ص ١٧٩ •  
قواعد الاحكام لعز الدين عبدالسلام ج ١ ص ١١٠ - الخصاص - المرجع السابق ص  
٣٥٩ ، كتاب الكبائر لشمس الدين الذهبي - دار الكتب الشعبية - بيروت ص ١٠٩ ،  
سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٥٩ رقم ٢٤٥٠ - رياض الصالحين للإمام النووي - ط ٤ -  
١٩٨١/١٤٠١ - دار المأمون للتراث ص ٦١٦ رقم ١٦٠٩ - المنتقى من أخبار  
المصطفى - للحراني - الاشارة السابقة •

(٢) انظر أبو بكر عبدالرازق بن همام الصنعاني - المصنف - الطبعة الاولى ١٩٧٢ -  
المكتب الاسلامي - بيروت ج ٨ ص ٣٠٥/٣٠٦ - قارن ابن القيم : الطرق الحكمية في  
السياسة الشرعية سنة ١٩٥٣ - ص ٦٢ ، ٦٣ والذي أورد بأن عليا - رضي الله عنه -  
لم يكن يحبس في الدين •

حبس مدينه : لا عينك على ظلمه ، فان قال الزمه ، قال ان لزمته كنت له ظالما " (١)  
وما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه - انه اذا جاء رجل بغريم له وطلب حبسه ،  
فيقول له هل تعلم له عين مال ناخذه به ، فان قال لا ، قال فهل تعلم له عقار انكسره  
فان قال لا ، قال فما تريد منه ؟ قال احبسه ، قال لا ، ولكن دعه ليطلب لك ولنفسه  
ولعياله (٢) .

#### ١٠ - ب ) في الانظمة الوضعية :

تنص الانظمة الوضعية هي الاخرى ، على اختلاف بينها (٣) على جواز حبس  
المدين ، في الديون المدنية والتجارية وغيرها . من ذلك ما تنص عليه المادة الثامنة  
من القرار الوزاري رقم (٢٠) وتاريخ ١٤٠٦/١/٢ هـ . الخاص بلائحة الاجراءات أمام  
ادارات الحقوق المدنية في المملكة العربية السعودية من أنه : " عند عدم وجود  
منازعة في الحق المدعى به أو في استحقاقه يكلف المدين بالوفاء فورا ، والا سجن  
مالم يقبل الدائن امهاله أو اطلاق سراحه " . وفي هذا الصدد أيضا تنص المادة ٩٢ ،  
من قانون المرافعات الكويتي الجديد من أن لمدير ادارة التنفيذ أو من تندبه  
الجمعية العامة للمحكمة الكلية أن يصدر " أمرا - بناء على عريضة تقدم من المحكوم  
له - بحبس المدين مدة لا تزيد على ستة أشهر اذا امتنع عن تنفيذ حكم ١٠٠٠ أو أمر  
أداء " .

---

(١) انظر الخصاف . المرجع السابق ص ٢٥٢/٣٥٠ - والروايات الاخرى للحديث في أخبار  
القضاء لوكيع ج ١ ص ١١٢ - ابن القيم الجوزية - الطرق الحكمية في السياسة  
الشرعية - السنة المحمدية - القاهرة ١٩٥٣ ص ٦٢/٦٣ .  
(٢) الخصاف - المرجع السابق ص ٣٥٦ .

(٣) اذ أن من الانظمة العربية مالم يجز حبس المدين في الديون المدنية والتجارية ، من  
هذه الانظمة النظام المصري ، وكذا النظام الليبي وأيضا النظامان التونسي  
والمغربي ، فلم يرد في نصوص قوانينها للمرافعات ما يفيد - من قريب أو من بعيد -  
جواز الحبس في هذه الديون .



كما نص العديد من التشريعات العربية على جواز الحبس ، اكرها للمدين على الوفاء بديونه في حالات بعينها ، أى في حالة الاخلال بديون معينة ، أو في حالة عدم الوفاء بالدين أيا كانت طبيعته (١) .

---

(١) انظر المواد ٤٦٠ - ٤٦٧ من قانون أصول المحاكمات السوري لسنة ١٩٥٣، والمواد ٤٤٥ - ٤٤٧ ، ٤٦٠ - ٤٦٧ من قانون الاجراءات السوري أيضا ، المواد ٣٨ ، ١١٩ - ١٢٣ من قانون الاجراء الاردني رقم ٣١ لسنة ١٩٥٢ ، المواد ٤٠ ، ٤٩ من قانون التنفيذ العراقي الجديد رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٠ ، المواد ٨٠٩ - ٨٢٠ من قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٤ م ، والمواد ١٥٧ - ١٦٠ من قانون المرافعات السوداني الصادر سنة ١٩٧٤ ، والمواد ٤٠٧ - ٤١٢ من قانون الاجراءات المدنية الجزائرى رقم ٦٦ - ١٥٤ في ٨ يونيو ١٩٦٦ . والمواد ٢٦٧ - ٢٧٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية البحريني رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ الصادر في ١٩٧١/٧/٢٢ . والمواد ٢٦٥ - ٢٦٨ من قانون المرافعات القطري . والمادة ٧٣ من قانون اجراءات المحاكم المدنية رقم ٣ لسنة ١٩٧٠ لدولة الامارات العربية المتحدة . وكذلك المادة ١٢ من قانون تحصيل الاموال الاميرية الاردني رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ م ، والتي تنص الفقرة ب من هذه المادة على أنه " واذا تخلف المكلف عن دفع الذمة المطلوبة منه أو أى قسط منها وقنع الحاكم الادارى بمقدرته على الدفع فانه يقرر حبسه مدة لاتزيد على شهر واحد الا اذا سدد ما عليه قبل انقضاء هذه المدة " . وايضا المادة ٢١٣ من قانون اجراءات المحاكم الشرعية الليبي الصادر في نوفمبر سنة ١٩٥٨ . والمادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية المصرية الصادرة بموجب المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ م . والمادة ٥١١ من قانون الاجراءات الجنائية المصرى .

## المطلب الثاني الطبيعة القانونية للحبس

### الفرع الاول طرق التنفيذ وطرق الاحتياط

١١- من المعلوم أن الحق لا تظهر فائدته ، الا اذا تمكن صاحبه من الانتفاع به والاستئثار بمنافعه ، ومباشرة المكنت التي يتيحها له ، ومن ثم لا يكفي أن يكون بيد صاحب الحق سندا بحقه ، حكما كان أو غير حكم ، وانما لابد من وضع هذا السند موضع التنفيذ ، واذا كان الاصل هو تمام التنفيذ اختيارا ، أى حصول صاحب الحق على حقه وملحقاته ، اختيارا أى برضاء الملتزم في السند ، فاذا لم يتم هذا التنفيذ الاختياري ، كان لابد من تنظيم التنفيذ الجبري ، أى التنفيذ الذي يتم بواسطة السلطة العامة في الدولة فهي تجبر الافراد ، بوسائل معينة ، على تنفيذ التزاماتهم تنفيذا عينيا ، اذا توافرت موجباته ، أو تنفيذا بمقابل عن طريق الحجز ونزع الملكية ، ان استحال أو تعذر التنفيذ العيني .

ويحدد القانون في هذا الشأن طرقا مختلفة للتنفيذ بمقابل ، أى التنفيذ عن طريق الحجز ونزع الملكية ، منها حجز المنقولات تحت يد المدين ، وحجز المنقولات أو الحقوق لدى الغير ، ثم حجز العقارات ، على النحو الذي تنظمه قوانين المرافعات في الدول المختلفة .

وتمكينا للدائن من استيفاء حقه ، تعترف له الانظمة المختلفة بحقه في الضمان العام ، المقرر على أموال مدينة وممتلكاته ، فضلا عن ذلك تعترف القوانين الوضعية للدائن بمجموعة من الوسائل القانونية ، التي تستهدف المحافظة على الضمان العام مثل : الدعوى غير المباشرة *Action oplikue indirecte* والدعوى البوليصية *action paulienne* وغيرها . ومن هذه الوسائل ما يعتبر طرقا للتنفيذ مثل حق الحبس *droit de retention* والمقاصة *compensation* ، وبالإضافة الى هذه الوسائل ، تعترف الانظمة المختلفة للدائن ، بمجموعة من الوسائل والتدابير الاحتياطية ، التي يقصد بها المحافظة على امكانية استيفاء

الحق (١) . مثل وضع الاموال المتنازع عليها تحت الحراسة ، وتوقيع الحجز التحفظي ووضع الاختام وغيرها . وهذه التدابير ، انما تستهدف المحافظة على الضمان العام ، المقرر للدائن على اموال المدين ، تمكنه من الحصول على حقه ، عندما يستحصل على سند تنفيذي به .

ومن الطبيعي ، محافظة على حقوق المدين وحرية ، الا يلجا الى هذه التدابير الوقائية ( التحفظية ) ، الا اذا توافر المبرر لاتخاذها ، وهو الخطر من فوات الحماية النهائية للحق ، نتيجة التأخير في الحصول على الحماية الموضوعية . فالتدابير الوقائية ، انما تستهدف الوقاية من التأخير ، عندما يكون الحق الموضوعي مهددا بضرر محقق (٢) . فيلزم درءا لهذا الضرر ، اتخاذ تدبير من هذه التدابير ، ومن ثم لا يقبل طلب اتخاذ تدبير منها الا اذا كان هناك استعجال ، أى وجود الخطر الذى يتهدد الحق أو المركز القانوني .

---

(١) انظر Cerard legier, saisies et mesures conservatoires, Repertoire de procedure civile, Dalloz, Mise a jour, Tome III, 1983, 2<sup>e</sup> ed. V<sup>o</sup> saisie p. 1-21.

وانظر هذه الوسائل في القانون الايطالي والتي يطلق عليها: Procedimenti Cautelari

المواد ٦٧٠ - ٧٠٢ مرافعات . وانظر Chiovenda, Principii diritto processulae civile, Napoli, 1965, p. 224 e seg. Redenti Enrico, diritto processuale civile, III Milano, 1957, p. 51 el seg. Costa S. Diritto processuale civile, utet 1973, p. 624 e seg.

(٢) انظر تفصيلا ، وجدى راغب فهمي ، نحو فكرة عامة للقضاء الوقتي في قانون المرافعات مجلة العلوم القانونية والاقتصادية س١٥ ص ٢١٧ ومابعدها وفي ذلك يقول كيوفندا :

“Queste misure speciali determinate da pericolo od urgenza, diconsi provvisorie cutelari, perche si emanano prima chesia accertata la volonta della legge che ci garantisce un beneo prima che sia compiute la sua attuazione, per granzia della sua futura attuazione pratica....”  
principii, Op.Cit., p. 255.



١٢ - ماهو موقع الحبس من هذه الوسائل ؟

واذا كان ماتقدم ، وكانت طرق التنفيذ ، هي التي تؤدى الى استيفاء الحق مباشرة ، وكانت هناك وسائل اخرى من شأنها حمل المدين على الوفاء بالتزاماته بالاضافة الى التدابير والوسائل التحفظية ، التي تتخذ ، حيال الاستعجال ، للمحافظة على امكانية استيفاء الحق مستقبلا ، بعد الحصول على السند المثبت له ، فما هو موقع الحبس في الديون من هذه الطرق والوسائل ؟ ، وبعبارة اخرى ، هل يعد طريقا من طرق التنفيذ أم مجرد وسيلة تهديد ؟ أم هو وسيلة احتياطية أى تدبير تحفظي .

وتظهر أهمية هذا التساؤل ، في اختلاف النظام القانوني ، الذى يحكم طرق التنفيذ ، عن ذلك الذى يحكم التدابير التحفظية ، عن ذلك الذى يسرى على الوسائل التهديدية ، فالتساؤل ليس اذن من قبيل الترف العلمي ، وانما له أهميته العلمية ، اذ ان طرق التنفيذ لاتباشر الا ممن بيده سند تنفيذي ، وتؤدى مباشرة الى استيفاء الحق . أما التدابير التحفظية فيمكن مباشرتها ، ممن ليست بيدهم سندات تنفيذية ، واتخاذها لايؤدى مباشرة الى استيفاء الحق ، بل مجرد الوقاية مما قد يتهدد هذا الحق من أخطار في حين أن الوسائل التهديدية ، مادية كانت أو بدنية ، لاتؤدى مباشرة الى الوفاء بالحق دائما ، بل مجرد حمل المدين على الوفاء ، فضلا عن أنها قد تباشر ممن لا يكون بيده سند من السندات التنفيذية .

واقع الامر ، أن الحبس ، كنظام اعترفت به الانظمة ، القديم منها والمعاصر ، يمكن أن يكون طريقا من طرق التنفيذ ، وأن يكون مجرد وسيلة اكراه ، وأن يكون ثالثا ( في بعض الانظمة ) ، تدبير تحفظي وذلك كله على النحو التالي :

١٣ - ( ١ ) الحبس طريق من طرق التنفيذ :

يعد الحبس طريقا من طرق التنفيذ ، في جميع الانظمة التي تجيز استبدال الحبس بالغرامة ، اذ في ظل هذه الانظمة ، تبرأ ذمة المدين ( المحكوم عليه ) من الغرامة ، اذا ما قضى أياما في الحبس ، تعادل قيمة الغرامة المحكوم عليه بها ، أو قضى الحد الاقصى لمدة الحبس ( ١ ) . وبحسبان الحبس هنا طريقا من طرق التنفيذ فلايجوز الا اذا عُدا الحكم الصادر بالغرامة حكما نهائيا .

---

( ١ ) انظر الفقرة ١٧ وما بعدها من هذا البحث .

١٤ - ٢) الحبس وسيلة اكراه للمدين :

كما أجمعت الانظمة ، التي أجازت الحبس في الديون ، على أنه مجرد وسيلة من وسائل الاكراه البدني ، لحمل المدين على تنفيذ التزامه الثابت بسند تنفيذي ، وأن الحبس في هذه الحالة ، لا يسقط عن المدين ، الدين المحبوس من أجله ، ويكون للدائن أن ينفذ به على أمواله ، إن ظهرت له ، استيفاء لحقه ، وقد نصت على ذلك صراحة العديد من الانظمة ، فقد نصت المادة (١٢٤) من قانون الاجراء الاردني على أن : " حبس المحكوم عليه والافراج عنه ، لايؤثران في حق المحكوم له في استيفاء دينه من أمواله " كما نصت المادة ٥٤ من قانون التنفيذ العراقي على أن : "حبس المدين لايسقط الدين عنه ولايؤثر على حق الدائن بطلب وضع الحجز على أمواله كلما ظهرت له أموال (١) .

١٥ - ٣) الحبس وسيلة احتياطية ( تدبير تحفظي ) :

وبالاضافة الى ماتقدم ، فان بعض الانظمة العربية ، تجيز حبس المدين درءاً لخطر معين ، هو خشية هربه أو تهريب أمواله ، مما قد يؤدي الى خشية ضياع الحق على الدائن اذا ما استحصل على سند بحقه ، وطبيعي ألا يلجأ للحبس ، في هذه الحالة ، الا اذا توافر شرط الاستعجال ، وهو الخشية من وقوع الضرر الناتج عن التأخير ، بحسبانه شرطاً عاماً للحكم بأى تدبير وقائي . من هذه الانظمة النظام السوداني (٢) اذ تعطي المادة (١٥٧) للمحكمة ، أن تصدر أمراً بالقبض على المدعي عليه ، واحضاره ، في الدعاوى التي تكون قيمتها خمسين جنيهاً

- 
- (١) وهو نفس ما نصت عليه المادة ٢٧٢ من قانون المرافعات البحريني ، والمادة ٢٦٨ من قانون المرافعات القطري ، وكذلك ما أجمع عليه الفقهاء أيضاً . انظر كتابنا - القواعد العامة للتنفيذ القضائي - ص ١٩٠ ، سليمان مرقص - المرجع السابق ص ٥٩٠ ، كما فصلت المادة ٢٩٣ من قانون المرافعات الكويتي في فقرتها الاخيرة ونصت على أنه " ولايؤدى تنفيذ الامر بالحبس الى انقضاء الحق الذي تقررالحبس لاقتضائه ، ولايمنع من التنفيذ الجبري لاقتضائه بالطرق المقررة قانوناً " ، وهو ما نصت عليه المادة ٢٤٤ من قانون المرافعات السوداني والتي نصت على أن ذلك مطبق " مالم يكن قد استحق عليه دفع مبلغ آخر من النقود غير الفوائـــــــــــــــــد والمصروفات بموجب الحكم بعد تاريخ الافراج عنه من السجن " .
- (١) وأيضاً في الامارات العربية المتحدة بمقتضى المادة ٣/٧٣ من قانون اجراءات المحاكم المدنية رقم ٣ لسنة ١٩٧٠ والمنشور بالجريدة الرسمية س٣ عدد ٢ صادر في ابريل ويونيو ١٩٧٢ .

فأكثر ، اذا ما أقنعها المدعي في أية مرحلة من مراحل الدعوى ، باقرار مشفوع باليمين أو بغير ذلك من الادلة بأن المدعى عليه ، بغرض تعطيل المدعي أو تفادي اجراء تتخذه المحكمة أو تعطيل أو تأخير تنفيذ أى حكم قد يصدر ضده ، قد اختفى أو غادر دائرة اختصاص المحكمة ، أو تصرف في أمواله ، أو في جزء منها ، أو أخرج شيئاً من ذلك خارج الحدود المحلية لاختصاص المحكمة ، أو أنه على وشك مغادرة السودان . ولكن يمتنع القبض على المدعى عليه اذا دفع الى المكلف بالقبض ، أى مبلغ مبين في الامر بالقبض يكفي للوفاء بطلبات المدعي ، يودع خزانة المحكمة ، حتى يفصل في الدعوى ، أو اذا قدم الضمان الذي تأمر به المحكمة .

وتنص المادة ١٦٠ على أنه اذا لم ينفذ المدعى عليه الامر الصادر بالقبض جاز للمحكمة أن تصدر أمراً يمنعه من مغادرة السودان أو بحبسه الى أن يفصل في الدعوى أو الى أن يوفي الحكم اذا كان قد صدر ضده حكم ، ويشترط ألا يكون حبسه لمدة تجاوز ثلاثة أشهر .

واضح كل الوضوح ، مما تقدم ، أن الحبس هو مجرد تدبير تحفظي ، يتخذ بناءً على طلب الدائن ، ولو لم يكن معه سند تنفيذي ، بقصد منع المدين من الهرب أو من تهريب أمواله .

واذا كان لنا من ملاحظة في هذا الخصوص ، فاننا لانقر هذا الاتجاه الذي انتهجه النظامان السوداني والاماراتي (١) ، لما في ذلك من اعتداء صارخ على

---

(١) وقد نصت المادة ٧٣ من قانون اجراءات المحاكم الاماراتي على أنه " (١) أى مدع تزيد قيمة التعويض الذى يطالب به عن العشرة دنانير يجوز له في أى طور من أطوار الدعوى أن يطلب من المحكمة أن تتخذ ضد المدعي عليه أى اجراء احتياطي ترى ضرورته : أ - اذا كان المدعى عليه لا يقيم في الاقليم بشكل مستمر أو يخشى اختفائه أو هروبه قبل سماع الدعوى - ب - أو اذا شرع في التخلص من أملاكه أو من جزء منها بحيث يستهدف تعطيل أى حكم يصدر ضده " .



حرية الانسان ، وتقييد حريته ، بغير موجب ولاسبب جدى ، خاصة أنه يجيز حبس المدين ، لا من أجل دين مؤكّد الوجود وحال الاداء ، وانما من أجل مجرد ادعاء بدين مرفوع الى القضاء ، وهو مايظل ادعاء حتى يتم تأكيده ، نفيا أو ايجابا ، بالحكم الذى يصدر في الدعوى . هذا ولاننسى أن الحبس ليس في الاصل طريقا للتنفيذ في الحقوق المدنية ، وانما هو مجرد وسيلة تهديدية لحمل المدين ، بموجب سند تنفيذى ، مؤكّد لمديونية ، على الوفاء بالدين . وثم لايجب - بحال - اللجوء اليه في الحالات التي تتأكد فيها بعد هذه المديونية ، فضلا عن أنه اذا كان الاصل أن الاخلال بالالتزام لايشكل جريمة تستوجب العقوبة . فما بالناس والامر لم يشكل بعد مجرد اخلال بالتزام ، وانما ادعاء من جانب المدعي بمديونية المدعى عليه ، قد لايسطيع اثباتها وترفض دعواه .

هذا بالاضافة الى أن هذا المسلك ، يتعارض مع مااتفقت عليه كلمة فقهاء الاسلام ، من أن الحبس في الديون لا يكون جائزا أصلا الا بعد ثبوت الحق ، باقرار أو بينة ، ثم امتناع المدين - بعد تكليفه من القضاء بالاداء - عن الوفاء بالدين . بل أن منهم من قرر عدم جواز الحبس الاحتياطي صراحة ، من ذلك ماجاء بكتاب المغني " فان طلب المدعي حبس المدعى عليه أو اقامة كفيل به ، الى أن تحضر بينته البعيدة ( أى حتى يتمكن من اثبات حقه ) ، لم يقبل منه ، ولم يكن له ملازمة خصمه . نص عليه أحمد ، لانه لم يثبت له قبله حق يحبس به ولايقيم به كفيلا ولأن الحبس عذاب ، فلا يلزم لعضو مالم يتوجه عليه حق ولانه لو جاز ذلك لتمكن كل ظالم من حبس من شاء من الناس بغير حق " ( ٢ ) .

---

( ١ ) ليس في هذه المادة ما يخول القبض على المدعى عليه أو سجنه . . . اذا قدم المدعي عليه ضمانا أو كفيلا مقبولا لدى المحكمة بالتعويض والمصاريف المطلوبين منه في الدعوى .

( ٢ ) المغني لابن قدامة ج ٩ مكتبة الرياض الحديثة - الرياض - ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م ص ٤٧ ، وكذلك المغني والشرح الكبير - دار الكتاب العربي للتوزيع والنشر - ١٣٩٢ هـ . طبعة ثانية ج ٢ ص ١١ . كشف القناع ج ٦ ص ٣٣٩ . الاقناع ج ٤ ص ٣٩٤ .

هذا ويدخل في الحبس التحفظي أيضا ، ماتنص عليه بعض الانظمة من جواز حبس المدين المفلس أو وضعه تحت مراقبة البوليس ، وذلك تبعا للحكم بشهر افلاسه ويكون ذلك بحكم بناء على طلب مأمور التفليسة ، في ذات حكم الافلاس أو في أى حكم آخر وذلك درءا لخطر معين هو خشية تهرب المدين أو تهريب أمواله وفي ذلك تنص المادة ٢٣٩ من القانون التجارى المصرى . " وتامر عند الاقتضاء في هذا الحكم ( حكم شهر الافلاس ) أو في أى حكم آخر صادر بناء على تقرير مأمور التفليسة ، بحبس المفلس أو بالمحافظة عليه ، بمعرفة ضابط من الضبطية أو بمعرفة أحد مأمورى المحكمة " ولايجوز بحبس المفلس أو المحافظة عليه في الحكم الصادر بأشهر افلاسه ، اذا كان المدين قدم تقريره في الميعاد المحدد في المادة ١٩٨ ونقابة الميزانية ( م ٢٤٠ ) . ويكون تنفيذ حكم الحبس أو التحفظ بمعرفة النيابة العامة ( الخصرة الخديوية ) بناء على طلب النيابة أو وكلاء الدائنين ( م ٢٤٢ ، ٢٤٣ تجارى مصرى ) وقد نصت على الاحكام تقريبا المواد ١١٠ ومابعدها من نظام المحكمة التجارية السعودى رقم ٣٢ وتاريخ ١٣٥٠/١/١٥ هـ . كما تنص المادة ٥٧٦ من القانون التجارى الكويتي الجديد رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠ على أنه " يجوز لقاضي التفليسة ، من تلقاء نفسه أو بناء على طلب النيابة العامة أو مدير التفليسة ، أن يقرر في كل وقت وضع المفلس تحت المراقبة .

يبين مما تقدم أن الانظمة المتقدمة قد أجازت لمحكمة الافلاس أن تأمر تبعا لحكمها بشهر افلاس أحد التجار ، بحبس المفلس أو بوضعه تحت المراقبة وذلك كاجراء تحفظي ولهذا لايجب أن تلجأ اليه المحكمة الا اذا توافر المقتضى وهو الاستعجال ويظهر هذا من مسلك المدين الذى يخشى معه فراره خارج البلاد ، أو تبديد أمواله ، أو تهريبها قبل وضعها تحت يد مأمور التفليسة . فاذا لم يتوافر هذا المقتضى . فلا يكون للمحكمة أن تأمر بأى من هذين الاجراءين . ويضيف البعض أنه اذا : اتضح حسن نية وسلوك المدين فانه يكفي أن يقدم ( المدين ) دليلا يضمن بقاءه في البلد وحضوره عند المقتضى مادام الافلاس حقيقيا ( ١ ) .

---

( ١ ) معتمد محرم عبدالغنى ، مقومات الافلاس في الفقه الاسلامي والقانون المقارن ١٩٨٥ م ، ص ٨٢ - ٨٣ .

( الفرع الثاني )  
" الحبس في الديون لا يعد عقوبة "

١٥- يبين مما تقدم ، أن الحبس في الديون ، هو في الاصل مجرد وسيلة للضغط على ارادة المدين ، لحمله على الوفاء بالالتزام ، ان تحققت موجبات الالتجاء اليه ، فهو بالتالي لا يعد عقوبة جنائية ، لفعل يعد بمقتضى القانون جريمة ، معاقبا عليها ؛ فالحبس الجزائي - أى كعقوبة - لا يطبق الا بسبب الجريمة ، ان كان معاقبا عليها بالحبس ، وأنه يطبق على الجاني فاعل الجريمة زجرا له ، وردعا لغيره . ولما كان الاخلال بالالتزام لا يعد بمقتضى التشريع العربي وغيره جريمة جنائية ، فان الحبس المقرر اللجوء اليه ، لحمل المدين على الوفاء به ، لا يعد عقوبة بالمعنى الصحيح ، ولهذا لا يطبق عليه - في رأينا - بعض القواعد المقررة للحبس الجزائي ، مثل القواعد المتعلقة بالعفو الذى يسقط الاحكام العقابية والمقررة بمقتضى القانون . ولقد أحسن المشرع اللبناني صنعا ، عندما أكد هذه الحقيقة بنصه على أن " الصفح أو العفو الذى يسقط الاحكام الجزائية ، ليس له مفعول في الحبس الذى ينفذ بناء على طلب أحد الدائنين ( م ٨٢٠ أصول لبناني ) ( ١ ) ولكن بعضا من القواعد التى تطبق على الحبس الجزائي يجب تطبيقها على الحبس في الديون ، نظرا لوحدة العلة في الحالتين أى وحدة الاعتبارات التى بنيت عليها ، مثل قواعد تأجيل تنفيذ الحبس الوجوبي أو الجوازي ، على التفصيل الذى سنذكره في حينه .

---

( ١ ) وكذلك لاتندرج أحكام الحبس في الديون في صحيفة السوابق الجنائية للشخص ولا يقضي المحكوم عليه فيها مدة الحبس في ذات الاماكن التى يقضي فيها المحبوسون جزائيا مدة العقوبة ، بل في أمكنة خاصة ( انظر مثلا على ذلك المادتين ٤٤٦ من قانون أصول المحاكمات الجنائية اللبناني ، ٤٤٥ من قانون الاجراءات الجنائية السورى ) راجع أيضا فتحي والي - التنفيذ الجبرى في القانون الكويتي ط ١ ١٩٧٨ ص ٣٥١ ، اهاب اسماعيل : أحكام التنفيذ بطريق الاكراه البدني - مجلة المحاماه س ٤٠ ص ٦١٣ وما بعدها .

## المبحث الثاني

الاحوال التي يجوز فيها الحبس

- الحبس التنفيذي
- الحبس الاكراهي



١٦ - تمهيد :

الحبس في الديون نوعان ، فقد يكون حبسا تنفيذيا ، يؤدى الى براءة ذمة المدين من الدين المحبوس من أجله ، وقد يكون حبسا اكراهيا ، أى مجرد وسيلة لحمل المدين على الوفاء بالدين ، دون أن يؤدى هذا الحبس بذاته الى براءة ذمة المدين من هذا الدين ، ونبين فيما يلي هذين النوعين من الحبس في التشريع العربي .

المطلب الاول

الحبس التنفيذى

١٧ - تعريفه :

الحبس التنفيذى (١) - في رأينا - هو الحبس الذى يؤدى الى ابراء المدين من الدين المحبوس من أجله ، فالتنفيذ بالحبس هنا ينصب على جسم المدين ، ولايجوز للدائن بعد أن تم حبس المدين ، أن ينفذ بدينه مرة أخرى ، على أموال المدين ، ان ظهرت له أموال بعد ذلك ، لانه يكون قد استوفاه بسبق حبسه للمدين . ولايجوز التنفيذ مرتين بسند تنفيذى واحد . ويطلق النظام السعودى على هذا النوع من الحبس اصطلاح " الحبس التعويضى " (٢) وهي ولاشك تسمية دقيقة .

١٨ - حالات الحبس التنفيذى :

دائما مايكون الحبس التنفيذى في حقوق الدولة ، المحكوم بها بسبب الجريمة ، مثل الغرامات والمصروفات ، ومايجب رده والتعويضات . ولم نر في

---

(١) علما بأن بعض القوانين تطلق هذه العبارة على الحبس الاكراهي ( انظر المواد / ٨٠٥ - ٨٢٠ أصول لبناني ، والمواد ٤٦٠ - ٤٦٦ اجراءات مدنية سورى ، انظر يوسف جبران ص ٤٣٥ ، سعيد عبدالكريم مبارك - أحكام قانون التنفيذ ط ٢ - ١٩٧٤ بغداد ص ٣٧٣ ومابعدها ) .

(٢) انظر قرار مجلس الوزراء السعودى رقم ١٢٨ في ١٣٨٠/٤/٢٥ والمرسوم الملكى رقم ٢٢ في ١٣٨٠/٥/٢٦ هـ .

التشريع العربي تطبيقاً واحداً لهذا النوع من الحبس في حقوق الأفراد . وقد أخذت جميع الأنظمة العربية ، بهذا النوع من الحبس عدا دول المغرب العربي (١) ومع ذلك فقد اختلفت الأنظمة التي أخذت به ، في شأن الحالات التي يستخدم فيها ، فأغلبها (٢) تقصره على الغرامات المالية وحدها ، وبعضها أضاف الى الغرامات المصروفات (٣) والبعض الآخر أجاز في الغرامات والرسوم والنفقات القضائية (٤) . كما أخذ به جانب آخر من الأنظمة في الغرامات والرسوم والمصروفات والتعويضات (٥) وذلك على التفصيل الاتي :

#### ( أ ) ففي دول مجلس التعاون الخليجي

#### ١٩ - في النظام السعودي :

يجيز قرار مجلس الوزراء رقم ١٢٨ في ٢٥/٤/١٣٨٠ هـ ، والمؤيد بالمرسوم الملكي رقم ٢٢ وتاريخ ٢٦/٥/١٣٨٠ هـ . استبدال الحبس التعويضي بعقوبة الغرامة بموجب قرار من وزير الداخلية ، اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك ، وبشرط ثبوت اعسار المحكوم عليه بالغرامة شرعا ، وفقا للامر السامي رقم ٤/س/٢٦٢٠٣ في ٢١/١٢/١٣٩٩ هـ ، المعمم برقم ٣٦٤٦/١٧ في ٢٤/١/١٤٠٠ هـ (٦) .

- 
- (١) انظر الفصل ٣٤٨ اجراءات جنائية تونسي ٦٧٥٠ اجراءات مغربي ، ٥٩٧-٦١١ اجراءات جزائري .
  - (٢) كل دول مجلس التعاون الخليجي ، السعودية والكويت والبحرين وقطر وأيضا السودان والعراق .
  - (٣) مثل النظام اللبناني المادة ٤٥١ من قانون أصول المحاكمات الجزائية والنظام الاردني م ٣٥٥ اجراءات جنائية .
  - (٤) مثل النظام السوري ( م ٤٥٠ اجراءات جنائية ) .
  - (٥) مثل النظامين المصري ( المواد ٥١١ ، ٥١٨ ، ٥٢٣ اجراءات جنائية ، والليبي المواد ٤٦٤ ، ٤٧١ ، ٤٧٦ اجراءات جنائية ) .
  - (٦) انظر مرشد الاجراءات الجنائية الصادر عن وزارة الداخلية - الادارة العامة للحقوق العامة ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

ويكون الحبس بواقع عشرة ريات لليوم الواحد من أيام الحبس المحكوم بها ، على ألا تزيد مدة الحبس في مجموعها على سنة واحدة بالنسبة للغرامة الواحدة ، يسقط بعدها التزام المحكوم عليه بدفع ما تبقى من تلك الغرامة . على أنه يجب اطلاق سراح المدين المحبوس إذا ما دفع ما تبقى من مبلغ الغرامة بعد حسم ما يعادل الايام التي قضاها في الحبس (١) وإذا تعددت الغرامات المحكوم بها ، على الشخص في مدة سنة واحدة ، فيمكن استبدال أكبرها مبلغا ، ويلزم المحكوم عليه بدفع باقي الغرامات ، الا اذا كانت أكبرها تقل عن المبلغ الذي يوفيه الحبس التعويضي لمدة سنة ، اذ يجوز في هذه الحالة ، أن يجمع اليها غرامة أو أكثر من تلك الغرامات حتى يصل الحبس التعويضي سنة واحدة وتسقط من المحكوم عليه كل غرامة ، دخلت كلها أو بعضها في مدة الحبس التعويضي ، أما غيرها فيلزم بدفعها .

وقرار استبدال الحبس التعويضي بالغرامة ، يتم بناء على قرار يصدر من وزير الداخلية ، اذا كان حكم الحاكم الشرعي صادرا على الشخص بالغرامة وحدها ، بمقتضى سلطة التعزير . فان كان الحكم صادرا بالغرامة والحبس بمقتضى سلطة التعزير فان قرار الاستبدال لا بد ان يصدر من رئاسة مجلس الوزراء .

ومما تجدر به الإشارة في هذا الخصوص ، أن ما تقدم هو الاحكام العامة لاستبدال الحبس بالغرامة ، ومن ثم فهي تطبق على كل مالم يرد بشأنه نص في أنظمة خاصة ، ومن ثم فهي لا تطبق على الاحكام الصادرة بالغرامة وفقا لنظام الجمارك ، اذ أن استبدال الحبس بالغرامة ، في الاحكام الصادرة بالتطبيق لنظام الجمارك ، تظل محكومة بالنصوص الواردة في هذا النظام بالنسبة لهذا الموضوع ، وهذا ما أكدته قرار مجلس الوزراء رقم ٤٤٥ وتاريخ ١٣/٤/١٣٩٣ هـ . كما تنص المادة ٥٣ من نظام الجمارك السعودي رقم ٤٢٥ وتاريخ ١٣٧٢/٣/٥ هـ على أنه " وفي حالة عدم دفع الغرامة المحكوم بها ،

---

(١) وهذه هي القواعد التي تنص عليها المواد ٢٢٨ - ٢٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية الكويتي الصادر سنة ١٩٦٠ والمواد ١٧٠ - ١٧١ من قانون الاجراءات البحريني لسنة ١٩٦٦ .

يحبس المخالف يوماً واحداً ، عن كل خمسة ريات ، بحيث لا تتجاوز مدة الحبس الثلاثة شهور " وبينت المادة ٢٦٥ من اللائحة التنفيذية الاحكام التفصيلية لهذا الاستبدال - فاذا كان المهرب مليئاً وماطلاً في دفع الغرامة ، فلا يجوز اطلاق سراحه الا بعد دفعها (١) .

واذا قضى المحكوم عليه الحد الاقصى لمدة الحبس التعويضي ، دون أن تعادل مبلغ الغرامة المحكوم بها ، فهل تبرأ ذمة المحكوم عليه من باقي مبلغها؟ لم ينص قانون الجمارك على شيء من ذلك ، مما أدى بالبعض (٢) الى القول بعدم براءة ذمة المدين الا بما يعادل مدة الحبس ، وما زاد على ذلك ، تجوز المطالبة به والتنفيذ بمقتضاه على ما قد يظهر للمدين من اموال . الا ان هذا القول ، في رأينا ، غير سديد ولا يمكن قبوله خاصة في ظل النظام العام لاستبدال الحبس بالغرامة ، اذ يطبق هذا النظام على كل مالم يرد بشأنه نص خاص ، واذا كان النظام الخاص للاستبدال يسقط - وعلى ما رأينا - عن المحكوم عليه التزامه بدفع قيمة الغرامة المحكوم بها ، اذا ما قضى المحكوم عليه الحد الاقصى المقرر للحبس التعويضي ، فانه يجب تطبيق ذلك ، في حالة الحكم على المهرب بالغرامة اذا ما قضى المدة المقررة للحبس في نظام الجمارك .

#### ٢٠ - الحبس التعويضي في باقي دول المجلس :

أجازت تشريعات كل من الكويت والبحرين وقطر ، الحبس التعويضي أيضاً ، على النحو المقرر في النظم الاخرى ، ولكنها قصرته على الغرامة وحدها . اذ تنص المادة ٢٣١ اجراءات جنائية كويتي (٣) على أنه " اذا عجز المحكوم عليه بعقوبة الغرامة عن دفعها ، أو قصر في ذلك ، أو تأخر في تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الغرامة ، وبتقسيطها ، فعلى رئيس الشرطة والامن العام تكليف النيابة العامة أو المحقق بأن يرفع الامر الى رئيس المحكمة - " ولرئيس المحكمة ، أن يصدر الامر بتنفيذ الغرامة ، بالاكراه البدني ، وينفذ بالحبس البسيط وتقتصر مدته ،

- 
- (١) الامر الملكي رقم ٤٠٨ وتاريخ ١٣٨٩/٢/٢٦ هـ .  
(٢) أحمد اللفي ، النظام الجنائي بالمملكة العربية السعودية ، الرياض ١٩٧٦ ص ٢٨٩  
(٣) القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦١ م .



باعتبار يوم واحد عن كل عشرة روبيات (١) ، ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس تنفيذاً للغرامة عن ستة شهور " ( م ٢٣٢ ) كما يجوز للمحكوم عليه بالحبس البسيط الذي لا تجاوز مدته ستة شهور ، أو لمن صدر أمر بتنفيذ الغرامة عليه ، بالاكراه البدني ، أن يطلب ابدال العمل لصالح الحكومة بالحبس ( م ٢٣٥ ) وتبرأ ذمة المحكوم عليه ، من الغرامة بالقدر الذي يتناسب مع مدة الحبس التي قضاها في الاكراه البدني أو في العمل لحساب الحكومة ، وتجاوز مطالبته بما يتبقى في ذمته من الغرامة المحكوم بها ، وتحصيلها بالتنفيذ على أمواله في أي وقت ( م ٢٣٦ اجراءات جنائية ) .

أما النظام البحريني فقد أجاز استبدال الحبس بالغرامة (٢) عند تخلف المحكوم عليه عن دفعها ، باعتبار يوم واحد من الحبس عن كل عشر روبيات أو كسورها ، على أن لا تتجاوز مدة الحبس المفروضة في هذه الحالة عن ستة شهور .

#### ب ( في النظامين العراقي والسوداني

٢١ - انتهج النظامان العراقي والسوداني ، نفس منهج دول مجلس التعاون الخليجي ، في اجازة الحبس التعويضي عن الغرامات المحكوم بها ، عند عدم قيام المحكوم عليه بدفعها ، وفي ذلك تنص المادة ٢٩٩ من قانون الاجراءات الجنائية العراقي الصادر سنة ١٩٧١ بأنه " اذا حكم على شخص بالغرامة ، سواء كانت مع الحبس أم بدونه ، فللمحكمة أن تقضي بحبسه عند عدم دفعه الغرامة مدة معينة لا تزيد على نصف الحد الاقصى المقرر للجريمة اذا كان معاقبا عليها بالحبس والغرامة ، واذا كانت الجريمة معاقبا عليها بالغرامة فقط فتكون مدة الحبس ... يوما واحدا عن كل نصف دينار ، على ألا تزيد مدة الحبس في هذه الحالة عن سنتين ، وينتهي الحبس المحكوم به في حالة عدم دفع الغرامة عند استيفائها أو جزء نسبي منها يعادل الجزء النسبي الباقي من العقوبة (٣) .

- 
- (١) يلاحظ أن العملة المتداولة الان في دولة الكويت هو الدينار الكويتي .
  - (٢) المادة ١٧٠ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر في ١٤/٤/١٩٦٦ .
  - (٣) انظر المادة ٢٦٩ من قانون الاجراءات الجنائية السوداني رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ .

ج ) الحبس التعويضي في كل من سوريا ولبنان والاردن

٢٢ - اتفقت هذه الانظمة - الثلاثة - على استبدال الحبس بالغرامة وبالرسوم وبالنفقات القضائية المحكوم بها ، عند عدم قيام المحكوم عليه بالوفاء بها ، اذ أن مدة الحبس التي يقضيها المحكوم عليه استبدالاً للغرامة والنفقات القضائية (١) (٤٥١ لبناني ) للغرامة والرسوم (٣٥٥ اردني ) ، للغرامة والرسوم والنفقات القضائية (٤٥٠ سوري ) تلاشي الدين المحكوم عليه به للخرينة ، وذلك باعتبار ليرتين سورييتين أو لبنانيتين عن كل أربع وعشرين ساعة حبس ، على ألا تتجاوز المدة ستة أشهر ( م ٤٤٨ لبناني ، ٤٤٧ سوري ) وخمسمائة فلس أردني ( م ٣٥٥ أردني ) . هذا وقد تنص الانظمة المختلفة على الحبس التنفيذي في حالات أخرى مثل الحالات المنصوص عنها في قانون الجمارك السوري واللبناني وكذلك قانون الرسوم القضائية اللبناني وقانون التنظيم القضائي اللبناني لسنة ١٩٦١ الذي نص على جواز الحبس التنفيذي في التعويض المحكوم له للقاضي المشكو في حقه وفقاً للمادة ٨٠٩ وما بعدها أصول بمحاكمات مدنية (٢) .

---

(١) وانظر المادة ٩٢/٩٦ من قانون الرسوم القضائية اللبناني الصادر سنة ١٩٥٠ م . والتي تنص على أن الرسوم والنفقات القضائية ، وأتعاب المحاماه تحصل بالطرق المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية وقانون العقوبات وكذلك الشأن بالنسبة للغرامات التي تحكم بها اللجان الجمركية وفقاً لقانون الجمارك .

(٢) وكذلك الامر بالنسبة للغرامات المحكوم بها وفقاً للقرار رقم ١٦ لسنة ١٩٣٥ الخاص باحتكار التبغ والتبناك ، ومن المعلوم أن مدة الحبس تنفيذاً للغرامات المحكوم بها جزائياً قد أصبحت باعتبار يوم واحد عن ليرة إلى خمس ليرات شريطة ألا تتجاوز هذه المدة السنة أو الحد الأعلى للعقوبة المقررة للمخالفة المحكوم بها ( مادة ٥٤ من قانون العقوبات اللبناني معدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٤٨ ص ٤٤٩ - ٤٥٠ ) .

( د ) الحبس التنفيذي في النظامين المصري والليبي

٢٣ - النصوص القانونية

تنص المادة ٥١١ من قانون الاجراءات الجنائية المصري (١) بأنه " يجوز الاكراه البدني لتحصيل المبالغ الناشئة عن الجريمة ، المقضي بها للحكومة ضد مرتكب الجريمة ويكون هذا الاكراه بالحبس البسيط ، وتقدر مدته باعتبار يوم واحد عن كل مائة قرش أو أقل " وبنفس الالفاظ قضت المادة ٤٦٤ من قانون الاجراءات الجنائية الليبي عدا قيمة يوم الحبس ، فهي باعتبار يوم واحد عن كل خمسين قرشا أو أقل .

وتنص المادة ٥١٨ (٢) من القانون المصري وأيضاً المادة ٤٧١ من القانون الليبي بأنه " لاتبرأ ذمة المحكوم عليه من المصاريف وما يجب رده والتعويضات بتنفيذ الاكراه البدني عليه ، ولاتبرأ من الغرامة الا باعتبار مائة قرش عن كل يوم " .

كما نصت المادة ٥٢٠ / ٥٢١ ومايقابلها من القانون الليبي على أن : " للمحكوم عليه أن يطلب في أى وقت من النيابة العامة ، قبل صدر الامر بالاكراه البدني ، ابداله بعمل يدوى أو صناعي يقوم به " ، لاحدى جهات الحكومة أو البلديات بلا مقابل مدة من الزمن مساوية لمدة الاكراه التي كان يجب التنفيذ عليه .

ونصت المادة ٥٢٣ (٣) ومايقابلها من القانون الليبي على أن : " يستنزل من المبالغ المستحقة للحكومة من الغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف مقابل شغل المحكوم عليه باعتبار مبلغ مائة قرش ( خمسين قرشا ) عن كل يوم .

---

(١) ، (٢) ، (٣) معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ م .

واضح من هذه النصوص أن القانون المصرى يجيز استبدال الحبس بعقوبة الغرامة (١) باعتبار مائة قرش عن كل يوم حبس (٢) بشرط ألا تزيد مدة الحبس على سبعة أيام بالنسبة للغرامة في المخالفات ، وثلاثة أشهر بالنسبة لها في مواد الجناح والجنايات (م ٥١١ اجراءات مصرى و ٤٦٤ لىبي ) واذا ماتعددت الغرامات المحكوم بها ، وكانت صادرة كلها في مخالفات أو في جناح أو في جنايات ، كان التنفيذ باعتبار مجموعها على ألا تزيد مدة الاكراه البدني على ضعف الحد الاقصى في الجناح والجنايات ، ولا على واحد وعشرين يوما في المخالفات ( ٥١٤ مصرى ، ٤٦٧ لىبي ) أما اذا تعددت الغرامات المحكوم بها في جرائم مختلفة النوع ، وجب مراعاة الحد الاقصى المقرر لكل منها ، على ألا تزيد مدة الاكراه بحال من الاحوال ، على ستة أشهر ( م ٥١٤ اجراءات جنائية مصرى ، ٤٦٧ اجراءات لىبي ) .

وتبرأ ذمة المحكوم عليه من الغرامة باعتبار مائة قرش أو أقل عن كل يوم حبس يقضية المحكوم عليه ، ولا تبرأ ذمة المحكوم عليه من باقي قيمة الغرامة أو الغرامات المحكوم بها عليه ، اذا كان الحد الاقصى المقرر لمدة الحبس لا يستغرق كل مبلغ

- 
- (١) انظر تفصيلا ، رؤوف عبيد - مبادئ القسم العام من التشريع العقابي المصرى ، ط أولى ١٩٦٢ ، ص ٦٦٠ وما بعدها ، طبعة ١٩٧٩ ص ٨٦٥ . محمود نجيب حسني - شرح قانون العقوبات ، القسم العام ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٨١٣ ، محمد كامل مرسي والسعيد مصطفى السعيد شرح قانون العقوبات المصرى ، القاهرة سنة ١٩٤٠ ص ٥٢٢ ، السعيد مصطفى السعيد - الاحكام العامة في قانون العقوبات ، القاهرة ١٩٥٢ ، ص ٦١٧ ، محمد أبو العلا - النظرية العامة للعقوبة ، القاهرة - ١٩٨٣ ، ص ١٠٦ الموسوعة الجنائية - جندى عبدالملك ج ٥ طبعة أولى ١٩٤٢ ص ١٢٤ بعدها - مرتضى منصور - الموسوعة الجنائية ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٩٠ وما بعدها .
- (٢) كانت القيمة الى ما قبل صدور القانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ هي عشرة قروش لكل يوم .



الغرامة أو الغرامات المحكوم بها ( م ٥١٨ مصرى ، ٤٧١ لىبى ) ( ١ ) •

واذا كان ماتقدم واضحا ، بالنسبة للغرامة المحكوم بها ، فان الامر غير ذلك بالنسبة للمبالغ الاخرى الناشئة عن الجريمة ، والمقضى بها للحكومة ضد مرتكب الجريمة ، وهي مايجب رده والتعويضات والمصاريف • فهل تبرأ ذمة المحكوم عليه بما يوازى قيمة الايام التي قضاها في الحبس ، مثلها مثل الغرامة • أم لاتبرأ ذمة المحكوم عليه منها ولو قضى المدة المقررة للحبس بالنسبة لها ؟ • وسبب هذا التساؤل هو التعارض الظاهرى بين المادتين ٥١١ ، ٥١٨ ، ٤٦٤ ، ٤٧١ من قانون الاجراءات الجنائية المصرى واللىبى • اذ بينما نصت المادة ٥١١ ، ٤٦٤ على جواز الاكراه البدنى لتحصيل المبالغ الناشئة عن الجريمة والمقضى بها للحكومة ، بالحبس البسيط باعتبار يوم واحد عن كل مائة قرش أو أقل ، على الاتزيد مدة الحبس عن المدد المحددة لكل من الغرامة والمصاريف ومايجب رده والتعويضات ، نجد أن المادة ٤٧١/٥١٨ تنص على أنه : " لاتبرأ ذمة المحكوم عليه من المصاريف ومايجب رده والتعويضات بتنفيذ الاكراه البدنى عليه ، ولاتبرأ من الغرامة الا باعتبار مائة قرش عن كل يوم " وهو ماأدى بالبعض (٢) - الى القول بأن الحبس المبرئ لذمة المحكوم عليه ، لا يكون الا بالنسبة للغرامة وحدها دون المصروفات ومايجب رده والتعويضات •

(١) وقد حسمت المادة ٥١٨ من قانون الاجراءات الجنائية المصرى الخلاف الفقهي الذى ثار حول أثر الحبس بالنسبة لمبلغ الغرامة ، وهل يؤدى الى براءة ذمة المحكوم عليه منه كله أو جزء منه ، بحيث يكون للدولة الحق في التنفيذ على أموال المحكوم عليه استيفاء لباقي مبلغ الغرامة ، اذ أن رأيا كان قد ذهب الى اعتبار الاكراه البدنى عن طريق الحبس بمثابة عقوبة تحل محل الغرامة • ولهذا تبرأ ذمة المحكوم عليه نهائيا من الغرامة كلها أيا كان مقدارها ولو لم تستغرقها مدة الحبس ( محمد مختار عبدالله - الغرامة الجنائية وسبل تنفيذها - مجلة المحاماه س ١٠ ص ٦١٥ ومابعدها ، س ١١ ص ٦٨٧ ومابعدها ) • بينما ذهب رأى ، الى القول بأن الاكراه البدنى مجرد وسيلة اكراه ، لحمل المدين على الوفاء بالتزامه ، ولاتبرأ ذمة المدين ( المحكوم عليه ) من الغرامة ، الا بالقدر الذى يقابل مدة الحبس التي قضاها المحكوم عليه في السجن ( السعيد مصطفى الاحكام العامة ص ٦٢٠/٦٢١ ، محمود نجيب حسني - المرجع السابق ص ٨١٦ نقض ١٩٦١/٦/٥ ، س ١٢ ص ٦٤١ ، انظرأبوالعلا عقيدة ص ١١٢ •

(٢) أبوالعلا عقيدة - المرجع السابق ص ١١٤ •

والواقع في رأينا ، أن ماذهب اليه الرأي السابق ، يتعارض مع صراحة نص المادة ٤٦٤/٥١١ التي لم تفرق بين الحكم بالغرامة ، والحكم بالمصروفات ومايجب رده ، والتعويضات المحكوم بها للحكومة ، في جواز الحبس لتنفيذها باعتبار مائة قرش أو اقل لكل يوم حبس . فضلا عن أن المادة ٤٧١/٥١٨ لاتفيد المغايرة في الحكم بين الغرامة وبين المصروفات ومافي حكمها ، اذ أن عجز هذه المادة لا يقتصر الغرامة ، وانما يشمل صدرها أيضا ، وهو الخاص بالمصروفات ومايجب رده والتعويضات ، وذلك لان عجز المادة قد بدأ بحرف عطف ( ولاتبرأ ) وبالتالي فانها معطوفة على صدر هذه المادة . والقول بغير ذلك يؤدى منطقيا الى ضرورة تعطيل العمل بالمادة ٤٧١/٥١١ كلية ، اذ لامعنى لان ينص القانون فيها على جواز الحبس لتحصيل " المبالغ الناشئة عن الجريمة المقضي بها للمحكوم ضد مرتكب الجريمة . . . . . وتقدر مدته باعتبار يوم واحد عن كل مائة قرش أو اقل " . والمعروف أن أعمال الكلام خير من اهماله ، وانه لايجوز تخصيص العام الا بمخصص ، ولايوجد هذا المخصص في نصوص الاكراه البدني الواردة في قانون الاجراءات الجنائية .

ومما يؤيد ماذهب اليه مانص عليه القانون من استئزال المبالغ المستحقة للحكومة من الغرامة ومايجب رده والتعويضات والمصاريف مقابل شغل المحكوم عليه باعتبار مائة قرش عن كل يوم ( مادة ٥٢٣ مصرى / ٤٧٦ ليبي ) اذ لم يفرق القانون في هذا الابدال بين الغرامة والمصروفات وبين التعويضات ومايجب رده . كما أن بعض الدول العربية الاخرى لاتفرق في الابدال بين الغرامة والرسوم وبين النفقات القضائية ( م ٤٥١ لبناني ، ٤٥٠ سوري ، ٣٥٥ أردني ) .

ولايغير من هذا القول بأن " شغل المحكوم عليه مفيد للدولة وبالتالي ينبغي أن يبرىء ذمته مما يستحق لها ، بعكس الاكراه البدني فهو مكلف للدولة ( ١ ) ذلك لان أمر الابدال ليس بيد المحكوم عليه ، وانما هو من سلطة النيابة . وليس واجبا عليها تحقيق طلب المحكوم عليه بالابدال ، ولهذا وجب توحيد الحكم في كل الظروف ، أى سواء تم التنفيذ بالاكراه البدني أو تم بالشغل ، وهو براءة ذمة المحكوم عليه من المبالغ المحكوم عليه بها للحكومة مقابل الايام التي قضاها بالسجن أو عمل فيها لصالح الحكومة .

---

( ١ ) انظر محمد أبوالعلا ، المرجع السابق ص ١١٤ .

## المطلب الثاني الحبس الاكراهي

٢٤ - ماهيته : الحبس الاكراهي ، وسيلة تعترف بها الانظمة المختلفة ، في حالات معينة ، تخول الدائن طلبها لاكراه مدينه ، عن طريق حبسه ، على الوفاء بالدين ، فهو اذن لايعد وسيلة تنفيذ بالمعنى الدقيق ، اذ لا يوءدى الى ابراء المدين من الدين ، وتكون للدائن سلطة التنفيذ به ، على ما قد يظهر لمدينه من اموال ثابتة أو منقولة .

## ٢٥ - الخلاف الفقهي حول الحبس الاكراهي :

ان اجازة الحبس الاكراهي ، حملا للمدين على تنفيذ التزامه ، بحرمانه مؤقتا من حريته ، كان وما زال محلا للخلاف الفقهي والتشريعي ، اذ يذهب الراى السائد في الفقه والتشريع العربيين الى اجازة هذه الوسيلة ، اعتبارا بأنها وسيلة مجدية وفعالة في حمل المدين المماطل على اداء دينه ، باظهار مايكون قد اخفاه من امواله وهو ما قد يوءدى الى دعم العلاقات والمعاملات بين الناس .

بينما يذهب بعض آخر ، مؤيدا ببعض الاتجاهات التشريعية المعاصرة ، الى عدم اجازة هذه الوسيلة في المواد المدنية والتجارية ، اعتبارا بأن الاخلال بالالتزام فيها لايشكل جريمة جنائية ، يعاقب عليها القانون ، وأن المدين لايسال عن التزاماته في جسمه ، بل في امواله وحدها ، فضلا عن أن حبس المدين من أجل الديون المدنية والتجارية ، أمر يوءدى الى اهدار كرامة الانسان (١) ، في وقت ازدادت المطالبة فيه بكرامة الانسان واعلاء حريته ،

---

(١) انظر رمزي سيف - قواعد تنفيذ الاحكام والسندات الرسمية ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٩ ، نبذه ونقد هذا القول أحمد أبو الوفا - اجراءات التنفيذ - ط ٧ ص ١٤ هامش (١) الذي يقول فيه " أن الشخص الذي لايفي بما تعهد به يكون قد اهدر كرامته بنفسه فلا محل لرعايته واحترامه والمدين الذي يمتنع عن الوفاء وهو قادر عليه أو الذي يقوم بتهريب امواله يستحق العقاب في كثير من الصور .

وعدم تقييدها الا بسبب جريمة يرتكبها . ولهذا نرى العديد من الانظمة المعاصرة وقد حرمت الحبس في المواد المدنية ، وكان على رأس هذه الانظمة وعلى ما رأينا القانون الفرنسي (١) وكذلك القانون الايطالي (٢) والقانون الالماني (٣) والقانون المصري وغيره من التشريعات العربية الاخرى والتي نشير اليها فيما بعد ، خلال دراستنا المقبلة .

٢٦ - تحديد : اختلفت الانظمة العربية ، في تحديد الحالات التي يجوز فيها الحبس حبسا اكراهيا ، حملا للمدين على الوفاء بدين ثابت ثبوتا مؤكدا . فذهبت بعض الانظمة وعلى رأسها النظام السعودي ، الى جواز الحبس في سائر الديون ، ايا كانت قيمتها وأيا كان نوعها ، بينما تذهب بعض الانظمة الاخرى وعلى رأسها النظام المصري الى منع اللجوء الى حبس المدين ، من أجل الديون الا في بعض منها ، محددا على سبيل الحصر هذه الحالات :

ونبين فيما يلي هذين الاتجاهين ، وموقفنا منها على التفصيل الاتي :

---

(١) اذا لم يبقه الا بالنسبة للغرامات الجنائية والمصاريف المحكوم بها في المواد الجنائية ، ويكون للمدين أن يتفادى الحبس حتى في هذه الحالات ، بفض يده عن جميع أمواله ، حتى يتمكن الدائنون من استيفاء حقوقهم ( المواد ١٢٦٥ - ١٢٧٠ مدني فرنسي ) .

(٢) اذا لم يبقه الا من أجل الديون الناشئة عن تعويضات محكوم بها من المحاكم الجنائية .

(٣) اذا أجاز القانون الالماني للدائن تحليف مدينه على أنه ليس لديه مال قد أخفاه بسبب الدين ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . فان أدى اليمين فلا يجوز حبسه ، وان نكل عن أدائها يجوز حبسه لمدة لا تجاوز ستة أشهر ( انظر في ذلك سعيد مبارك - المرجع السابق ص ٣٧٥ / ٣٧٦ ) .



## الفرع الاول الحبس الاكراهي العام

### ٢٧ - المقصود به وموقف الانظمة منه :

نقصد بالحبس الاكراهي العام ، ذلك الحبس الذي تجيزه الانظمة في الديون ، أيا كان نوعها ، سواء كانت مدنية أو كانت تجارية أو كانت من ديون الاحوال الشخصية مثل النفقات وما في حكمها والمهور . وسواء كانت ناشئة عن فعل جزائي " جنائي " كتعويضات محكوم بها للمجني عليه في جريمة من الجرائم ، أو كانت ناشئة عن مصدر آخر من مصادر الالتزام ، عقدا كان أو غير عقد .

ولقد ذهب الى ذلك الفقه الاسلامي والعديد من الانظمة العربية مسaire منها للمقرر في هذا الفقه . ونبين ذلك على التفصيل الاتي :

### أولا : في الفقه الاسلامي :

٢٨ - أجمع فقهاء الاسلام ، على جواز الحبس ، ومشروعيته في سائر الديون ، متى كان المدين موسرا وامتنع عن أدائها . فلم يفرق الفقهاء بين دين وآخر ، وذلك اعتبارا بأن مماثلة المدين في الوفاء بما عليه ، مع قدرته على الوفاء ، ظلم يتعين رفعه ، وجاءت عبارات الفقهاء مطلقة في هذا الخصوص ، من ذلك ما أورده فقهاء الاحناف من أنه ( اذا ثبت الحق للمدعي ، وطلب حبس خصمه ، فان ثبت بالاقرار لا يحبسه " أى لا يعجل بحبسه اذ لم يعرف كونه مماطلا في أول الوهلة ، لعل طمع في الامهال فلم يستصحب المال " ، الا اذا أمره بالاداء فأبى " فحينئذ يحبسه لظهور المماثلة " وان ثبت بالبينة حبسه قبل الامر بالدفع " ان طلب الخصم حبسه لظهور المظل بالانكار وقال شريح بحبسه من غير طلبه " (١)

---

(١) انظر في ذلك مجمع الانهر في شرح ملتقى الابحر لعبدالله بن سليمان - المشار اليه ج٢ ص ١٦٠ ، شرح فتح القدير لابن الهمام ج٥ ص ٤٧١ وما بعدها . الاختيار لتعليل المختار لابن مودود ج٢ ص ٨٩ / ٩٠ الاشباه والنظائر لابن نجيم ص ٢٣٨ الخصاص ، المرجع السابق ص ٣٦٠ / ٣٦١ ، الهداية - للمرغيناني ج٣ ص ١٠٤ شرح الكنز ج٢ ص ٨٦ .

كما قال صاحب الكنز ( وإذا ثبت الحق للمدعي أمره ) أى أمر القاضي المدعى عليه " بدفع ما عليه " للمدعي ، فان أبى " أى امتنع عن دفع ما عليه " حبسه " القاضي في الثمن " أى في المبيع ( والقرض ) الذى استقرضه منه ، وكل دين لزمه بدلا عن مال حصل في يده ( و ) " في " المهر المعجل " و ( في ) ما لزمه بالكفالة " وكل دين لزمه بعقد لانه بالاباء ظهر مطله ( ١ ) . أما في غير هذه الديون فلا يحبس المدين ابتداء إذا ادعى فقره وعدم قدرته على الوفاء ، إلا إذا أثبت الغريم ( الدائن ) أن لمدينه مالا ، فيحبس المدين في هذه الحالة ، إذا لم يف بما عليه ( ٢ ) .

وكذلك الامر ، لم يرد في كتب الحنابلة والشافعية ، ما يقيد الحبس في ديون معينة ، فأجمعت هذه الكتب على أن للقاضي النظر في أمور المحبوسين لان الحبس عذاب ، فاذا حضر المحبوس وخصمه لم يسأل خصمه فيم حبسه ، " لان الظاهر أن الحاكم انما حبسه لحق ترتب عليه " بل يسأل المحبوس بم حبست ؟ فان قال حبست بحق أمره بقضائه ان طلب خصمه ، فان أبى وله موجود قضاء منه أو من ثمنه ، وفي الشرح قال له القاضي اقضه والا رددتك الى الحبس ( ٣ )

---

( ١ ) شرح الكنز - لابي محمد محمود العيني . ج ٢ ص ٨٦ وانظر الخصاص - المرجع السابق ص ٣٥٨ وما بعدها ، الاشباه والنظائر - ص ٢١٦ الهداية للمرغيناني الاشارة السابقة .

( ٢ ) شرح الكنز - الاشارة السابقة . شرح فتح القدير ج ٥ - الاشارة السابقة . مجمع الانهر في شرح ملتقى الابحر ج ٢ ص ١٦٠/١٦١ .

( ٣ ) كشف القناع عن متن الاقناع للبهوتي ج ٦ ص ٣٢٠/٣٢١ ، غاية المنتهى في الجمع بين الاقناع والمنتهى لمرعي بن يوسف ، ١٤٠١ هـ - الرياض - ج ٣ ص ٢٠٤ ، الاقناع للحجاوى ج ٤ ص ٣٨٤/٣٨٣ حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع للعاصمي ج ٧ ص ٥٣٢ شرح منتهى الارادات ج ٣ ص ٤٧٣ - المغني لابن قدامة ج ٧ ص ٤٩/٤٨ ، ص ٢٢٥ - مغني المحتاج للخطيب ج ٤ ص ٣٨٧ - نهاية المحتاج للرملي ج ٤ ص ٢٣٨ - ابن القيم - الطرق الحكمية ص ٦٣ .

كما أكد المالكية هذا الامر أيضا من ذلك ما أورده القرطبي في كتاب الكافي من أنه " وللحاكم أن يحبس من وجب عليه الحبس ، والحبس واجب في الحقوق كلها ما كان منها على معاوضة مال أو غير مال ، ولا حبس على معسر ، ومن ثبتت عسرتة وجبت نظرتة ، وليس للحبس حد محدود ( ١ ) •

واضح من عبارات الفقهاء أن الحبس في الديون - أيا كان نوعها - امر أجازته الشريعة الإسلامية ، إذا كان المدين قادرا على الوفاء ، ومع ذلك فهو يماطل في دفع ما عليه ، أما ان كان معسرا ، فإنه لا يحبس ، اعتبارا بأن الحبس عذاب ولا يكون الا جزاء المماطلة • فان جهل يسر المدين أو عسره ، فإنه يجوز الحبس أيضا باجماع الفقهاء حتى يثبت يسره فيقضي دينه ، أو يثبت عسره فيخلى سبيله •

واختلف فقهاء الاسلام - رغم اتفاقهم على مبدأ الحبس - في أمور منها :

#### ( ١ ) حبس المدين مع وجود أموال ظاهرة له :

إذا امتنع المدين عن الوفاء ، رغم قدرته عليه ، بوجود أموال ظاهرة

---

( ١ ) كتاب الكافي لابي عمر بن يوسف القرطبي - ط أولى ١٩٢٨ قسم ثان ص ٩٥٨ وأيضاً ابن رشد - بداية المجتهد في نهاية المقتصد - ج ٢ ص ٢٤٦ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك لاحمد الدردير ج ٤ ص ٢٠٣ •  
هذا وقد روى أبوهريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله : " من تيسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والاخرة " ، كما روى بريدة الاسلمي عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله : " من أنظر معسرا كان له بكل يوم صدقة ، ومن أنظره بعد حله كان له مثله ، في كل يوم صدقة " ، كما قال الرسول (ص) أيضا : " من أحب أن يظله الله في ظله • فلينظر معسرا أو لبضع له " انظر هذه الاحاديث في سنن ابن ماجه - مشار اليه ج ٢ ص ٥٨ أرقام ٢٤٤٢ - ٢٤٤٤ •

له ، فجمهور الفقهاء (١) على جواز حبس المدين ، اكراها له على الوفاء ، رفعا للظلم المتمثل في معاطلته عملا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " لى الواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته " . ومع ذلك فقد ذهب المالكي إلى عدم جواز الحبس في هذه الحالة ، لان الحبس مع القدرة على الوفاء استمرار للظلم وانما للقاضي أن يبيع أموال المدين عليه وفاء لديونه ، وهذا ثابت مما ذكر عن على ابن أبي طالب رضي الله عنه - أنه كان إذا أتاه الرجل بالرجل وقال لي عليه دين فقال : أله مال ؟ فان كان له مال أخذناه لك ، فان قال : قد لجأه ( أى أخفاه ) قال أقم بينة أن لجأه ، والا حلفه بالله ما لجأه . فان قال : احبسه ، قال لا أعينك على ظلمه (٢) .

## (٢) عبء اثبات الاعسار :

إذا كان الاجماع قد انعقد على عدم جواز حبس المدين المعسر ، فان جهل اعساره أو يساره ، فانه يحبس ، ومتى ثبت اعساره بعد ذلك فيخلو سبيله إلا أن الفقهاء قد اختلفوا فيمن يقع عليه عبء اثبات الاعسار ، هل المدين أم الدائن ؟

يذهب البعض (٣) إلى القول بأن عبء اثبات اليسار على المدعي ،

---

(١) وان حبسه القاضي ، وله أموال ، فامتنع عن قضاء الدين ، فان كان له من جنس ما عليه من الديون فان القاضي يقضي في مال المدين ، لان صاحب الدين اذا ظفر بحنس حقه كان له أن يأخذ ، وكان للقاضي أن يعينه على ذلك فان كان عليه دراهم وماله وتأثيرا والعكس . . . فلا تصرف الدراهم بالدنانير ولا يقضى دينه ، لانهما جنسان مختلفان . وفي الاستحسان يصرف ويقضى دينه . وان كان له عروض . . . فلا يبيع القاضي في دينه ، لكنه يستديم الحبس إلى أن يبيع بنفسه ويقضي الدين وان كان عقارا فلا يبيع ( راجع ذلك كله في الخصاف ص ٣٧١ / ٣٧٢ .

(٢) انظر هذا الحديث في الخصاف - المرجع السابق ص ٣٥٦/٣٥٧ بند ٤٩١ .

(٣) انظر نسب هذا الرأي الخصاف - ج ٢ ص ٣٦٢ . الهداية ج ٣ ص ١٠٤ - انظر في تفاصيل ذلك ابن القيم ص ٦٣/٦٤ .



ذلك لانه يدعي أمرا عارضا خلافا لاصل ثابت هو الاعسار ، ومن ثم تكون عليه بينة اليسار ، فالمديون متمسك بالاصل . وقد فصل البعض (١) في الامر بحسبان طبيعة الدين ، فان كان الدين قد وجب بدلا عما هو مال ، كتمن متاع أو بدل قرض ، أو مهر معجل أو كفالة فتكون بينة الاعسار على المدين ، لانه هو الذي يدعيه ، ويكون القول قول الدائن المدعي ، وحكمة ذلك أنه اذا وجب الدين بدلا عما هو مال ، تكون قد عرفت قدرة المدين على قضاء الدين بما دخل في ملكه . بعكس ما اذا كان الدين واجبا بدلا عما ليس بمال ( مثل بدل الغصب وضمان المتلفات وارش الجنايات والسرقة والنفقة وما في حكمها ) ، فلم تعلم قدرة المدين على قضاء الدين ، لانه لم يدخل في ملكه شيء ، فبقي متمسكا بالاصل وهو الاعسار ، وتكون بينة الاعسار على المدعي ( الدائن ) ومن ثم لا يحبس القاضي الا بعد أن يثبت يسار المدين . وقال البعض (٢) اذا كان الدين قد لزم المدين بمباشرة العقد ، فيكون القول قول المدعي وتكون بينة الاعسار على المدعي عليه ، وان كان الدين قد لزمه حكما لا بمباشرة عقدا ، فالقول قول المديون ، لان الظاهر من حال الانسان أنه لا يشرع في أمر لا يقدر عليه والا يلتزم بما لا وفاء به ، وتكون بينة اليسار على المدعي ، الدائن .

وقال البعض (٣) أن الزى قرينة على اليسار أو الاعسار ، وعلى من

- 
- (١) مجمع الانهر في شرح ملتقى الابحر ج ٢ ص ١٦٠/١٦١ وكذلك هامشه شرح بدر المتقي في شرح الملتقى . شرح الكنز ج ٢ ص ٨٦ ، الاختيار لتعليل المختار ج ٢ ص ٨٩/٨٠ ، شرح فتح القدير لابن الهمام ج ٥ ص ٤٧١ وما بعدها ، الخصاص - ص ٣٦٢ وما بعدها . المغني لابن قدامة ج ٩ ص ٤٧ .
- (٢) وهو قول نسبه الامام السرخسي الى أبي جعفر الهندواني ( انظر الخصاص ص ٢٦٤ - ٢٦٥ .
- (٣) وهو قول نسبه الامام الحلواني الى جعفر الهندواني ( الخصاص - ص ٢٦٥ ) فان كان على المديون زى الفقراء ، ادعى المدعي أنه غير زيه ، وقد كان عليه زى الاغنياء قبل أن يحضر مجلس القاضي ، فان القاضي يسأله البينة ، فان أقام البينة على ذلك سمع القاضي وجعل القول قوله ، وان لم يمكنه الاقامة يحكم زيه للحال ويجعل القول قول المديون .

يدعي عكسها يكون عليه عبء الاثبات ، فان كان على المدين زى الفقراء كان القول قوله في اعساره ، وان كان عليه زى الاغنياء كان القول قول المدعي في يسار المدين .

( ٣ ) وقت البينة :

كما اختلف فقهاء الاسلام أيضا في بيان وقت اقامة بينة الاعسار او اليسار وهل تكون قبل الحبس أم بعده ؟

ذهب البعض ( ١ ) وعلى رأسهم الامام الشافعي وأحمد الى وجوب سماع بينة الاعسار قبل الحبس ، لان الحبس عذاب ، ولا يجوز اللجوء اليه الا اذا كان المدين موسرا ومماطلا ، ولا يجوز حبس المدين الا اذا ثبت يساره ، وبهذا قضى الامام على رضي الله عنه والذي كان يطلب بينة اليسار من الدائن ان ادعى المدين الاعسار ، فاذا لم يقمها الدائن وطلب حبس مدينه ، فكان يقول له : لا أعينك على ظلمه ، واذا قال الزمه ، قال له ان لزمته كنت له ظالما وأنا حائل بينك وبينه " ( ٢ ) .

ذهب البعض الاخر الى أن بينة الاعسار تسمع بعد الحبس لاقبله ، وهذا ظاهر أقوال المالكية ، فقد جاء في شرح الخرشي : " ان الخصم اذا الد عن اعطاء ما عليه من الحق فللقاضي أن يضربه وأن يسجنه من غير بينة بل يستند لعلمه في ذلك ( ٣ ) كما قال صاحب بداية المجتهد : " اذا أقر الخصم ... فان كان المدعي فيه ... مالا في الذمة فانه يكلف المقر غرمه ، فان ادعى العدم ، حبسه القاضي عند مالك حتى يتبين عدمه اما بطول السجن أو بالبينة ان كان متهما ، فاذا لاح عسره خلى سبيله لقوله تعالى : " ومن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة " وقال قوم يوءاجره ( ٤ ) .

---

( ١ ) انظر الخصاص ص ٣٦٩ رقم ٤٩٦ ، ص ٣٧٤ بند ٥٠٣ . شرح الكنز ج ٢ ص ٨٧ ابن القيم ص ٦٤ .

( ٢ ) انظر الحديث في الخصاص بند ٤٩١ ص ٣٥٦/٣٥٧ .

( ٣ ) شرح الخرشي على مختصر خليل - ج ٧ ص ١٤٦ .

( ٤ ) ابن رشد - بداية المجتهد في نهاية المقتصد - دار الفكر - ج ٢ ص ٢٩٥ . قارن كتاب الكافي لعمر بن يوسف القرطبي - المشار اليه ص ٩٥٨ .

بينما ذهب الجمهور الى أن بيئة الاعسار تسمع قبل الحبس في حالات معينة ، وأن مجرد ادعاء الاعسار ، ليس مانعا من الحبس ، ومن ثم يجوز حبس المدين - بناء على طلب الدائن رغم ادعاء الاعسار ، ويكون للمدين أن يثبت اعساره بعد ذلك ، فان استطاع ذلك خلى سبيله ، وقد ذكر الخصاص أن البيئة على الافلاس ( الاعسار ) بعد الحبس مقبولة بالاجماع ، أما البيئة عليه قبل الحبس ففيه روايتان ، الاولى تقبل ، والاخرى لاتقبل وبه كان يفتي عامة المشايخ (١) ، وقد ذكر ابن القيم : ان كان المتهم مجهول الحال ، لا يعرف ببر أو فجور ، فهذا يحبس حتى ينكشف حاله عند عامة علماء الاسلام والمنصوص عليه عند أكثر الأئمة (٢) .

#### ثانيا : في الانظمة الوضعية

٢٩ - لقد ذهبت غالبية الانظمة العربية ، مسيرة منها للمقرر في الفقه الاسلامي ، الى جواز حبس المدين في الديون ، أيا كان نوعها أو طبيعتها ، مدنية كانت أم تجارية أم تعويضات ناشئة عن جريمة من الجرائم . ومن هذه الدول ، المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر من دول مجلس التعاون الخليجي ، بالإضافة الى كل من العراق والاردن والسودان من الدول العربية الاخرى . ونبين ذلك فيما يلي :

#### ( ١ ) الحبس الاكراهي في دول مجلس التعاون

حالات الحبس الاكراهي في دول المجلس : ذهبت غالبية دول مجلس التعاون الخليجي الى جواز الحبس ، اكراها للوفاء بالديون ، من ذلك .

---

(١) انظر الخصاص - المرجع السابق ص ٣٦٧ بند ٣٩٥ ، ٣٩٦ ص ٣٦٩ . الاختيار المرجع السابق ص ٩٠ ، شرح الكنز ص ٨٧ ، شرح فتح القدير ج ٥ ص ٤٧٢ ومابعدها قارن - المغني لابن قدامة ج ٩ ص ٤٧/٤٩ شرح منتهى الارادات ج ٣ ص ٤٧٣ ومابعدها .

(٢) ابن القيم الجوزية - الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، القاهرة : مطبعة السنة المحمدية ، ١٩٥٣ ، ص ١٠١ ، ١٠٢ .

٣١ - (١) المملكة العربية السعودية :

فقد نصت لائحة الاجراءات أمام ادارات الحقوق المدنية رقم ٢٠ وتاريخ ١٤٠٦/١/٢ هـ . في مادتها الثامنة على أنه " عند عدم وجود منازعة في الحق المدعي به أو في استحقاقه يكلف المدين بالوفاء فوراً ، والا سجن مالم يقبل الدائن امهاله أو اطلاق سراحه " ومن المعلوم أن ادارات الحقوق المدنية هي جهة التنفيذ في المملكة العربية السعودية (١) والتي يجب الرجوع اليها وجوباً لتنفيذ السندات التنفيذية من أحكام وأوامر .

الا أن النظام السعودي قد أجاز الرجوع الى هذه الادارة أيضا للمطالبة بحق من الحقوق ، بمراعاة أحكام الامر الملكي الكريم رقم ٢٣٥١ وتاريخ ١٣٨٠/١١/٢٥ هـ . بخصوص جواز رفع الدعاوى مباشرة الى المحاكم الشرعية دون الرجوع للامارات أو الشرطة ، اذا لم تكن تحتاج الى تحقيق متعلق بالحق العام (م أولى من لائحة الحقوق ) .

ويكون الرجوع الى ادارة الحقوق المدنية باستدعاء وهو عبارة عن طلب مكتوب مبينا به اسم المستدعى ولقبه وسنه وهويته ومكان اقامته ومحل عمله ، واسم المدعي عليه ، لقبا وسنا وهوية ومكان اقامته ومحل عمله ، ثم الحق المدعى به ، نوعا ومقدارا وسببا وموعد استحقاقه ، ويرفق هذا الطلب بالمستندات والاوراق المؤيدة لـ ( انظر المواد ١ - ٣ من اللائحة ) ومن الطبيعي أن يكون الاستدعاء موقعا من المستدعي أو وكيله الشرعي مع اثبات تاريخ ورقم صك الوكالة وجهة اصداره ، وأن يقدم لادارة الحقوق المدنية التي يقع بدائرة اختصاصها محل اقامة المدعي عليه ، أو محل عمله اذا لم تعرف محل اقامته ( م ٢ ، ٣ لائحة ) .

---

(١) انظر قرار اداري رقم ٣٧ وتاريخ ١٣٩٩/٦/١٦ هـ الصادر من مدير شرطة الرياض بشأن اللائحة الداخلية للحقوق المدنية والتي تحدد اختصاصها .



ولادارة الحقوق المدنية استدعاء المدعى عليه لسوءاله ومواجهته بالادعاء وبمستندات ويكون لها بطبيعة الحال ، الامر بضبط المدعى عليه ، واحضاره ، ان كان الحق المدعى به ، ناشئا عن جريمة تستوجب ضبطه وسجنه . كما يكون لها الحق أيضا ولو لم يكن الحق ناشئا عن جريمة ، اذا تخلف المدعي عن الحضور ، بعد استدعائه في حالتين نصت عليهما المادة السادسة من اللائحة هما :

١ - أن يكون المستدعى قد قدم سندا تنفيذيا ، حكما أو قرارا قضائيا جائز التنفيذ أو أمرا من جهة ذات ولاية يتضمن ثبوت الحق المدعى به في ذمة المدعى عليه . وحلول موعد استحقاقه .

٢ - أن يكون المستدعى قد قدم مستندات أو أوراقا مكتوبة تحمل توقيع أو بصمة المدعى عليه أو وكيله الشرعي ، ظاهر منها ثبوت الحق المدعى به وحلول موعد استحقاقه ، واذا حضر المدعى عليه ، بعد استدعائه أو تم احضاره ، ولم ينازع في الحق المدعى به (١) . يكلف بالوفاء فورا ، ولو لم يكن بيد الدائن سند تنفيذي . والا سجن اذا لم يقبل الدائن امهاله . ولاتقبل المنازعة في الحق المدعى به ، اذا كان الحق ثابتا بحكم ، أو قرار اكتسب الصفة القطعية ، أو مشمول بالنفاذ المعجل ، أو اذا صدرت بشأنه أوامر عليا واجبة التنفيذ ( م ٨ لائحة ) .

وأعطت اللائحة لمدير ادارة الحقوق المدنية الحق في امهال المدين مدة لاتزيد على سبعة أيام للوفاء ، اذا لم يكن الدين تجاريا ، بناء على طلب المدين متى كان ظاهر حاله يرجح أن ذلك في مكنته وأنه جاد في طلبه وكان له محل اقامة ثابت ومعروف بالمملكة وذلك بعد التعميم بمنعه من السفر خارج المملكة واشترط كفيل قبل اطلاق سراحه أو حتى بدون كفيل ، ولايجوز تكرار المهلة أو تجاوزها الا بموافقة الدائن ورضائه (م ٨/ج لائحة) ، أما اذا كان الدين تجاريا ولم يقبل الدائن امهال مدينه أو اطلاق سراحه ،

---

(١) فان نازع في الحق ، في وجوده أو استحقاقه وجب احالة الدعوى الى الجهة المختصة أو الى التحكيم ، ان وجدت مشاركة تحكيم ، الى هيئة حسم المنازعات التجارية ان كان المدين تاجرا والدين تجاريا ، وإلى لجنة الاوراق التجارية اذا كانت المطالبة بأوراق تجارية ، أو الى مكتب العمل المختص ، اذا كانت المنازعة بحقوق عمالية خاضعة لنظام العمل والعمال " م ٩ لائحة " .

فتحال الدعوى بعد تحريرها الى هيئة حسم المنازعات التجارية للبت في طلب المدين الامهال طبقا للمادة ٥١٧ من نظام المحكمة التجارية .

هذا ويجب سجن المدين ولو ادعى الاعسار (١) الا اذا قدم كفيلًا مليئًا غارما يؤدى الدين عنه في مدة يقبلها الدائن . وقد استلزمت اللائحة ضرورة افهام الكفيل بأنه بكفالته يصبح مسئولًا عن الدين الذى كفل المدين في ادائه ، ولايستطيع التحلل من ذلك الا برضاء الدائن . كما استلزمت اللائحة أن يتضمن سند الكفالة تحديدًا للدين ومقداره وموعد الوفاء به ، وبيان بأسماء كل من المدين والدائن والكفيل (م ١٠ - ١٢ من اللائحة ) .

واذا كان المدين تاجرا والدين تجاريا وادعى المدين الاعسار أو امتنع عن الوفاء أو طلب الدائن اعلان افلاسه . وجب احالته الى هيئة حسم المنازعات التجارية المختصة لاثبات الحق واعلان افلاس التاجر ، أو الحكم بعدم وجود مايجب اعلان افلاسه .

واذا حكمت هيئة حسم المنازعات التجارية بثبوت الدين وعدم وجود مايجب اعلان افلاس المدين ، واحالته مع دائئه الى المحكمة الشرعية ، لنظر ادعائه الاعسار او اذا لم يكن الدين تجاريا وادعى المدين الاعسار ، استمر حبس المدين الا اذا قدم كفيلًا مليئًا غارما يؤدى الدين عنه خلال مدة يقبلها الدائن . وكان على ادارة الحقوق المدنية أن تكلف الدائن خلال مدة مقبولة تحددتها ، باثبات يسار المدين أى بالبحث والتحري عن أمواله الثابتة أو المنقولة التي يمكن بيعها اقتضاء لحقه ، أو ما اذا كان له أموالا يخفيها ، أو أنه معسر حقيقة .

واذا عرفت أموال للمدين ، أحالته ادارة الحقوق المدنية مع دائئه بعد ثبوت الدين بسند تنفيذى ، الى المحكمة الشرعية ، لتأمر بسداد الدين وذلك خلال مدة تحددتها ، فاذا انقضت هذه المدة دون أن يقوم المدين بالوفاء ، أحيل المدين ثانية الى المحكمة لتقرير بيع مايكفي من أمواله المنقولة أو العقارية عليه لسداد الدين أما اذا لم يعرف للمدين مال ظاهر يمكن بيعه عليه ومضت على سجنه مدة

---

(١) وهذا ماتضمنه أيضا تعميم لسماحة رئيس القضاة السعودى رقم ٢٦٨١-٣ في

مناسبة بالنظر الى مقدار الدين دون الوفاء به وأصر المدين على ادعاء الاعسار أحيل مع دأئنه الى المحكمة الشرعية للنظر في ادعاء الاعسار (م ١٤ - ١٧) .

واذا ثبت للمحكمة اعسار المدين (١) وأنه لم يكن متلاعبا بأموال الناس ، وأن ماعليه من ديون لم يكن بسبب جرائم ارتكبها من سرقات ونحوها - فانها تحكم في مواجهة دائئيه أو بعضهم باعساره واطلاق سراحه والكف عن ملاحقته وان كان العكس فلا يجوز اطلاق سراحه ووجب رفع الامر الى الامارة للتوجيه بالاجراء المناسب ( م ١٨ - ١٩ ) .

هذا وقد أجازت بعض التعميمات حبس الزوجه ان امتنعت ، بلا مبرر ، عن الرجوع الى بيت زوجها ، بعد أن حاول القاضي التوفيق بينهما ، شريطة أن يكون ذلك في سجن تتوفر فيه امكانيات المحافظة عليها بدينها وخلقها (٢) .

### ٣٢ - تقديرنا لنظام الحبس في المملكة العربية السعودية :

بعد أن عرضنا للتنظيم التشريعي للحبس في النظام السعودي بكل عناصره . وجب علينا أن نشير الى عدة ملاحظات ، تمثل نقدا ، من وجهة نظرنا ، لهذا التنظيم وتتمثل هذه الملاحظات فيما يلي :

#### ١ - اجازة الحبس بغير سند تنفيذي :

رأينا كيف تجيز النصوص لادارة الحقوق المدنية الامر بضبط واحضار المدعى عليه متى كان المدعي قد قدم مستندات أو أوراقا منسوب صدورها اليه ( م ٦/ب ) فان حضر ولم ينازع في الحق المدعى به أو في استحقاقه ، كلف بالتسديد والا سجن ( م ٨/أ ) وهذا يعني جواز حبس المدعى عليه بغير سند تنفيذي ، حكما أو أمرا قضائيا وهو ما لا يقبله المنطق ، اذ أن الحبس ، وعلى ما انتهى اليه فقه الاسلام ، عذاب كما أنه ليس بحد أو تعزير لجرم

---

(١) ولم يقدر على وفاء شيء من دينه لم يطالب بالتسديد وحرم سجنه وملازمته ، ولا يلزم باقامة كفيل عليه ( تعميم لساحة رئيس القضاة رقم ٢٨٦ في ١٣٧٩/٥/٢٣ هـ .

(٢) تعميم لساحة رئيس القضاة رقم ٧١ وتاريخ ١٣٨١/١/٢٥ هـ .

معين ، وانما مجرد وسيلة اكراه لحمل المدين على الوفاء بحق ثبت عليه بموجب سند تنفيذي ، ومن ثم لا يجب اتباع هذه الوسيلة الا اذا كان بيد الدائن هذا السند التنفيذي . فلا يكفي أن يكون بيده ورقة عرفيه تحمل توقيعاً للمدين ، فقد تكون باطله أو مزورة ، أو مثبتة لعقد باطل لعدم وجود محله أو عدم شرعية سببه وما الى ذلك وقد لا يتمكن المدعي عليه من اثارة مثل هذه المنازعات أمام ادارة الحقوق المدنية ، لسبب أو لآخر .

## ٢ - عدم تحديد مدة الحبس :

لم تحدد اللائحة مدداً قصوى للحبس ، وانما تركت ذلك لتقدير ادارة الحقوق المدنية وهو ما قد تتفاوت فيه المدد من حالة الى أخرى . ومن ادارة الى ادارة أخرى ، ويكون من الافضل تحديد مدداً قصوى للحبس لايجوز تجاوزها توحيداً للمعاملة ، وتحقيقاً للمساواة بين الدائنين ، خاصة اذا ما علمنا أن الحبس عذاب واستثناء في الديون ، ومن ثم لا يجب اللجوء اليه الا في الحالات المنصوص عليها صراحة ، وفي الحدود التي تحددها النصوص

## ٣ - اطالة الاجراءات بلا مبرر :

رأينا أن اللائحة تجيز الحبس ولو ادعى المدين الاعسار ، فهي لا تقبل بينة الاعسار قبل الحبس ، ومن ثم فانها تحيل الخصوم الى هيئة حسم المنازعات التجارية أو المحكمة الشرعية ، لاعلان افلاس أو اعسار المدين ، اذا ما تحققت موجباته ، فان قضت هيئة حسم المنازعات التجارية بثبوت الدين وعدم وجود ما يوجب اعلان الافلاس فانها تحيل الخصوم الى المحكمة الشرعية للفصل في اعسار المدين ، ثم تكلف هذه المحكمة الدائن بالبحث والتحري عن أموال المدين في خلال فترة تحددها هي . كل هذا والمدين محبوساً طوال كل هذه الاجراءات . وكان يجب تحديد مدة قصوى للدائن لاثبات يسار مدينه وألا تجاوز هذه المدة عشرة أيام مثلاً . فان وجدت أموال للمدين يمكن بيعها عليه فان المحكمة تأمر المدين بالوفاء اختياراً في مدة معينة تحددها له ، والا أعيدت الأوراق اليها مرة ثانية للأمر ببيع أمواله بيعاً جبرياً عليه . وكان من الممكن تلافياً لكل هذه الإحالات والاجراءات تخويل ادارة الحقوق المدنية سلطة توقيع الحجز على أموال المدين متى كان بيد دائنه السند التنفيذي المثبت لحقه وبيعها عليه وفاء له .



### ٣٣ - ٢) الحبس في النظام الكويتي :

أعطت المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات الكويتي الجديد ، لمدير ادارة التنفيذ أو من تنتدبه الجمعية العامة من الوكلاء بالمحكمة ، الحق في الامر بناء على عريضة تقدم من المحكوم له - بحبس المدين مدة لا تزيد على ستة أشهر ، اذا امتنع عن تنفيذ حكم نهائي أو أمر أداء نهائي ، رغم ثبوت قدرته على الوفاء •

ولا يعتبر المدين قادرا على الوفاء ولو قامت ملاءته كليا على أمواله لا يجوز الحجز عليها •

واضح أن الحبس جائز في النظام الكويتي - في كل الديون ( ١ ) ، أيا كانت طبيعتها وأيا كانت قيمتها ، متى كان بيد الدائن سند من السندات التنفيذية التي يمكن التنفيذ بمقتضاها ، وهي الاحكام الصادرة بالالزام وأوامر الاداء شريطة أن يكون المدين قادرا على الوفاء بها • ويصدر الامر بالحبس من مدير ادارة التنفيذ ، على عريضة تقدم اليه من المحكوم له ، وفقا للقواعد العامة في الاوامر على العرائض •

### ٣٤ - ٣) الحبس في البحرين :

نظم قانون المرافعات المدنية والتجارية البحريني رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ الحبس في المواد ٢٦٧ - ٢٧٢ منه ، اذ تجيز للدائن ، المحكوم له أن يطلب من قسم التنفيذ احضار المحكوم عليه الى محكمة التنفيذ لاجراء التنفيذ في مواجهته ، اذ لم يقم بتنفيذ ما هو مطلوب منه بموجب السند المودع محكمة التنفيذ رضاء خلال سبعة أيام من تاريخ ابلاغه بالسند التنفيذي •

---

( ١ ) وذلك بالاضافة الى الغرامة فيما زاد على المدة التي قضاها المحكوم عليه في السجن اذ يجوز الاكراه البدني لاستيفاء الغرامة بالحبس فيما لا يزيد عن ستة أشهر باعتبار يوم واحد عن كل عشرة روبيات ، وتبرأ ذمة المحكوم عليه بالقدر الذي يتناسب مع مدة الحبس التي قضاها أو العمل لحساب الحكومة ( راجع المواد ٢٢٩ - ٢٣٦ اجراءات ) •

وعلى قسم التنفيذ تحديد جلسة خلال ثلاثين يوما على الاكثر من انقضاء المدة السالفة ، يبلغ بها الخصوم ، فاذا لم يحضر المحكوم عليه فيها ، اصدرت محكمة التنفيذ أمرا بضبطه واحضاره أمامها في جلسة تحددها ، تكلفه فيها بالوفاء بالدين كاملا مع المصاريف والرسوم والفوائد . واذا لم يدفع ماعليه تحجز أمواله عليه وفقا للقواعد المقررة ، ان كانت له أموالا ظاهرة ، فاذا لم يكن له أموالا ظاهرة ولم يرشد الدائن عنها كان للمحكوم له أن يطلب حبس المدين ، اذا لم يكن الاخير قد عرض تسوية لسداد دينه أو طلب تقسيطه مع تقديم كفيلا مقبولا . ويكون لقاضي التنفيذ أن يأمر بحبس المدين اذا ثبت أنه قادرا على القيام بما حكم به عليه بموجب السند ، بعد أن يأمره بالوفاء ولم يمثل على الا تزيد مدة الحبس على ثلاثة أشهر .

يبين مما تقدم أيضا أن الحبس جائز في كل الديون أيا كانت طبيعتها وأيا كانت قيمتها ، اكراها على الوفاء بها . وكذلك الامر بالنسبة للغرامة ( راجع المواد ١٧٠/١٧١ اجراءات جنائية ) .

#### ٣٥ - ٤ ) الحبس في الديون في النظام القطري :

نظم قانون المرافعات القطري (١) الحبس في الديون في المواد ٢٦٥ - ٢٦٨ منه ، مجيزا حبس المدين المحكوم عليه - بناء على طلب المحكوم له - ان امتنع عن تنفيذ الحكم النهائي الصادر ضده وذلك بموجب أمر يصدره على عريضة رئيس المحاكم ، متى ثبتت قدرته على القيام بما حكم به ، ولم يمثل لامر الرئيس ، على الا تزيد المدة عن ثلاثة أشهر .

#### ب ) الحبس في النظامين العراقي والاردني

#### ٢٦ - ١ ) الحبس في النظام العراقي :

أصدر النظام العراقي القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٠ ليحل محل قانون التنفيذ

---

(١) رقم ٥ لسنة ١٩٦٢ باصدار قانون المرافعات أمام محاكم العمل الصادر ١٩ مارس ١٩٦٢ وراجع أيضا المادة ٤٢ من قانون العقوبات القطري والمواد (١٥٠ - ٩٥٩ من قانون الاجراءات ) .

القديم رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧ بتعديلاته ، وقد نظم القانون الجديد حالات الحبس في الديون في المواد ٤٠ - ٤٩ منه أنتظمها الفصل الثالث والخاص بالاكراه البدني وقد أجاز القانون العراقي حبس المدين اكراها له على الوفاء بديونه ، أيا كانت قيمتها وأيا كان نوعها ، متى اقتنع المنفذ العدل ، ان كان قاضيا،بقدره المدين على الوفاء بالدين أو بجزء منه ، اذا لم يكن المدين قد أبدى تسوية مناسبة (١) ولم تكن له أموال ظاهرة قابلة للحجز ورفض التسوية التي عرضها عليه المنفذ العدل . أو اذا توقف المدين عن الوفاء بالتسوية التي وافق عليها (٢) ( مادة ٤٢ / أولا ، وثانيا ) ولايجوز أن تزيد مدة الحبس على أربعة أشهر .

كما نصت المادة ٤٨ من ذات القانون على حبس المحكوم عليه بتسليم الصغير ان امتنع عن تسليمه ، ويستمر حبسه مهما طاللت مدته حتى يتم التسليم مالم يكن عدم التسليم راجعا لسبب خارج عن ارادة المحكوم عليه . كما يجوز الحبس أيضا اذا امتنع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم أو المحرر التنفيذي المتضمن تسليم شيء معين ليس بحكم الدين ولم يكن ذلك الشيء ظاهرا للعيان ، متى عجز المدين عن تقديم أدلة مقنعة عن تلفه أو ضياعه ( م ٤٩ من ذات القانون ) (٣) وطبيعي يجب ألا تزيد مدة الحبس في الحالة الاخيرة عن أربعة أشهر طبقا للمادة ٤٢ من قانون التنفيذ .

### ٣٧ - ٢) الحبس في النظام الاردني :

ينظم الحبس في النظام الاردني قانون الاجراء رقم ٣١ لسنة ١٩٥٢ ، المادة ٣٨ ، ١١٩ ، ١٣٣ منه (٤) اذ تجيز المادة ٣٨ حبس المدعى عليه ،

- 
- (١) بمعنى أن تكون متناسبة مع مقدار الدين وحالة المدين المالية ، انظر تفصيلا في ذلك سعيد عبدالكريم مبارك ، أحكام قانون التنفيذ سنة ١٩٧٤ ص ٣٨١ وما بعدها وما أشتراليه من أحكام ، وعزمي عبدالفتاح نظام قانون قاضي التنفيذ — دار النهضة العربية ١٩٧٨ ص ٩٣/٩٠ ، ١٣٣/١٣١ .
  - (٢) سعيد مبارك — المرجع السابق ص ٣٨٨ - ٣٩١ وما أشار اليه من أحكام وقرارات .
  - (٣) سعيد مبارك — المرجع السابق ص ٣٨٨/٣٨٧ .
  - (٤) بالاضافة الى المادة ١٢ من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ بشأن تحصيل الاموال الاميرية الاردني والذي يجيز حبس المدين مدة لا تزيد على شهر ان امتنع المكلف عن دفع الذمة المطلوبة منه أو أي قسط منها متى قنع الحاكم الاداري بمقدرته على الدفع . وهذا الحبس لايعفي المكلف من أداء ما هو ملتزم به .

إذا لم يقر برضاه بتسليم العين المحكوم بتسليمها إذا لم تكن ظاهرة للعيان ولم يستطع المحكوم عليه تقديم أدلة مقنعة على تلفها أو ضياعها . وكذلك الأمر إذا امتنع عن تسليم الصغير إلى من له الحق في تسليمه ، متى كان المحكوم عليه قادراً على تسليمه ولا يطلق سراحه في هذه الحالة إلا إذا قام بالتسليم .

ثم يوجب القانون الأردني على المدين بعد إبلاغه بورقة الأخبار ، مراجعة دائرة الإجراء ليعرض عليها تسوية تتناسب ومقدرته المالية وظواهر حاله ومقدار الدين ، لدفع المبلغ المحكوم به أو الباقي منه .

وإذا لم يتقدم المدين بهذه التسوية ولم يقبل الدائن طلب تقسيط الدين عين رئيس الإجراء جلسة معينة يأمر بدعوة الطرفين إليها لسماع أقوالهما .

ويجوز لرئيس الإجراء بناءً على طلب المحكوم له أن يأمر بالقبض على المحكوم عليه وحبسه إذا :

- ١- انقضت المدة المضروبة في ورقة الأخبار ولم يراجع دائرة الإجراء لعرض تسوية الدين .
- ٢- إذا اقتنع رئيس الإجراء بناءً على بينة شافية أو خطية ، ونتيجة التحقيقات التي قام بها .
- \* بأن المدين كان يملك أو وصل ليده منذ صدور الحكم وسائل كافية للوفاء بالدين أو بالباقي منه أو بلى قسطن دين مستحق الاداء تعهد به في الإجراء وبأنه رفض أو أهمل الدفع .
- \* بأن المدين وهب أو نقل أو سلم للغير شيئاً من أمواله ، أو سمح لغيره بإجراء ذلك أو وضع شيئاً من أمواله تأميناً لدين أو إخفاء مما أدى إلى منع الدائن من استيفاء ما حكم له به أو أي قسم منه .
- \* بأن المدين ينوي الفرار في حين أنه لم يبح بأموال له تكفي لوفاء الدين المحكوم به أو لم يعط كفاله ( م ١٢٠ إجراء ) .

ولا يجوز أن تتجاوز مدة الحبس عن واحد وتسعين يوماً ، إلا أن يكون المبلغ المحكوم به لا يتجاوز العشرين ديناراً فلا يجب أن تتجاوز مدة الحبس واحد وعشرين يوماً . مع مراعاة جواز حبس المدين مدة لا تتجاوز ٢١ يوماً عن كل



قسط من الدين المحكوم به ، على ألا يزيد مجموع مدة الحبس عن واحد وتسعين يوما في السنة مهما تعدد الدين أو الدائنين (م ١٢١ اجراء) .

كما نصت المادة ١٢٦ على جواز حبس المحكوم عليه بالحقوق الشخصية الناشئة عن جرم دون حاجة لاثبات اقتداره وكذلك الامر بالنسبة لنفقة الزوجة أو القرابة اذا امتنع المحكوم عليه عن دفعها ( م ١٢٧ ) .

### ج ( الحبس في النظام السوداني

٣٨ - يجيز قانون المرافعات السوداني حبس المدين ، حبسا اكرهيا (١) في الحالات الآتية :

(١) اذا امتنع المحكوم عليه عن تسليم منقول معين جائز تنفيذه بحجز المنقول أو عن الحصة المنقولة ، الى من له الحق في الاستلام متى كان التسليم ممكنا ( م ٢٣٩ مرافعات ) .

(٢) وكذلك اذا امتنع المحكوم عليه عن أداء عمل غير دفع مبلغ من النقود أو أدى شيء ممنوع من أدائه متى كانت له فرصة تنفيذ الحكم (م ٢٤١ مرافعات) .

(٣) اذا بان للمحكمة من استجواب المحكوم عليه في الجلسة التي حددتها وكلفته - بناء على طلب المحكوم له - الحضور أو أمر باحضاره ، لمعرفة مقدرته على الوفاء :

\* أنه رفض أو أهمل دفع المبلغ المحكوم به أو جزء منه مع قدرته على الوفاء ،

\* أنه مع علمه بعجزه عن الوفاء بجميع ما عليه من الديون ، حمل نفسه بالديون بطريقة تدل على عدم المبالاه أو فضل أحد دائنيه تفضيلا غير عادل ،

\* أنه نقل ملكية جزء من أمواله أو أخفاه أو هربه بعد تاريخ رفع الدعوى عليه بسوء نية قاصدا تعطيل أو تأخير المحكوم لصالحه عند تنفيذ الحكم (٢٤٣) . ولا يجب أن تتجاوز مدة الحبس عن ستة أسابيع اذا لم يكن المحكوم به يجاوز خمسين جنيها ولا عن ستة أشهر في الحالات الأخرى ( م ٢٤٤ ) .

---

(١) بالإضافة الى الحبس الاحتياطي الذي اجازته المادة ١٦٠ من قانون المرافعات السوداني في الحالات التي نصت عليها المادتان ١٥٧ ، ١٥٨ من ذات القانون والتي عرضناها فيما سبق .

( د ) الحبس في النظام المغربي

٣٩ - لم يرد في نصوص قانون المسطرة المدنية ما يفيد جواز أو عدم جواز الحبس في الديون إلا أن النظام المغربي يجيز بموجب الظهير الشريف رقم ٣٠٥ - ٦٠ - (١) استعمال الاكراه البدني في القضايا المدنية والذي نص في فصله الأول على أن تنفيذ جميع الأحكام أو القرارات الاستثنائية الصادرة بأداء مالي يمكن أن يتابع عن طريق الاكراه البدني على أن يستعمل الاكراه البدني تبعا للقواعد والكيفيات المحددة في الفصل ٦٧٥ - ٦٨٧ من قانون المسطرة الجنائية ( الفصل الثاني ) يبين مما تقدم أن النظام المغربي يجيز الحبس في الديون المدنية أيا كانت قيمتها ونوعها بالإضافة إلى الديون والمبالغ المحكوم بها للحكومة ضد مرتكب الجريمة من الغرامات والمصروفات وما يجـب رده والتعويضات وفقا لأحكام المواد ٦٧٥ وما بعدها من قانون المسطرة الجنائية .

---

( ١ ) المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٢٥٢٣ في ٣/٣/١٩٦١ م .

## الفرع الثاني

### الحبس الاكراهي الخاص

#### ٤٠ - المقصود به :

الحبس الاكراهي الخاص ، هو الحبس الذي لاتجيزه بعض الانظمة الا في حالات خاصة ، تحددها على سبيل الحصر ، بحيث لايجوز الالتجاء اليه في هذه الانظمة ، في غير هذه الحالات المحددة ، ولايكون للمحكوم له فيها الا التنفيذ على اموال المدين الجائز التنفيذ عليها ، ان وجدت له هذه الاموال ، فاذا لم توجد ، فما على الدائن الا الانتظار لحين ظهور اموال لمدينه يمكن حجزها .

ولقد رأينا ، كيف أن معظم أنظمة العالم قد ألغت الحبس في المواد المدنية والتجارية ، ولم تبقه الا بالنسبة للحقوق الشخصية الناشئة عن الجريمة والمصاريف وأيضا ديون النفقة (١) ، ومن هذه الانظمة العربية كل من مصر وليبيا وتونس والجزائر من الدول العربية الافريقية ، وسوريا ولبنان من الدول العربية الاسيوية .

#### أولا : الحبس وحالاته في النظامين المصري والليبي

#### ٤١ - حالات الحبس :

لم يجز النظامان المصري والليبي الحبس الاكراهي وفاء للديون في المسائل المدنية والتجارية ، وذلك اعتبارا بأن الاخلال بالدين لايعد جريمة يعاقب عليها القانون بالحبس ، ولكنهما رغم ذلك أجازاه في حالتين هما :

(١) ديون النفقة :

نصت المادة ٣٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ الصادر بلائحة

---

(١) انظر في ذلك الشيخ محمد أبوزهره - الاحوال الشخصية - دار الفكر العربي ٩٥٧  
بند ٢٠٤ ص ٢٨٧ ومابعدها ، محمد سلام مذكور . أحكام الاسرة في الاسلام ج ١  
ط ٢ دار النهضة العربية ١٩٦٩ ص ٣٠٥ ومابعدها ، عمر عبدالله - أحكام  
الشريعة الاسلامية في الاحوال الشخصية ط ٤ - ١٩٦٣ - دار المعارف ص ٣٦٥  
ومابعدها - محمد مصطفى شلبي - أحكام الاسرة في الاسلام ط ٢ - ١٩٧٧  
دار النهضة العربية ص ٤٣٨ ومابعدها .

ترتيب المحاكم الشرعية (١) على أنه " اذا امتنع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم الصادر في النفقات أو أجرة الحضانة أو الرضاعة أو المسكن ، يرفع ذلك الى المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم أو التي بدائلتها محل التنفيذ ، ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بما حكم به وأمرته ولم يمثل حكمت بحبسه مدة لا تزيد على ثلاثين يوما " واضح من هذا النص أن القانون المصري يجيز حبس المدين الممتنع عن الوفاء بالحكم النهائي الصادر عليه في النفقات وما يلحق بها متى ثبتت قدرته على الوفاء بها .

ولم يقف القانون المصري عند هذا الحد ، بل تمادى في رعاية المحكوم له بالنفقة وما في حكمها ، وجعل من الامتناع عن دفعها مدة ثلاثة أشهر جريمة جنائية يعاقب القانون مرتكبها بالحبس والغرامة أو باحدى هاتين العقوبتين ، بناء على شكوى صاحب الشأن ١٠٠٠ اذ ، تنص المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات المصري الصادر سنة ١٩٣٧ (٢) على أن " كل من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ بدفع نفقة لزوج أو أقاربه أو أصهاره أو أجرة حضانة أو رضاعة أو مسكن وامتنع عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور ، بعد التنبيه عليه بالدفع ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصري أو باحدى هاتين العقوبتين . ولا ترفع الدعوى عليه الا بناء على شكوى من صاحب الشأن . واذا رفعت بعد الحكم عليه دعوى ثانية عن هذه الجريمة فتكون عقوبته الحبس مدة لا تزيد على سنة . وفي جميع الاحوال اذا أدى المحكوم عليه ما تجدد في ذمته أو قدم كفيلا يقبله صاحب الشأن فلا تنفذ العقوبة "

والمقابل في نص المادتين ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات يجد بينهما ثمة تعارض ، اذ أن الممتنع عن أداء النفقة المحكوم بها مع قدرته على الدفع يمكن الحكم عليه - بناء على

---

(١) والتي تقابلها المادة ٢١٣ من قانون اجراءات المحاكم الشرعية الليبي الصادر

سنة ١٩٥٨ والتي جاءت عباراتها بنفس عبارات النص المصري تقريبا عدا المدة فهي في التشريع الليبي لا تزيد على عشرين يوما .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .



طلب المحكوم له - من المحكمة الجزئية ( المدنية ) بالحبس مدة لاتزيد على ثلاثين يوما كما أنه اذا استمر في الامتناع مدة ثلاثة أشهر مع القدرة فانه يعاقب بناء على شكوى من المحكمة الجنائية بالحبس مدة لاتزيد على سنة وبغرامة لاتجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، وبالحبس مدة لاتزيد على سنة اذا رفعت عليه دعوى ثانية بعد الحكم عليه عن هذه الجريمة .

ولقد رأى البعض ( ١ ) بالفعل هذا التعارض بين النصين ، وبرره ، ازالة له ، بأن المشرع اقام التفرقة في المعاملة بين الاشخاص الخاضعين لولاية المحاكم الشرعية ( قبل الغائها ) وبين الخاضعين لجهات قضائية أخرى ( القضاء الملى قبل الغائه ) اذ تطبق المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على الخاضعين لهذه المحاكم ولايخضعون لنص المادة ٢٩٣ عقوبات ، التي يقتصر تطبيقها على الاشخاص غير الخاضعين لولاية القضاء الشرعي .

ولقد انتقد البعض ( ٢ ) - وبحق - هذا الرأي ، تأسيسا على عدم وجود الاساس السليم لهذه التفرقة لمجرد اختلاف جهة الاختصاص في مسائل النفقات ، خاصة وأن نص المادة ٢٩٣ منذ وضعه وحتى الان يعد نصا عاما يطبق على المسلمين وغيرهم ، كما أنه مازال موجودا رغم الغاء كل جهات القضاء في مسائل الاحوال الشخصية " المحاكم الشرعية والملية على حد سواء ، وتوحيد قضاء الاحوال الشخصية وجعله من اختصاص المحاكم العادية وفقا لقواعد الاختصاص . ومن ثم لم يعد لهذه التفرقة سندا من القانون أو الواقع .

وتأسيسا على ماتقدم يذهب البعض ( ٣ ) الى عدم وجود التعارض بين النصين اعتبارا بأن المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم تبين أن المشرع يأخذ بالاكراه البدني كوسيلة من وسائل التنفيذ في ديون النفقات في حين أن المادة ٢٩٣ عقوبات تبين أن المشرع قد نص على جريمة خاصة بالامتناع عن دفع ديون النفقة عندما يصل الامتناع حدا معين قدره المشرع بامتداد الاصرار

- 
- ( ١ ) أحمد محمد ابراهيم - قانون العقوبات سنة ١٩٥٦ ص ٣٨٤ مشار اليه في مقالة اهاب اسماعيل المشار اليها ص ٦١٤ .
- ( ٢ ) اهاب اسماعيل - المقالة المشار اليها ص ٦١٥/٦١٤ .
- ( ٣ ) اهاب اسماعيل - المقالة السابقة ص ٤١٥ .

على عدم الدفع بثلاثة أشهر ، فالحبس بموجب المادة الاولى يعد حبسا اكرهيا لحث المحكوم عليه على الدفع ، في حين أن الحبس في المادة الثانية يعد عقوبة وليس وسيلة من وسائل التنفيذ .

ومما لاشك فيه أن الرأي الأخير هو الاجدر بالقبول ، لاقامته التفرقة الدقيقة بين الحبس في الحالتين ، فهو يعد حبسا اكرهيا بموجب المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ومن ثم تحكم به المحكمة المدنية ولا يدخل في تشكيلها النيابة العامة ممثلا للاتهام بينما يعد عقوبة جنائية بموجب المادة ٢٩٣ عقوبات ، ومن ثم يطبق عليه مايطبق على سائر العقوبات من قواعد واحكام .

ومما يدل على أن المادتين ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية و ٢٩٣ عقوبات تنطبقان على كل الاشخاص ، المسلمين منهم وغيرهم ——— ، المصريين منهم والاجانب على حد سواء المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ ، والتي قضت بأنه لايجوز السير في الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات — في الاحوال التي تطبق فيها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية — الا بعد الالتجاء الى المحاكم الشرعية واستنفاد الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيبها . ومعنى ذلك أنه لايجوز تحريك الدعوى الجنائية الا بعد استنفاد الطريق المدني على النحو الذي تحدده المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وأن سبق اللجوء الى الطريق المدني يعد شرطا متصلا بصحة تحريك الدعوى الجنائية ، ويتعين على المحكمة الجنائية ، من تلقاء نفسها ولو لم يدفع أمامها أن تعرض له للتأكد من أن الدعوى مقبولة أمامها ولم ترفع قبل الاوان ( ١ ) .

كما نصت المادة الثانية من المرسوم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ المشار اليه على أنه اذا نفذ بالاكراه على شخص وفقا للمادة ٣٤٧ ثم حكم عليه بسبب الواقعة نفسها بعقوبة الحبس تطبيقا للمادة ٢٩٣ عقوبات ، استنزلت مدة الاكراه البدني الاولى من مدة الحبس المحكوم به ، فاذا حكم عليه بغرامة خفضت عند التنفيذ بمقدار عشرة قروش ( مائة قرش ) لكل يوم من أيام الاكراه البدني الذي سبق انفاذه فيه .

يبين مما تقدم أن القانون المصري قد أجاز حبس المدين الممتنع عن الوفاء بالحكم الصادر عليه في النفقات وما في حكمها ، مدة لاتزيد عن المدة التي قررتها النصوص السابقة . متى ثبت قدرته على الدفع ، أما اذا ثبت عسر المحكوم عليه ، أو كانت النفقة مفروضة بالتراضي ، أى لم يصدر بها حكم ، فلا يجوز الحبس فيها (١) وقد نص على ذلك أيضا القانون الليبي (٢) .

والحبس في النفقات أمر أجازته جميع الأنظمة العربية ، اعتبارا بأن أحكام النفقات مأخوذة من الشريعة الإسلامية ، ومن ثم يطبق عليها أحكام هذه الشريعة . هذا وكان قد طعن في نص المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بعد دستوريته نظرا لتعارضها مع مبدأ المساواة والحرية المنصوص عليها في الدستور المصري إلا أن محكمتنا العليا ( المحكمة الدستورية العليا الآن ) قد قضت في ١٨/١/١٩٧٥ (٣) برفض الطعن وبدستورية هذه المادة وعدم تعارضها مع المادتين ٤٠ ، ٤١ من الدستور .

## (٢) المبالغ الناشئة عن الجريمة والمقضي بها ضد مرتكب الجريمة :

رأينا أن المادة ٥١١ من قانون الاجراءات تجيز الاكراه البدني لتحصيل المبالغ الناشئة عن الجريمة المقضي بها للحكومة ضد مرتكب الجريمة ، عن طريق الحبس البسيط المدد التي حددتها هذه المادة ، ورأينا كيف أن الحبس في هذه الديون يعد حبسا تنفيذيا لأنه يؤدى الى ابراء ذمة المحكوم عليه منها بما يوازي مدة الحبس التي قضاها في السجن باعتبار مائة قرش عن اليوم الواحد .

---

(١) محمد سلام مذكور - المرجع السابق ص ٣١١ / ٣١٢ - أبوزهرة - ص ٢٨٧ - وما بعدها .

(٢) وهذا ما نصت عليه المادة ٢١٣ من قانون اجراءات المحاكم الشرعية الليبي الصادر سنة ١٩٥٨ والتي نصت على أنه " اذا امتنع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم الصادر عليه من المحكمة الشرعية في النفقات أو اجرة الحضانة . . يرفع الى المحكمة الابتدائية ومتى ثبت لديها قدرته وأمرته ولم يمثل حكمت بحبسه مدة لاتزيد على عشرين يوما .

(٣) المحكمة العليا ١٨/١/١٩٧٥ في القضية ١٣ ل ٥ قضائية - مجلة ادارة قضايا الحكومة س ١٩ ص ٦٦٠ .

الا ان المادة ٥١٩ من ذات القانون (١) قد اجازت الاكراه البدني ، حملا للمحكوم عليه بالوفاء بالتعويضات المحكوم بها لغير الحكومة ، بعد التنبيه عليه بالدفع ، اذا ما ثبت لمحكمة الجنح قدرته على الدفع ، على الا تزيد مدة مدة الحبس عن ثلاثة أشهر . وتصدر الحكم بالحبس في هذه الحالة ، محكمة الجنح - بناء على دعوى ترفع اليها بالطرق المعتادة من المحكوم له .

والحبس في هاتين الحالتين ، اى في النفقات والتعويضات الناشئة عن الجريمة ، يعد حبسا اكراهيا ، اى انه لا يؤدى الى براءة ذمة المدين بها اى المحكوم عليه في النفقات (٢) . او التعويضات المحكوم بها للمجني عليه وذلك ايا كانت المحكمة التي اصدرت حكم التعويض اى سواء كان صادرا من محكمة جنائية او من محكمة مدنية ، متى كانت الادانة ثابتة بحكم جنائي (٣) .

اما احكام التعويض المحكوم بها من المحاكم المدنية ، تعويضا للاضرار التي اصابته المحكوم له ، عن افعال لاتعد جريمة - بمقتضى القانون - معاقبا عليها ، فلا يجوز الاكراه البدني ، حملا للمحكوم عليه بالوفاء بها .

---

(١) وهو نفس ما نصت عليه المادة ٤٧٢ من قانون الاجراءات المدنية الليبي . انظر تفصيلا مقالة للدكتور ادوارد غالي الذهبي عن " الاكراه البدني لتنفيذ الحكم بالتعويض " ضمن كتاب له بعنوان " بحوث قانونية " ١٩٧٨ - دار النهضة العربية - القاهرة ص ٣٣٣ - ٣٥٩ .

(٢) انظر عمر عبدالله - المرجع السابق ص ٣٦٥ ، أبوزهره ص ٢٨٧ وما بعدها - محمد سلام مذكور ص ٣١١ وما بعدها .

(٣) نجيب حسني - المرجع السابق ص ٨١٣ ، رؤف عبيد - المرجع السابق ص ٨٦٥ أبو العلا عقيدة ص ١٠٧ عكس ذلك ادوارد غالي الذهبي الذي يشترط للاكراه ان يكون حكم التعويض صادرا من محكمة جنائية ص ٣٤٠ مع مراعاة اقتراحه بالغاء المادة ٥١٩ أصلا على غرار القانون الفرنسي .



## ثانيا : الحبس في دول المغرب العربي

### ٤٢ - الحبس في النظام التونسي :

لم نجد ضمن نصوص مجلة الاجراءات المدنية والتجارية التونسية الصادرة في أكتوبر ١٩٥٩ ، تنظيما للحبس الاكراهي في الديون ، لاتحريرا او اجازة ، الامر الذي يؤدى بنا لزوما الى القول بأن اللجوء الى الاكراه البدني في الديون المدنية والتجارية وغيرها أمر لايجيزه النظام التونسي .

أما المبالغ المحكوم بها للدولة والناشئة عن الجريمة ، فانه يجوز الجبر بالسجن حملا على الوفاء بها ، اذ ينص الفصل ٣٤٣ (١) على أنه : "تستخلص الخطية والمصاريف لصندوق الدولة من مكاسب المحكوم عليه وعند الاقتضاء عن طريق الجبر بالسجن " وبحساب يوم واحد عن كل ثلاثة دنانير أو جزء الثلاثة دنانير ، على ألا تزيد مدته على عامين ( فصل ٣٤٤ )، على أن تخفض مدة الجبر الى النصف ، اذا قدم المحكوم عليه شهادة فقر صادرة من والي الجهة التي بها محل اقامته الاعتيادية تثبت عجزه عن الوفاء ، وكذلك اذا بلغ المحكوم عليه الستين من عمره ( فصل ٣٤٦ ) واذا انتهى الجبر بالسجن لسبب من الاسباب . فلا يسوغ اجراؤه من جديد لا لاجل نفس الدين ، ولا لاجل عقوبات سابقة عن تنفيذه .

هذا ولاتبرا ذمة المحكوم عليه من المبالغ المحكوم بها التي نفذ بموجبها الجبر بالسجن ( فصل ٣٤٨ ) مما يؤدى الى اعتبار هذا الحبس حبا اكراهيا .

نخلص مما تقدم أن القانون التونسي لايجيز الحبس الا بالنسبة لنوع من الديون هو المبالغ المحكوم بها للحكومة ( وحدها ) والناشئة عن جريمة من الجرائم ، كما أنه لايعرف نظام استبدال الحبس بالمبالغ المحكوم بها .

---

(١) المادة من القانون عدد ٢٣ لسنة ١٩٦٨ الصادر في ١٩٦٨/٢/٤ يتعلق باعادة تنظيم قانون المرافعات الجنائي .

### ٤٣ - الحبس في النظام الجزائي :

خصص النظام الجزائي ، الباب الثامن من الكتاب العاشر من قانون المرافعات المدنية رقم ١٥٤٠٦٦ لسنة ١٩٦٨ المواد ٤٠٧ - ٤١٢ ، وكذلك المواد ٥٩٧ - ٦١١ من قانون الاجراءات الجزائية ، للاكراه البدني . ومن هذه النصوص يبين ، أن الحبس الاكراهي لايجوز في النظام الجزائي الا في نوعين من الديون هما :

#### ( ١ ) في المواد التجارية وقروض النقود متى تجاوزت القيمة خمسمائة دينار :

لايجوز الاكراه البدني ، بالحبس الا في الديون التجارية ، أي الناشئة عن النشاط التجاري ، وذلك أيا كان السبب المنشئ لها . أما الديون المدنية ، فلايجوز الاكراه البدني ، حملا على الوفاء بها ، الا اذا كانت ناشئة عن عقود القرض ، أي القروض النقدية . فان كانت ناشئة عن أي سبب آخر فلايجوز الحبس بالنسبة لها .

ويشترط في الحالتين ، أن تكون هذه الديون ثابتة بحكم أو بأمر قضائي حائز لقوة الامر المقضي به ، وأن تزيد قيمتها الاصلية على خمسمائة دينار . فان قلت عن ذلك فلايجوز الحبس فيها ، ولو تجاوزت هذه القيمة بعد ضم الفوائد اليها ( م ٤٠٧ مرافعات ) . وبشرط أن يكون للمحكوم عليه موطنا حقيقيا في الجزائر ، وأن يتم الاكراه خلال ثلاث سنوات من تاريخ صدوره الحكم حائزا لقوة الامر المقضي والا سقط الحق فيه ( م ٤٠٨ ، ٤٠٩ مرافعات ) .

#### ( ٢ ) الغرامات والمصروفات ومايلزم رده والتعويضات :

تنص المادة ٥٩٩ من قانون الاجراءات الجزائية على أنه : " يجوز تنفيذ الاحكام الصادرة بالادانة ( ١ ) وبرد مايلزم رده والتعويضات بطريق الاكراه البدني .

( ١ ) الا في الجرائم السياسية ، أو كان المحكوم عليه لم يبلغ ١٨ عاما أو بلغ ٦٥ عاما أو كان محكوما عليه بالاعدام أو السجن المؤبد ، أو كان زوجا أو أصلا أو فرعا ، أو أخا أو أختا أو عما أو عمه ، أو خالا أو خاله ، أو ابن أخ أو ابن أخت ، أو صهرا للمحكوم له ( م ٦٠٠ اجراءات ) .

ويكون ذلك بحبس المدين المحكوم عليه بالدين • ولايسقط الاكراه البدني ، بحال من الاحوال الالتزام الذي يجوز استيفائه بطرق التنفيذ العادية •

يبين مما تقدم أن القانون الجزائري لم يجز الحبس الاكراهي الا في النوعين المتقدمين من الديون ، كما أنه لم يعرف نظام استبدال الحبس بالغرامة المعروف في الانظمة العربية الاخرى ، لانه لم ينص على براءة ذمة المدين من الدين ، ايا كان نوعه بتنفيذ الاكراه البدني عليه •

أما مدة الحبس الاكراهي ، في القانون الجزائري - فانها تختلف تبعا لاختلاف قيمة الدين ، فهي تتراوح بين يومين اثنين ، وسنتين ، بالنسبة للمبالغ المالية ، المحكوم بها بموجب الاحكام الجنائية • وهي الغرامات والمصروفات والتعويضات (١)

أما بالنسبة للاحكام الصادرة في المواد التجارية ، أو في قروض النقود ، فهي تختلف باختلاف قيمة الدين ، وتتراوح بين أربعين يوما وسنتين ، اعتبارا بأن قانون المرافعات ، لم يحدد مدة معينة للحبس ، بل أحال في شأنها الى قانون الاجراءات الجنائية • وحيث أن الاكراه البدني لايجوز في قروض النقود والمواد التجارية ، الا اذا كانت قيمة المحكوم به خمسمائة دينار أو أكثر •

- 
- (١) وقد حدد القانون الجزائري مدد الحبس الاكراهي على النحو الاتي :
- يومين الى عشرة أيام اذا لم تتجاوز قيمة الغرامة أو غيرها مائة دينار •
  - من عشرة أيام - الى عشرين يوما اذا كان مقدارها يزيد على مائة دينار ولايتجاوز ٢٥٠ •
  - ومن عشرين يوما - الى أربعين اذا زادت القيمة على ٢٥٠ دينار ولم تتجاوز ٥٠٠ دينار •
  - ومن أربعين يوما الى شهرين اذا زادت القيمة على ٥٠٠ دينار ولم تتجاوز ألف دينار •
  - ومن أربعة شهور الى ثمانية شهور اذا زادت القيمة عن ألف دينار ولم تتجاوز القيمة أربعة آلاف دينار •
  - ومن ثمانية شهور الى سنة واحدة اذا زادت القيمة على أربعة آلاف ولم تتجاوز ثمانية آلاف دينار •
  - ومن سنة الى سنتين اذا زادت القيمة عن ثمانية آلاف دينار •
  - ومن قضايا المخالفات لايجوز أن تتجاوز مدة الاكراه البدني شهرين (م ٦٠٢ اجراءات جنائية ) •

#### ٤٤ - الخلاصة :

نخلص مما سبق ، الى القول ، بأن جميع دول المغرب العربي قد أجازت الحبس الاكراهي ، في المبالغ المحكوم بها بسبب الجريمة ، من غرامات أو رد مايجب رده أو تعويضات • وأنها قد أجازت - عدا تونس - الحبس الاكراهي أيضا في الديون المدنية والتجارية على التفصيل الذي أوردناه سلفا •

ولكن دول المغرب العربي ، قد أجمعت على عدم اعترافها بنظام استبدال الحبس بالغرامة أو بالنفقات القضائية الذي تعترف به الانظمة العربية الاخرى •

#### ثالثا : الحبس الاكراهي في سوريا ولبنان

#### ٤٥ - تمهيد :

حتى يمكننا أن نتعرض لاحوال الحبس الاكراهي في كل من سوريا ولبنان ، فانه يجب علينا أن نبدا بهذه الاحوال في قانون الاجراء العثماني ، بحسبانه القانون الذي كان مطبقا فيهما ، قبل صدور التقنينات السورية واللبنانية •

#### ٤٦ - أحوال الحبس في قانون الاجراء العثماني :

كان قانون الاجراء العثماني المؤقت الصادر في ١٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٣٢ هـ ، مطبقا في كل الدول التي كانت تابعة للخلافة العثمانية ، ومنها سوريا ولبنان - وقد نظمت أحوال الحبس وقواعده المواد ١٣١ ومابعدها من هذا القانون •

وكان هذا القانون ، يجيز الحبس الاكراهي في كافة الديون ، أيا كانت طبيعتها ، مدنية كانت أم تجارية أم غيرها ، بالإضافة الى المبالغ المحكوم بها والناشئة عن الجريمة ( م ١٣٧ منه ) •



غير أن قانون الاجراء العثماني المؤقت ، قد ألغى العمل به في كل من سوريا ولبنان ( ١ ) ، بموجب القانون المنظم للتقاضي والتنفيذ في كل من البلدين وهما قانون المرافعات المدنية السوري ، وقانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني وقد أخذ المشرع فيهما ، في تطبيق حالات الحبس الاكراهي . اذ قد منع النظامان السوري واللبناني ، شأنهما شأن النظامين المصري والليبي ، وكذا النظام التونسي الحبس في المواد المدنية والتجارية . وقصره على الديون التالية ( ٢ ) :

( ١ ) التعويضات المتولدة عن الجريمة :

ويقصد بهذه التعويضات ، المبالغ المحكوم بها للمجني عليه ، والناشئة عن الجريمة ، والمحكوم بها ضد مرتكبها ( م ١/٤٦٠ من قانون المرافعات السوري ) وقد أضاف اليها القانون اللبناني ، التعويضات الناشئة عن جرم مدني ( م ٨٠٩ أصول لبناني ) ، وذلك اذا ما ارتكبه المدعى عليه قصدا ، مثال ذلك : اقدام الجار على تشييد حائطعالي في ملكه بقصد حجب النور عن جاره ، لما في ذلك من اساءة استعمال الحق ( ٣ ) .

هذا وقد نصت المادة ١/٤٤٦ اجراءات جنائية لبناني ، ١/٤٤٥ سوري على أنه . " يمكن التوسل بالحبس الاكراهي وفقا لقانون ( المحاكمات المدنية/ الاجراء ) لانفاذ الالتزامات المدنية المحكوم بها غير النشر ورد المال " .

---

( ١ ) فقد ألغى قانون الاجراء العثماني المؤقت في سوريا بصدور قانون المرافعات السوري والذي بدأ العمل به اعتبارا من أول تشرين الثاني سنة ١٩٥٣ (م أولى من قانون الاصدار ) . كما ألغى في لبنان بصدور قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني والذي بدأ العمل به اعتبارا من ١٩٣٤/١٠/١١ ماعدا المواد ٨٩-١١٨ الخاصة بحجز الاموال غير المنقولة وبيعها فهي لم تلغ ومازالت سارية حتى الان .

( ٢ ) بالاضافة الى حالات الحبس الاخرى ، والمنصوص عليها في قوانين خاصة مثل الحبس الاكراهي في قانون الاجراءات الجنائية والرسوم القضائية والجمارك وغيرها

( ٣ ) انظر يوسف نجم جبران - المرجع السابق ص ٤٣٨ هامش ( ١ ) ، وانظر في احكام الاكراه الجسدي في سوريا - انطوان قيس - آمالي ومحاضرات في القانون المدني - جامعة حلب ١٩٦٥/١٩٦٦ ص ٦٩ وما بعدها .

الامر الذي يدعو الى الاعتقاد بأن المشرع في هذين النظامين يجيز الحبس الاكراهي في المسائل المدنية (١) . ولكننا لانذهب مع هذا الاعتقاد ، لان المشرع نفسه في قانون الاجراءات الجنائية قد قيد الالتجاء الى الحبس الاكراهي في هذه الالتزامات بضرورة تمامه وفقا لقانون اصول المحاكمات ، والذي لايجز الحبس الا في التعويضات المترتبة على جرم جنائي أو جرم مدني ارتكبه المدعى عليه قصدا (٢) .

واذا كان المحكوم عليهم عدة أشخاص متضامنين ، فان الحبس ينفذ على كل منهم بقدر نصيبه في الدين المحكوم من أجله (م ٤٤٥/٢ اجراءات جنائية سوري ، ٤٤٦/٢ اجراءات جنائية لبناني .

## (٢) بعض الاحكام الصادرة في مسائل الاحوال الشخصية :

أجاز المشرع في النظامين السوري واللبناني، الحبس الاكراهي أيضا بالنسبة لبعض الاحكام الصادرة في مسائل الاحوال الشخصية ، مثل النفقات بأنواعها ، سواء كانت نفقة زوجية ، أو نفقة أقارب ، ويلحق بها أيضا أجر الحضنة والمسكن وخلافه، وكذلك المهر واسترجاع البائنة ( الدوطة ) حال فسخ عقد الزواج ، والتفريق المؤقت والدائم بالنسبة لغير المسلمين بطبيعة الحال ، وأيضا تسليم الولد الى من له الحق في تسلمه ، وأيضا روية الصغير (م ٤٦٠ سوري ، ٨٠٩ اصول لبناني ) .

ويجب ألا تزيد مدة الحبس الاكراهي عن تسعين يوما في القانون السوري (م ٤٦٨) ولا عن ستة أشهر في القانون اللبناني (م ٨٠٩ ، ٨١٦ اصول لبناني )

---

(١) انظر الاشارة السابقة . أنطون قيس - الاشارة السابقة .

(٢) وعلى ذلك فالاضرار الناتجة عن الاخلال بالعقد لايجوز الحبس من أجلها ( استئناف بيروت ١٩٥٦/١/٦ وكذلك حكمها رقم ٢٩٣ في ١٩٤٤/١٢/٢٦ ) الا أن محكمة التمييز قد اعتبرت الحكم الصادر للزوجة بالتعويض الناتج عن فسخ عقد الزواج بمثابة العطل والضرر الناتج عن جرم مدني ارتكبه الزوج قصدا مما يكون لها طلب حبس الزوج اكراها له على الوفاء ، اذا كان قد أخفى زواجه السابق على الزوجة الثانية (قرار رقم ٨ في ١٩٥٥/١/٢٦ . انظر هذه الاحكام في يوسف جبران المرجع السابق ص ٤٣٩ هامش (٢) .

ولكن المدة تحسب على أساس نسبة مبلغ الدين ، فهي في القانون اللبناني عشرة أيام اذا لم يتجاوز المبلغ المحكوم به خمس ليرات ، وشهر اذا كان المبلغ بين ٥ - ٢٥ ليرة ، وشهران بين ٢٥ - ٥٠ ليرة ، ثلاثة أشهر بين ٥٠ - ١٠٠ ليرة ، وأربعة أشهر بين ١٠٠ - ٢٠٠ ليرة ، وستة أشهر عن كل مبلغ يتجاوز هذا الحد ومن الطبيعي حساب مدة الحبس ليس فقط بالنسبة لاصل الدين بل الى الملحقات والنفقات أيضا (م ٨١٦) وما تجدر به الإشارة أن هذا التقسيم انما يكون في حالة التعويضات المحكوم بها والناشئة عن الجريمة . أما بالنسبة لاحكام النفقة والمهر وتسليم الصغير وتنفيذ احكام الروءيا والدوطة فتتراوح المدة بين عشرة أيام وبين ستة أشهر ، ويكون لرئيس التنفيذ سلطة تحديد المدة بين هذين الحدين (١).

أما مدة الحبس الاكراهي ، في القانون السوري ، فهي لاتقل عن عشرة أيام ، ولا تتجاوز تسعين يوما ، بالنسبة لكل حالات الحبس الاكراهي ، وهي موزعة بنسبة الدين على النحو الاتي :

عشرة أيام ، اذا كان المبلغ المحكوم به لا يتجاوز مائة ليرة . وثلاثين يوما اذا كان المبلغ يتجاوز مائة ولا يزيد على خمسمائة ليرة ، وستين يوما اذا كان يتجاوز خمسمائة ليرة ولا يزيد على الالف ، وتسعين يوما اذا تجاوز هذا الحد او يتعلق بتسليم الولد أو روءيته (م ٤٦٥ أصول) (٢) .

#### ( د ) الحبس في الامارات العربية المتحدة

#### ٤٧ - أحواله ومدته :

تنص المادة ١١٣ من قانون اجراءات المحاكم المدنية ، على أن للمحكمة التي تتولى التنفيذ أن تأمر بحبس المحكوم عليه . " واذا كان المحكوم عليه شخصا اعتباريا يحبس الضباط المسؤولون . أو في حالة وفاة المحكوم عليه يحبس ورثته اذا كان له ارث ، وذلك حتى ينفذ القرار ، على أنه لا يجوز أن تتعدى مدة مثل ذلك الحبس الستة أسابيع ويجوز تمديدتها لمدد أخرى " . ولكن لا يجوز حبس المحكوم عليه لاي مبلغ يقل عن الخمسة عشر دينارا . من ذلك يبين أن الامارات العربية المتحدة . عكس كل دول مجلس التعاون الخليجي . لاتجيز الحبس الاكراهي الا في الديون التي تتجاوز قيمتها الخمسة عشر دينارا . أما دونها فلايجوز الحبس بشأنها .

---

(١) انظر يوسف جبران - المرجع السابق ص ٤٤٨ / ٤٤٩ وقارن عزمي عبدالفتاح ، رسالة

ص ٦٧١ . انطوان قيس - المرجع السابق - ص ٦٩ وما بعدها .

(٢) انظر عزمي عبدالفتاح - المرجع السابق ص ٢٠٠ - ٢٠٦ .



### الفرع الثالث رأينا في الحبس في الديون

٤٨ - بعد أن استعرضنا موقف الانظمة العربية ، من الاكراه البدني ، عن طريق الحبس التنفيذي أو الاكراهي ، في الديون المدنية وغيرها ، واختلافها في حالات اللجوء اليه ، وجب علينا أن نحدد موقفنا من هذا الاكراه .

هذا وكنا قد عرضنا لموقف الفقه من فكرة الحبس ، وكيف انقسم على نفسه بين مؤيد ومعارض ، اذ ذهب الغالبية (١) الى عدم جواز الحبس في الديون المدنية والتجارية اعتبارا منها بأن الاخلال بتنفيذ الالتزام المدني أو التجاري ، لا يعد جريمة يعاقب عليها القانون بالحبس ، اذ أن مسئولية المدين من التزاماته تنحصر في ذمته المالية ، ولاتتعداها الى شخصه ، وحريته واعتباره ، فالتنفيذ عليه بالحبس - يعد في رأيهم اهدارا لادمية المدين وكرامته والتي يجب صيانتها واعتبارها . والاضافة الى ذلك فان حبس المدين ، انما يرتب اضرارا اقتصادية بنفسه وبغيره ، فهو يعطل المدين عن العمل الامر الذي يزيد في تعطيله عن سداد دينه ، كما يفقده امكانية اعاشة من يلتزم باعاشتهم من اولاد وخلافه ، وبالتالي يكون الحبس قد اثر بشكل مباشر في حقوق غيرالمدين ، مع أن الحبس لا يجب أن يتعدى شخص المدين (٢) . هذا وأن الحبس من شأنه أن يرهق ميزانية الدولة ، اذ تلتزم الدولة في كثير من الانظمة (٣) بالانفاق على

- 
- (١) رمزي سيف - التنفيذ بند ٦ ص ١١ ، فتحي والي بند ٤ ص ٥ ، وجدي راغب - النظرية العامة للتنفيذ ص ١٨ - سمير تناغو - المرجع السابق ص ٤٠٧ .
- (٢) انظر عبدالقادر عوده - التشريع الجنائي الاسلامي - الجزء الاول - دار الكتاب العربي - بيروت ص ٧٣٧ - ٧٣٩ .
- (٣) وقد نصت المادة ٨١٧ احوال لبناني على ذلك صراحة بقولها " أن نفقات الاعاشة في مدة الحبس التنفيذي تكون على الدولة ، ويبقى لها حق الرجوع على المحكوم عليه بعد أن يصبح مليا " وعلى العكس من ذلك تذهب بعض الانظمة الى أن مصاريف اعاشة المحبوس طوال مدة الحبس تكون على من طلب حبسه أي على الدائن من ذلك ما تنص عليه المادة ١١٠ من قانون الرسوم السوري على وجوب أن يدفع الدائن ٧٥ قرشا سوريا عن كل يوم حبس عدا دائنو النفقة والمهر (انظر عزمي عبدالفتاح ص ٢٠٥ ، وايضا القانون الجزائي اذ بمقتضى قرار وزير العدل الصادر في ١٩٦٩/٦/١٧ يلتزم الافراد ممن يوتر الاكراه البدني بناء على طلبهم ولمصلحتهم بتسديد النفقات الغذائية للسجين ، ايداعهم منعا عن كل مدة ثلاثين يوما مبلغا تحدد قيمته بـ ٣٤٥ دينار جزائري عن كل يوم وكذلك القانون المغربي بموجب قرار وزير العدل مؤرخ في ١٩٥٩/٤/١٣ الذي حدد بـ ٥٤٠٠ فرنك لثلاثين يوما .



السجين طوال المدة التي يقضيها في السجن (١) •

ولكن هناك من يرى (٢) ، أن حبس المدين المماطل ، يعد وسيلة فعالة لتقدم المعاملات الاقتصادية ، كما أن المدين الذي يماطل في أداء ما عليه من ديون يكون قد أهدر كرامته بنفسه ، ولماحل لاحترامه من الغير •

ولانملك الا الانضمام الى الراى الاخير القائل بجواز الحبس في الديون ، وذلك لمنطق مبرراته وقوتها ، وبالإضافة الى ذلك فان الحبس في الديون يقضي نهائيا على تسويق ومطل المدينين ، وقد أثبت فاعليته في الدول التي تأخذ به ، الامر الذى يوءدى في النهاية ، الى تحقيق الاستقرار في المعاملات ، وكثيرا مايسارع المدينون بالوفاء بديونهم ، وفي موعد استحقاقها خوفا من الحبس •

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان الاعتماد كلية على الوسائل المدنية في تنفيذ الاحكام ، كثيرا مايوءدى تعطيل تنفيذها مددا طويلة تهدد الاستقرار وقد تدفع بعض الدائنين ، الى عدم المطالبة بحقوقهم ، درءا لما يلاقونه من تسويق ومطل وعرقلة متعمدة للتنفيذ من مدينينهم ، ومايشكله ذلك من عبء على الدائنين • اذ أن القوانين كثيرا ماتجيز للمنفذ ضدهم رفع اشكالات في اجراءات التنفيذ ، توءدى بمجرد رفعها الى وقف التنفيذ بقوة القانون ، والذى يستمر التنفيذ موقوفاً ، حتى تنتهي خصومة الاشكال • وحتى لو انتهت لصالح طالب التنفيذ ، فان المنفذ ضده لاتعوزه - الحيل - لتعطيل التنفيذ ، رغم ذلك فيستأنف الحكم الصادر في الاشكال ، وحتى لو صدر الحكم في غير صالحه ، يلجأ الى رفع اشكال جديد باسم مستعار ، حتى يتمكن من وقف التنفيذ • أو يلجأ الى قاضي التنفيذ أو قاضي الامور الوقتية ، طالبا وقف التنفيذ ارجاء لاي سبب وقد يجيبه القاضي الى طلبه • واللجوء الى حبس المدين المماطل ، وسيلة فعالة للقضاء على وسائل المطل والتسويق •

---

(١) انظر عبدالقادر عوده - المرجع السابق ص ٧٣٢ بند ٥٠٥ ومابعدها •  
(٢) احمد أبو الوفا - اجراءات التنفيذ - بند ٧ ص ١٤ عزمي عبدالفتاح ، رسالقص ٦٦٠

ولقد أدرك المشرع هذه الحقيقة ، وهي عدم جدوى الجزاءات المدنية ، في كثير من الدول ، فلجا الى الجزاء الجنائي لكثير من القواعد المدنية لدرجة اننا لم نكد نرى قانونا او تشريعا مدنيا ، الا وقد اقترن بعدد كبير من الجزاءات الجنائية تطبق عند وقوع المخالفة لاحكامه وقواعده ( ١ ) .

وبالمقابل ، فان الحبس يجب ألا يلجأ اليه الا بسبب دين ثابت بموجب سند تنفيذي أو سند يجوز التنفيذ بمقتضاه ، وكذلك عند ثبوت ماطلة المدين في الوفاء به بمعنى الا يؤمر بالحبس الا بعد التحريات اللازمة عن ممتلكات المدين وأمواله . كما يجب أن تحدد مدة الحبس الاكراهي تحديدا يتناسب ، وقيمة الدين المحكوم من أجله ، والا يترك ذلك لتقدير القضاء أو الجهة القائمة على التنفيذ كما هو الحال بالنسبة للنظام السعودي .

ولهذا وتوفيقا بين مصلحة الدائن في تمكينه من استيفاء حقه ، ومصلحة المدين في ألا يحرم من حريته ، الا عند تحقق ما يوجب هذا الحرمان من جانبه ، يجب على المشرع المصري والانظمة العربية الاخرى ، التي لم تجز الحبس الا في حالات محددة أن تجيزه بالنسبة لكل الديون ، ايا كانت طبيعتها ، أو نوعها أو قيمتها ، شريطة أن تكون ثابتة ثبوتا رسميا وبعد التأكد من ملائمة المدين ومماطلته ، وأن يتم تحديد مدة الحبس الاكراهي تحديدا يتناسب مع قيمة الدين المحبوس من أجله .

---

( ١ ) مثل تشريعات العمل ( المواد ١٨٩ - ٢٠٨ من نظام العمل والعمال السعودي رقم ٢١ لسنة ١٣٨٩ هـ ، والاسكان ( المواد ٧٦ - ٨٤ من قانون الاسكان المصري رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ) او قانون الري والصرف ( المواد ٨٩ - ١٠٠ من قانون الري والصرف المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ ) او المواد ٤٩ ، ٥٨ من قانون العلامات التجارية السعودي رقم ٥ لسنة ١٤٠٤ هـ وغير ذلك كثير - انظر عزمي عبدالفتاح الاشارة السابقة .

### المبحث الثالث

#### الاحكام العامة في الحبس

- \* السلطة التي تملك توقيع الحبس
  - والاشخاص الخاضعون له
- \* شروط توقيعه
  - مدته واحكامها

٤٩ - تقسيم :

نتحدث في هذا المبحث عن مجموعة من القواعد العامة التي تنظم الحبس في الديون ، فنبين أولا السلطة التي تملك تقريره والاشخاص الخاضعون له ، ثم نببحث في مطلب ثان عن شروط توقيعه ، وفي مطلب ثالث عن مدته واحكامها . وذلك على التفصيل الاتي :

المطلب الاول

السلطة التي تملك توقيع الحبس والاشخاص الخاضعون له

الفرع الاول

السلطة المختصة بتوقيع الحبس

٥٠ - القضاء صاحب الاختصاص الاصيل بالامر بتوقيع الحبس :

بعد أن استعرضنا حالات الحبس في التشريع العربي ، يبين لنا أنه لايجوز الالتجاء اليه ، الا في الاحوال التي يكون فيها بيد الدائن سند تنفيذي بحقه متى امتنع المدين عن الوفاء به اختيارا رغم تكليفه ، ومن ثم فان توقيع الحبس يعد مسألة متفرعة عن التنفيذ ، ومن ثم تدخل في اختصاص القضاء الذي يتولى الاشراف على التنفيذ والفصل في منازعاته ، فالقاضي عليه أن يتحقق من موجبات الحبس ، وهو يتطرق في ذلك لمبحث مسائل قانونية تكون مثار نزاع بين الخصوم ولهذا كان من الطبيعي أن يوكل أمر توقيع الحبس الى القضاء ، وهذا هو ماذهب اليه الفقه الاسلامي (١) وتكاد التشريعات العربية تجمع على

---

(١) مجمع الانهر - ج ٢ ص ١٦٠ ، شرح فتح القدير ج ٥ ص ٤٧١ وما بعدها ، شرح الكنز ج ٢ ص ٨٦ الاختيار ج ٢ ص ٩٠ - المبسوط للسرخسي ج ٢٠ ص ٨٨ وما بعدها بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٧ ص ١٧٣ وما بعدها ، شرح الخرشي ج ٧ ص ١٤٦ الاقناع ج ٤ ص ٣٨٣ ، كشاف القناع ج ٦ ص ٣٢٠ ، شرح منهي الارادات ج ٣ ص ٤٧٧ بداية المجتهد في نهاية المقتصد ج ٢ ص ٣٩٥ . الوجيز لابي حامد الغزالي ج ٢ ص ٢٣٩ - مغني المحتاج ج ٤ ص ٣٨٧ .



ذلك (١) ولم يشذ عن ذلك الا النظام السعودي ، الذى اعطى سلطة توقيع الحبس الى ادارة الحقوق المدنية (٢) وهي لاتعد بحال - جهة قضاء في النظام السعودي ، بل هي مجرد شعبة من شعب الامن العام (٣) او ادارة من ادارات الامارات .

واذا كان الاجماع يكاد يكون قد انعقد على منح القضاء الاختصاص باصدار اوامر الحبس الاكراهي في الديون المحكوم بها لغير الحكومة ، فانها قد اختلفت فيما بينها في تحديد المحكمة المختصة بتلك الاوامر ، وهل هي المحكمة العادية المختصة بالفصل في الدين المحكوم بالحبس حملا على الوفاء به ، ام هي المحكمة المنوط بها التنفيذ اى محكمة او قاضي التنفيذ ، في الدول التي تعرف مثل هذا النظام .

- ذهب الغالبية العظمى من الدول التي تأخذ بنظام قاضي التنفيذ ، الى عقد الاختصاص له باصدار اوامر الحبس الاكراهي في الديون المحكوم بها لغير الحكومة اما بسبب التزامات مدنية او تجارية او كانت ناشئة عن الجريمة اعتبارا بأن الحبس الاكراهي مجرد وسيلة للتنفيذ ، ومن ثم تدخل في الاختصاص النوعي

---

(١) مثل القانون المصرى (م ٣٤٧ شرعي ، ٥١٩ اجراءات ) القانون السوداني (م ٢٤٣ مرافعات ) القانون الليبي (م ٢١٣ شرعي ) ٤١٠ مرافعات جزائري ، ٦٧٦ مسطره مدنية مغربية ، ١٢٠ بحريني ، ٢٦٥ مرافعات قطري ، ١١٣ مرافعات اماراتي .

(٢) انظر المادة التاسعة من لائحة ادارة الحقوق المدنية الجديدة ، مادة ٣ من اللائحة الداخلية لادارات الحقوق - الاجراءات العامة .

(٣) اذا تنص المادة الثانية من الملحق رقم (١) من القرار الادارى رقم ٣٧ وتاريخ ١٣٩٩/٦/١٦ هـ بشأن اللائحة الداخلية للحقوق المدنية بأن الحقوق المدنية شعبة ترتبط وفقا لتشكيلات الامن العام ولائحة اختصاصات مديريات الشرطة الصادرة بقرار الامن رقم ٥٦/٥ وتاريخ ١٣٩٩/٦/٢٨ هـ بنائب مدير الشرطة مباشرة .

• لقاضي التنفيذ (١) •

ولقد ذهبت بعض الأنظمة الى منح هذا الاختصاص اما للمحكمة المختصة ، أى تلك التي قضت بالدين موضوع الحبس واما التي يقع بدائرتها محل التنفيذ ، ومن هذه الأنظمة مصر - وليبيا والسودان والامارات العربية المتحدة (٢) واما الى رئيس المحاكم ( م ٢٦٥ من قانون المرافعات القطري ) او الى رئيس الجهة القضائية الواقع في دائرتها محل التنفيذ (المادة ٤١٠ من قانون الاجراءات المدنية الجزائرى ) •

واذا كانت الأنظمة العربية قد اختلفت فيما بينها في تحديد جهة الاختصاص باصدار امر الحبس الاكراهي بالنسبة للديون المحكوم بها للأفراد ، فانها قد اختلفت أيضا في تحديد الجهة التي تصد امر الحبس التنفيذي ، أى عند اصدار الامر باستبدال الحبس بالغرامة في الأنظمة التي تجيز هذا الاستبدال

---

(١) من هذه الدول سوريا (م ٤٦٠/٤٦٢ مرافعات ) ولبنان بالنسبة لديون النفقة وموئجل المهر والبائنة وتسليم الولد (م ٨٠٩ أصول مدنية) الاردن (رئيس الاجراء) المادة ٢ ، ١٢٠ من قانون الاجراء الاردني ، والعراق ( المنفذ العدل ان كان قاضيا او قاضي البداية م ٤٠ من قانون التنفيذ الجديد ) والكويت ( مدير ادارة التنفيذ ، م ٢٩٢ مرافعات ) ، البحرين ومحكمة التنفيذ م ٢٤٤ ، ٢٥٦ مرافعات بحريني ) •

(٢) ومن هذه الأنظمة النظام المصرى (م ٣٤٧ بالنسبة لديون النفقة والتي ترفع فيها دعوى الحبس اما الى المحكمة التي قضت بالنفقة او لتلك التي يقع بدائرتها محل التنفيذ ، ٥١٩ اجراءات جنائية بالنسبة للتعويضات المحكوم بها لغير الحكومة ) وبالمثل القانون الليبي (م ٢١٣ اجراءات محاكم شرعية ، ٤٧٢ اجراءات جنائية ليبي) السودان ( ٢٢٤ ، ٢٤٣ مرافعات سوداني ، ١/٢٦٩ اجراءات جنائية ) والامارات العربية المتحدة (م ١٠٨ ، ١١٣ من قانون اجراءات المحاكم المدنية ) •

وهي جميع الدول العربية عدا دول المغرب العربي (١) فقد ذهبت غالبية الأنظمة العربية الى اعطاء المحكمة التي اصدرت الحكم (٢) ، أو رئيسها (٣) سلطة اصدار الامر بحبس المدين المحكوم عليه بالفراغة والمصروفات ، والنفقات القضائية ، وما يجب رده ، والتعويضات ، والمحكوم بها للحكومة ضد مرتكب الجريمة وذلك بناء على طلب النيابة العامة والمدعي العام بحسب الاحوال .

بينما ذهبت أنظمة أخرى الى اعطاء هذا الحق الى النيابة العامة ( مصر وليبيا ) . أو النائب ( المدعي ) العام أو قاضي الصلح ( م ٤٤٧ اجراءات سورى و ٤٤٨ أصول لبناني و ٣٥٣ اجراءات جنائية أردني ) .

وفي ذلك تنص المادة (٥١٦) من قانون الاجراءات المصرى والمادة ٤٦٩ من القانون الليبي على أن يكون " تنفيذ الاكراه البدني بأمر يصدر من النيابة العامة على النموذج الذي يقرره وزير العدل " (٤) أما المادة ٤٤٧ سورى ، ٤٤٨ لبناني ، ٣٥٣ أردني فتتضمن على أنه " يجب على المحكوم عليه بالرسوم والنفقات القضائية أن يدفعها .. والا قرر النائب ( المدعي ) العام أو قاضي الصلح العائد اليه الامر حبسه .. ومن الجدير بالذكر أن القانون اللبناني ، على عكس القانونين السوري والأردني - قد أعطى المدعي العام أو قاضي الصلح سلطة الامر بالحبس حتى بالنسبة للأحكام الصادرة بسبب الجريمة بالتعويض للمجني عليه ( ٨١٢ ، ٨١٨ أصول مدنية ) وكذلك لتحصيل التعويضات المحكوم بها للقضاة في دعوى المخاصمة ( م ٩٥ من المرسوم ٨٧٥٥ لسنة ١٩٦١ ) (٥) .

- 
- (١) فهي وعلى ما رأينا تجمع على أن الاكراه البدني لا يسقط بحال من الاحوال الالتزام الذي يجوز أن تتخذ بشأنه متابعة لاحقة بطرق التنفيذ العادية " ( م ٥٩٩ اجراءات جنائية جزائري ، ٢/٦٧٥ مسطره جنائية مغربية ، ٣٤٨ اجراءات جنائية تونسي ) .
  - (٢) انظر المادة ٦٧٦ مسطرة جنائية مغربية ، ٦٠٠ اجراءات جزائري ، ١/٢٦٩ اجراءات سوداني ، ٢٩٩ اجراءات جنائية عراقي ، ١٧٠ اجراءات جنائية بحريني
  - (٣) المواد ٢٣١ وما بعدها من قانون الاجراءات الكويتي ، ١٥٩ من قانون الاجراءات القطري .
  - (٤) وهذا قاصر على الاحكام الجنائية الصادرة بالمبالغ المحكوم بها للحكومة والناشئة عن الجريمة أما الاحكام الصادرة من المحاكم الجنائية بالتعويضات للمجني عليه فلا تملك النيابة العامة أن تصدر الامر بخصوصها وانما الذي يمكن ذلك المحكمة التي بدائرتها محل اقامته ( ٥١٩ مصرى ، ٤٧٢ ليبي ) .
  - (٥) انظر يوسف جبران بند ٢/٦٠٨ ص ٤٤٨ ، عزمي عبدالفتاح رسالة ص ٢٦٨/٢٦٩ .

وقد انفرد النظام السعودي باعطاء هذا الحق لوزير الداخلية ، اذا كان الحكم الصادر بالغرامة وحدها من المحاكم الشرعية ، ١ ما ان كان الحكم صادرا بالغرامة والحبس معا فان الذى يملك قرار الاستبدال هو رئيس مجلس الوزراء ( قرار مجلس الوزراء ) رقم ١٢٨ في ٢٥/٤/١٣٨٠ هـ المؤيد بالامر السامي رقم ٢٢ وتاريخ ٢٦/٥/١٣٨٠ هـ .

#### ٥١ - تقدير موقف الانظمة :

لأنوئيد ماذهبت اليه بعض الانظمة من تخويل النيابة العامة أو من في حكمها ( كاللجان الجمركية ) حق اصدار أوامر الحبس استيفاء للديون المحكوم بها لصالح الدولة ولو كانت ناشئة عن الجريمة ، وذلك لان النيابة في هذه الحالة تعد خصما فهي ممثلة للدائن وهو الدولة ، ولايجوز بحال أن يكون الشخص خصما وحكما في آن واحد وانما لابد من الاعتراف للقضاء وحده بهذا الحق بناء على طلب النيابة العامة بحسبانها ممثلا للدائن ، واذا كنا لم نوافق على تخويل النيابة العامة هذا الحق فانه من باب أولى لانوافق على تخويل هذا الحق لبعض الموظفين العموميين في الدولة مثل موظفى ادارات الحقوق المدنية في المملكة العربية السعودية .

كما أننا لانوافق بعض الانظمة فيما ذهبت اليه من اعطاء المحاكم الشرعية الحق في اصدار أمر الحبس في النفقات ( ١ ) والمحاكم الجنائية لاصدار أمر الحبس في التعويضات المحكوم بها للحكومة أو لغيرها ، مثل الانظمة في كل من مصر وليبيا والسودان .

---

( ١ ) انظر في اختصاص قاضي التنفيذ في مسائل الاحوال الشخصية والمواد الجنائية - عزمي عبدالفتاح - رسالة ص ٣١٥ وما بعدها . عبدالخالق عمر - التنفيذ ١٩٨ - ١٩٩ ، أمينهالنمر - ١٩٧٠ - ص ٢٢٨ ، فتحي والي - ص ٥٩٨ بالتنفيذ الجبرى .



ولكننا نوافق على توحيد جهة الاختصاص باصدار أوامر الحبس في الديون  
أيا كان نوعها وأيا كانت قيمتها وأيا كان الدائن بها ، ونظر كافة المنازعات  
المتعلقة به ( ١ ) . على أن تكن هذه المحكمة هي المحكمة المختصة بالتنفيذ ،  
أيا كانت مسمياتها ( محكمة التنفيذ أو قاضي التنفيذ ، أو المنفذ العدل أو  
دائرة الاجراء ) وذلك في الدول التي تأخذ بنظام قاضي التنفيذ ، أما في الدول  
التي لاتأخذ بهذا النظام فيكون الاختصاص للمحكمة التي يقع بها محل التنفيذ  
( موطن المدين أو محل المال ) المنفذ عليه .

---

( ١ ) أسوة بالانظمة العربية التي أخذت بذلك مثل النظام السوري والاردني والعراق  
ولبنان وغيرها وانظر المادة ٧١٧ من مشروع قانون أصول المحاكمات اللبناني  
التي أناطت برئاسة دائرة الاجراء تقرير الحبس في كل الحالات . وأن الطعن في  
قرارات الحبس يرفع الى رئيس دائرة التنفيذ ( ٧١٨ ) ونص على أن الحبس  
لايسقط الدين وأجاز للدائن أن ينفذ على الكفيل مباشرة اذا انتهى الحبس  
بالكفالة وأن يطلب حبس المدين الاصلى من جديد ( انظر في ذلك يوسف  
جبران ص ٤٤٥ / ٤٥٦ ) .

## الفرع الثاني الاشخاص الجائز حبسهم

### ٥١ - القاعدة العامة :

اذا كانت الانظمة المختلفة قد أجازت ، وعلى مارينا حبس المدين حبسا تنفيذيا أو اكراهيا ، اذا ما تحققت موجباته ، فانها قد قصرت على المدين نفسه ، وبصفته الشخصية ، ومن ثم فلا يمكن حبس غير المدين ، ولو كان مسئولا عن الدين ، كما لا يمكن حبس شخص تمنع الانظمة التنفيذ عليه أو حبسه ، وذلك على التفصيل الاتي :

#### ( ١ ) الحبس قاصر على المدين نفسه :

اذا ما كان الحبس وسيلة لحمل المدين على الوفاء بدينه ، فيكون من الطبيعي أن يقتصر على المدين بصفته الشخصية ، فهو الملتزم بأدائه وهو الممتنع عنه رغم قدرته ، ومن ثم فهو الذي يستحق الحبس ، ومن ثم لا يجوز حبس الكفيل الذي أحضره المدين ( ١ ) ، كما لا يجوز حبس ورثة المدين ، ولا المحكوم عليه ، ولا المسئول عن الحقوق المدنية ، الناشئة عن الجريمة ، أو حتى عن العمل المستوجب للتعويض ، كما لا يجوز حبس الولي ( ٢ ) ، أو الوصي بدين على القاصر .

وقد نصت العديد من الانظمة على هذه القاعدة ، من ذلك المادة ١٣٠ من قانون الاجراء الاردني التي نصت على أن قرار الحبس لا يصدر " على من لا يكون . مسئولا بشخصه عن الدين كالوارث غير واضع اليد على التركة والولي

---

( ١ ) أنور العمروسي - أصول المرافعات الشرعية ، الطبعة الثالثة ص ٩٣٤ وهامش ( ٢ ) سعيد مبارك - المرجع السابق ص ٤٠٠/٤٠١ ، مصطفى شلبي - المرجع السابق ص ٤٤٠ .

( ٢ ) وقد أجازت منشورات وزارة الحقانية المصرية رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ حبس ولي المال ان امتنع عن دفع النفقة وثبت للمحكمة أن مال المحجوز عليه أو القاصر تحت يده ويملك دفع النفقة منها ( أنور المعروسي ص ٩٣٧ ) .

والوصي (١) كما أكد فقهاء الاسلام هذا المعنى بقولهم " لا يحبس الوالد في دين ولده لان الوالد لا يستحق العقوبة بسبب ولده (٢) .

واذا كان المدين شخصا اعتباريا ، سواء كان شخصا عاما او خاصا ، فلا يجوز حبس ممثليه القانونيين (٣) مالم يكن تحت أيديهم اشياء معينة يلتزمون بتسليمها وامتنعوا عن ذلك .

#### ب) الحبس قاصر على الاشخاص الجائز التنفيذ عليهم :

ومن ناحية أخرى لا يكون الحبس جائزا الا بالنسبة للأشخاص الذين يجوز اتخاذ اجراءات التنفيذ الجبرى ضدهم . ومن ثم لا يجوز حبس الأشخاص المتمتعين بالحصانات الدبلوماسية (٤) ولا التجار الذين اشهر افلاسهم ( م ٤٦٢ مرافعات سورى ، ٨١٤ أصول لبناني ، ومازالت معاملات التنفيذ جارية في حقهم ، والحكمة من ذلك أن القانون يمنع اتخاذ اجراءات التنفيذ الجبرى ضد المدين المفلس ، فالافلاس بذاته نظام جماعي للتنفيذ ، اذ أن المدين المفلس يكون قد فقد أهلية التصرف في حقوقه .

وكذلك الامر لا يجوز حبس عديمي الاهلية وناقصيها وأيضا المحجور عليهم لجنون أو عته ( م ١٣٠ اجراء أردني ) (٥) وقد ذهب فقهاء الاسلام الى ذلك .

- 
- (١) انظر أيضا المادة ٥١١ اجراءات جنائية مصرى ، ٤٦٤ اجراءات ليبي ، ٣٤٥ اجراءات تونسي عكس ذلك المادة ١/١١٣ ج من قانون اجراءات المحاكم في الامارات العربية التي تجيز حبس ورثة المدين ( المحكوم عليه ) ان كان له ارث
  - (٢) شرح الكنز ج ٢ ص ٨٧ شرح فتح القدير ج ٥ ص ٤٧٦ مجمع الانهر ص ١٦٢/١٦٣ ، الهداية ج ٣ ص ١٠٥ .
  - (٣) ولم يشذ عن ذلك الا قانون دولتي الامارات العربية والكويت . فقد أجازت المادة ١/١١٣ ضمن قانون اجراءات المحاكم الاماراتي حبس المسؤولين عن الشخص الاعتباري وكذلك المادة ٢٩٥ من قانون المرافعات الكويتي الذي أجاز حبس من يكون الامتناع عن التنفيذ راجعا اليه شخصا ولو كان المدين شخصا اعتباريا .
  - (٤) انظر فتحي والي - التنفيذ الجبرى في القانون اللبناني ص ١٧٩ .
  - (٥) انظر سعيد مبارك ص ٤٠٠/٤٠١ عكس ذلك يوسف جبران - ص ٤٤٦ وانظر الشرح الصغير ص ٢٨٧ .

(ج) الحبس قاصر على الاشخاص الذين لم تمنع الانظمة حبسهم :

وبالاضافة الى ذلك نجد أن الانظمة المختلفة تحدد طوائف معينة وتمنع حبسهم رغم جواز التنفيذ على أموالهم ، مراعاة منها لظروف معينة ومصالح خاصة ومن ذلك :

— الصغار : تكاد تجمع الانظمة على عدم جواز حبس الاشخاص الذين تقل أعمارهم عن سن معينة ( ١٥ سنة ) ( ١ ) ( م ٥١٢ اجراءات مصرى ، ٤٦٥ اجراءات لبيبي ، ٤٦٢ مرافعات سورى ، ٨١٤ أصول مدنيه لبناني ، أو ١٦ عاما ( م ٦٧٦ مسطره جنائية مغربي ، ٣٤٥ اجراءات جنائية تونسي ) أو ١٨ عاما ( م ٦٠٠ اجراءات جزائري ، ١٣٠ اجراءات أردني ، ٤١ تنفيذ عراقي ) مع ملاحظة أن كثير من الانظمة تجيز حبس المدين حسااكرهيا اذا لم تقل سنه عن السن المتقدمة ، رغم أنه قد يكون قاصرا لم يبلغ بعد سن الرشد ، كما أن هناك من الانظمة مايفرق في السن بين ديون النفقه وبين الديون المحكوم بها والناشئة عن الجريمة مثل القانون المصرى الذى لم يجيز الحبس في النفقات على عديمي الاهلية ولاناقصها الا اذا بلغ الشخص ١٨ عاما .

— العجزة : كما تنص غالبية الانظمة على عدم جواز حبس الاشخاص الذين تجاوزت أعمارهم ستين سنة ( ٤١ تنفيذ عراقي ، ٤٤٢ مرافعات سورى ) أو خمسة وستين سنة ( م ٦٠٠ اجراءات جنائية جزائري ، ٦٧٦ مسطرة جنائية مغربية ، ٢٩٤ مرافعات كويتي ، ٨١٤ أصول لبناني ) أو سبعين سنة ( م ٤٣٥ اجراءات جنائية تونسي ) .

( ١ ) وقد نصت اللائحة التنفيذية لنظام السجن والتوقيف رقم ٣١ وتاريخ ١٣٩٨/٦/٢١ هـ والصادرة بموجب قرار وزير الداخلية السعودى رقم ٢٣٣ وتاريخ ١٤٠٤/١/١٧ هـ في المادة ٨/١٦ ، ٩ على أنه يجب مالم تقضي الاوامر السامية والتعليمات بغير ذلك — أن يفرج عن الموقوف احتياطيا بالكفالة الحضورية أو الغرمية اذا كان حدثا لم يبلغ العاشرة أو بلغها ولم يتجاوز الخامسة عشر ، مالم تكن — في الحالة الاخيرة — ثمة ضرورة موجهة أو لم يكن القاضي قد أذن بتوقيفه .



**الاقارب والاصهار :** تكاد تجمع الانظمة أيضا على عدم جواز الحبس الاكراهي في الديون ان كان بين الاقارب والاصهار ، فلا يجوز حبس المدين اذا كان أصلا للدائن وان علا أو فرعا من فروعه وان سفل أو كان من أقاربه أو أصهاره (م ٦٠٠ اجراءات جزائري ، ٦٧٦ اجراءات مغربي ، ٤١ تنفيذ عراقي ، ٨١٤ أصول لبناني ، ٤٦ مرافعات سوري ، ١٣٠ اجراء أردني ، ٢٩٤ مرافعات كويتي)، وذلك مالم يكن الدين من ديون النفقة (١) بطبيعة الحال ، اذ يجوز الحبس الاكراهي فيها في جميع الانظمة ، كما يجوز حبس الزوجه ان امتنعت عن تسليم الطفل الى أبيه (٢) وعلة منع الحبس في هذه الحالة هي حفظ وصيانة العلاقات الاسرية والروابط العائلية ، أما سبب استثناء النفقة من مبدأ منع الحبس هو حاجة المحكوم له بالنفقة وتأثير انقطاعها على معيشته وحياته .

وقد ذهب فقهاء الاسلام (٣) الى منع حبس الاصول وان علو بدين الفروع وان نزلوا وجاءت عباراتهم قاطعة في هذا الخصوص ، من ذلك قولهم " لا يحبس الوالد في دين ولده أي لا يحبس أصل في دين فرعه لانه لا يستحق العقوبة بسبب ولده سواء كان موسرا أو معسرا الا اذا أبى أي امتنع عن الانفاق عليه فانه يحبس . وكذلك كل من وجبت عليه النفقة فأبى عن الانفاق " ولقد ذهب أغلب فقهاء الاسلام الى اعطاء الاجداد والجندات ذات الحكم المقرر للوالد في عدم الحبس في دين الولد (٤) .

- 
- (١) ومن ذلك الفقه الاسلامي الذي أجاز حبس الرجل لنفقة زوجته ، والوالد ان امتنع عن الانفاق على ولده ، وأيضا كل من وجبت عليه النفقة - شرح الكنز ج٢ ص ٨٧ شرح فتح القدير ج ٥ ص ٤٧٦/٤٧٧ ، الاختيار ج٣ ص ٩٠/٩١ مجمع الانهر ج٣ ص ١٠٥ ، المغني والشرح الكبير لابن قدامه - دار الكتاب العربي للتوزيع والنشر ج ٩ ص ٢٤٥ ( ١٣٩٢ هـ ) .
- (٢) سعيد مبارك - المرجع السابق ص ٣٩٩ .
- (٣) مجمع الانهر ج٢ ص ١٦٢/١٦٣ ، شرح فتح القدير ج٥ ص ٤٧٦/٤٧٧ - الاختيار ج٢ ص ٩٠/٩١ ، الهداية ج٣ ص ١٠٥ ، شرح الكنز ج٢ ص ٨٧ .
- (٤) وقد أشار الى ذلك صراحة صاحب الكنز بقوله ، بعد أن قرر حكم عدم حبس الوالد بدين الولد : " وهكذا حكم الاجداد والجندات وان علو " ص ٨٧ عكس ذلك المالكية الذين أجازوا حبس الجد أو الجده بدين ولد الولد .

واذا كان فقهاء الاسلام قد منعوا حبس الاصول بديون الفروع ، على ماضى ، فانهم قد اجازوا حبس الفروع بديون الاصول وكذلك حبس الاقارب ومن في حكمهم بديون اقاربهم ، فقد اورد صاحب مجمع الانهر : الولد يحبس بدين أصله ويحبس القريب بدين قريبه ( ١ ) .

- موظفي الحكومة ومن في حكمهم : تنص بعض الانظمة صراحة على عدم جواز حبس موظفي الدولة أو المصالح العمومية ( م ٤١ تنفيذ عراقي ، ١٣٠ اجراءات اردني ) وتبدو الحكمة من هذا المنع هو ما يؤدى اليه الحبس ، من تعطيل انتظام سير العمل في الدوائر والمصالح الحكومية ( ٢ ) فضلا عن أن الحبس الاكراهي لا يجوز أصلا الا عند تعذر التنفيذ على اموال المدين وهو الامر غير المتوافر في حالة الموظفين ومن في حكمهم ، اذ يمكن الحجز على مرتباتهم تحت يد الجهة التي يعملون بها ( ٣ ) .

- اشخاص آخريين : تنفرد بعض الانظمة بتقرير حالات أخرى يمتنع فيها الحبس الاكراهي ، من ذلك اذا كان المدين محكوما عليه بعقوبة الاعدام أو السجن المؤبد أو يكون الحكم صادرا في قضية من قضايا الجرائم السياسية ( م ٦٧٦ اجراءات مغربي ، ٦٠٠ اجراءات جنائية جزائري ) . أو يكون محكوما عليه بالحبس مع وقف التنفيذ ( ٥١٢ اجراءات جنائية مصرى ) .

---

( ١ ) انظر مجمع الانهر - المشار اليه ص ١٦٢ / ١٦٣ كما جاء في كتاب بدائع الصنائع للكسائي مايلي : " يجب لحبس المدين أن يكون عليه الدين ممن سوى الوالدين لصاحب الدين ، فلا يحبس الوالدون بدين .

( ٢ ) انظر سعيد عبدالكريم - ص ٣٩٧ / ٣٩٨ وهناك من يرى جواز حبس موظفي الدولة طالما لم ينص القانون على منع ذلك ( يوسف جبران ) ص ٤٤٥ / ٤٤٦ . عزمي عبدالفتاح رسالة ص ٢٧١ .

( ٣ ) ولانرى مانعا من تطبيق هذا الحكم في الانظمة التي لم يرد بها نص يمنع حبس موظفي الحكومة ومن في حكمهم ، مثل القانون في كل من سوريا ولبنان ومصر وغيرها ، وذلك اعتبارا بأن الحبس أصلا طريق استثنائي لا يلجأ اليه الا عند تعذر واستنفاد طرق التنفيذ على الاموال - وهذا مانصت عليه صراحة من أنه لايجرى التنفيذ بطريق الاكراه البدني الا بعد استنفاد وسائل التنفيذ المنصوص عليها في هذا القانون .

## المطلب الثاني شروط توقيع الحبس

### ٥٢ - تحديد :

لكي يمكن توقيع الحبس ، تنفيذيا كان أم اكرهيا ، لابد من توافر شرائط معينة : منها طلب الدائن حبس المدين ، ثم امتناع الاخير - رغم قدرته - عن الدفع ثم عدم تحقق ما يمنع من توقيعه ، ونخص فرعا لكل منها •

## الفرع الاول طلب الدائن حبس المدين

### ٥٣ - القاعدة العامة :

رأينا فيما سبق أن الحبس - أيا كان نوعه - قد يكون وسيلة للتنفيذ وقد يكون وسيلة اكراه على التنفيذ ، ويكون من البديهي ، والامر كذلك الا يتم الا بطلب من الدائن أو من يقوم مقامه ، لانه صاحب الحق في الاستيفاء فضلا عن أن الحبس لا يتم الا بحكم أو أمر من القضاء في غالب الاحوال ، ومن ثم فلا يصدر من تلقاء نفس المحكمة وانما لابد من طلب يقدم اليها من صاحب الشأن ، فالقضاء لا يفصل الا بناء على طلب الخصوم وفي حدوده •

وقد يكون طلب الحبس في صورة عريضة دعوى ترفع الى المحكمة في بعض الدول (١) وقد يتم بطلب أو عريضة موقعة من الدائن أو وكيله ، مبينا بها وقائع الطلب وأسانيده ومرفقا بها السند التنفيذي وغير ذلك من البيانات التي تستلزمها الانظمة (٢) •

- 
- (١) مثل المادة ٣٤٧ اجراءات شرعية مصرى ، ٥١٩ اجراءات مصرى وما يقابلها من القانون الليبي وأيضا المادة ٤١٠ من قانون المرافعات الجزائرى •
- (٢) انظر المواد ١٢٠ اجراء أردني ، ٤٠ تنفيذ عراقي ، ٨٠٩ أصول لبناني ، ٢٦٩ بحريني ، ٢٦٥ مرافعات قطري ، ٢٩٣/٢٩٢ مرافعات كويتي •

وطلب الحبس من جانب الدائن يعد بلا شك مفترضا قانونيا لحصة حكم أو قرار الحبس ، فان تم بدونه ، فانه قد يكون قد جاء باطلا مخالفا للقانون خليقا بالالغاء (١) .

ولقد اجمع فقهاء الاسلام على أن الحبس لا يتم الا بناء على طلب الدائن ولهذا جاءت عباراتهم قاطعة في هذا الخصوص فهي لا تخرج عن أنه " اذا ثبت الحق عند القاضي وطلب صاحب الحق حبس غريمه لم يعجل بحبسه وأمره بدفع ما عليه لان الحبس جزاء المعاطلة فلا بد من ظهورها (٢) وفي ذلك يقول صاحب البدائع أن من بين شروط الحبس ما يرجع الى صاحب الدين وهو طلب الحبس من القاضي لان الدين حقه والحبس وسيلة الى حقه ووسيلة حق الانسان حقه (٣) .

هذا وقد تطلب القانون الجزائري ، منفردا بذلك ، في الدائن الذي يباشر التنفيذ عن طريق الاكراه البدني أن يكون له موطن حقيقي في الاراضي الجزائرية ( م ٤٠٨ مرافعات ) وأن يتم الاكراه البدني خلال ثلاث سنوات من تاريخ صدور الحكم حائزا لقوة الشيء المقضي به والا سقط الحق فيه (م ٤٠٩) .

#### ٥٥ - سند الديـن :

لا يكفي أن يتقدم الدائن بطلب حبس مدينه ، وانما يجب أن يرفق بطلبه هذا سند مديونية والذي يشترط فيه أن يكون سندا تنفيذيا وأن يكون مستوفيا للشروط التي يتطلبها القانون للتنفيذ بمقتضاه فاذا لم يكن بيد الدائن مثل هذا السند فلا يجوز له طلب حبس المدين لانه لايجوز له أصلا التنفيذ الجبرى . ويجب أن يتوافر في هذا السند مايلي :

- (١) سعيد مبارك ٣٧٩/٣٨٠ ، يوسف جبران ص ٤٤١ ، ٤٤٦ - ٤٤٧ .
- (٢) شرح فتح القدير ج ٥ ص ٤٧٢ ، الاختيار ص ٩٨/٨٩ ، مجمع الانهر ج ٢ ص ١٦٠ شرح الكنز ج ٢ ص ٨٦ ، الخصاص ص ٣٥٠ وما بعدها . ولم يخرج عن ذلك الا شريح الذي أجاز الحبس بغير طلب انظر مجمع الانهر ص ١٦٠ - الخصاص ج ٢ ص ٣٥٣ ، انظر المصنف لابي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني ج ٨ طبعة أولى ١٩٧٢ المجلس العلمي .
- (٣) بدائع الصنائع ج ٧ ص ١٧٣ .



ولم يشذ على هذا الإجماع إلا المملكة العربية السعودية والتي يجيز نظامها حبس المدين إذا قدم الدائن مرفقا باستدعائه " مستندات أو أوراقا مكتوبة تحمل توقيع أو بصمة المدعي عليه أو وكيله الشرعي ظاهر منها ثبوت الحق المدعى به وحلول موعد استحقاقه " (م ٦ لائحة حقوق مدنية ) ولا يشترط أن يكون الحكم أو الأمر المراد الحبس إكراها أو تنفيذا له صادرا من جهة قضاء وطنية إذ يمكن أن يكون حكما أو أمرا أجنبيا ، ولكن يشترط أن يأمر بتنفيذه وفقا للقواعد العامة من قبل قضاء الدولة المراد التنفيذ بها .

(١) عكس ذلك يوسف جبران ، المرجع السابق ص ٤٤٢ .

(٢) اذ تقضي المادة ٣٤٧ من اللائحة الشرعية المصرية بقولها اذا امتنع المحكوم عليه عند تنفيذ الحكم . . وبنفس المعنى ٢١٣ اجراءات شرعية ليبي والمادة ٥١١ ، ٥١٩ اجراءات مصرى ، ٤٦٤/٤٧٢ اجراءات ليبي ، المواد ٢٣٩ - ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٦٩ مرافعات سوداني ، ٤٠٧ مرافعات جزائري ، فصل ٣٤٣ اجراءات تونسي ، ٢٦٩ اجراءات سوداني ، ٥٩٩ اجراءات جزائري ، فصل ٦٧٥ مسطرة جنائية مغربية ، ٢٩٢ مرافعات كويتي ، ٢٣٠ اجراءات كويتي ، ٢٧٠ مرافعات بحريتي ، ١٧١ اجراءات بحريني ، ٢٦٥ مرافعات ، ١٥٩ اجراءات قطري ، ١١٣ مرافعات اماراتي ، ١١٩ اجراءات اردني ، ٣٥٥ اجراءات جنائية اردني ، ٤٨ : ٤٩ تنفيذ عراقي ، ٢٩٨ اجراءات عراقي ، ٨٠٩ اصول مدنية لبناني ، ٤٤٦ ، ٤٤٨ اصول جنائية لبناني ، ٤٦٠ مرافعات سوري ، ٤٤٥ ، ٤٤٧ اجراءات سوريه .

(٢) أن يكون حكماً أو أمراً جائز التنفيذ بمقتضاه :

وهذا يتطلب أمرين :

أولهما : أن يكون الحكم أو الأمر صادراً بالالزام :

أي بالزام المحكوم عليه بأداء معين قابل للتنفيذ الجبري ، أما بدفع مبلغ مقدر من المال ، أو بأداء عمل معين ، أو بتسليم مال معين بذاته أو بتسليم شخص . وفي هذا تنص صراحة المادة ٧ من قانون الاجراء الاردني بأن الاعلام الذي لا يتضمن الحكم بتسليم شيء معين ، أو بعمل شيء معين ، أو بعدم عمله ، لا يكون قابلاً للتنفيذ ، وهذا مجرد تطبيق لقاعدة عامة ، يجب اعمالها ، ولو لم يرد بشأنها نص ، وهي أن أحكام الالزام وحدها هي التي تقبل التنفيذ الجبري (١) .

وثانيهما : أن يكون الحكم أو الأمر نهائياً (٢) :

بمعنى ألا يكون جائز استئنافه ، أما لأنه قد صدر غير قابل للاستئناف ، وأما أنه قد صار كذلك بفوات ميعاد الاستئناف دون حصوله أو بصدر الحكم من محكمة الاستئناف وتعتبر بعض الأنظمة على ذلك بقولها وجوب أن يكون الحكم قد اكتسب الدرجة القطعية (٣) أو حاز قوة الشيء المقضي به (م ٤٠٧ مرافعات جزائري) . وعلى ذلك فلا يجوز الحبس تنفيذا لأحكام ابتدائية . ولو كانت مشمولة بالنفاذ المعجل (٤) وقد خرج النظام السعودي على ذلك أيضاً وأجاز

- 
- (١) انظر تفصيلاً لذلك مؤلفنا - المشار إليه ص ٤١ - ٥٠ كيوفندا - مبادئ ص ١٥٧ - ١٩٦ رديتي ص ١٢٦ بند ٢٠٧ ج ٣ ، كوستا بند ٢٥ ص ٣٦ وما بعدها - زانزوكي ج ١ بند ١٨ ص ١٤٣ ، ١٥ ص ١٣٩ ، بند ٢٦ ص ١٥١ ، دونوفريو - تعليق ج ٢ ص ٦ رقم ٨٣٢ . كيش وفنسان طرق التنفيذ ص ٤٦ بند ٤٦ - وجدي راغب - النظرية العامة للتنفيذ ص ٦٣ . عبد الخالق عمر ص ٦٢ .
- (٢) المادة ٣٤٧ اجراءات شرعية مصرى ، ٢١٣ اجراءات شرعية لبيبي ، ٢٩٢ مرافعات كويتي ، ٢٦٥ مرفعات قطري - يوسف جبران ج ١ .
- (٣) انظر المواد ٤٤٥ ، ٤٤٨ أصول جزائية لبناني ، ٤٤٤ اجراءات جنائية سوري ، ٢٨٠ اجراءات عراقي ، ٢١٤ اجراءات كويتي مادة ٩ اجراءات حقوق مدنية سعودية .
- (٤) عكس ذلك - فتحي والي - الذي يرى جواز الحبس من أجل تنفيذ حكم معين ولو لم يكن نهائياً إذا كان واجب النفاذ ، سواء كان حائزاً لقوة الأمر المقضي أو نافذاً معجلاً ( التنفيذ الجبري في القانون الكويتي - المشار إليه ص ٣٤٧ .

الحبس تنفيذا لاحكام او قرارات قضائية مشمولة بالنفاذ المعجل ، كما اجازت الحبس ايضا تنفيذا لاوامر عليا ، كاللاوامر السامية اووامر الامارات وغيرها من الاجهزة الادارية ، وان كنا نود ان يعدل النظام السعودي عن موقفه هذا ليقتصر الحبس في الديون على الاحكام والقرارات القضائية التي اكتسبت الصفة القطعية اعتبارا بأن الحبس عذاب ، وهو ليس بعقوبة توقع على مجرد الاخلال بالالتزام ومن ثم لايلجا اليه الا اذا توافرت مقتضياته وهي ثبوت الدين بما لايدع مجالا للشك بواسطة الجهة التي انيط بها الفصل بين الناس وهي القضاء وجهاته .

واذا لم تورد بعض الانظمة ماقد يقطع باشتراطها نهائية الحكم او القرار عند الامر بالحبس مثل النظامين البحريني والسوداني ، فلايمكن ان يوءخذ من هذا جوازها للحبس تنفيذا لاحكام ابتدائية لمجرد شمولها بالنفاذ المعجل .

### الفرع الثاني سبب الامر بالحبس

#### ٥٦ - تحديد :

حتى يتم حبس المدين ، لابد أن يتحقق السبب الذي يجيزه الحبس ، وهو الاخلال بالالتزام ، والامتناع عن أدائه - رغم تكليفه بذلك وقدرته على هذا الاداء . فاذا لم يتم ذلك ، فلا يمكن حبس المدين .  
وحتى يتحقق هذا السبب يجب توافر مايلي :

#### أولا : امتناع المدين عن أداء الالتزام

٥٧ - من المقرر أن الحبس وسيلة لتنفيذ الالتزام ، أو مجرد وسيلة اكراه لحمل المدين على القيام بتنفيذ التزامه الثابت بموجب السند التنفيذي ، ويكون من الطبيعي ألا تتخذ هذه الوسيلة الا عند امتناع المدين عن هذا التنفيذ ، أي عن الوفاء بما تعهد به في ذمته أو في القيام به .

ويتحقق امتناع المدين عن أداء الالتزام بعدم قيامه - بعد اعلانه بالسند

التنفيذى وتكليفه الوفاء — بدفع الدين الثابت في السند التنفيذى ، ان كان الالتزام ديناً في الذمة ، أو بعدم قيامه بتسليم العين الى صاحبها أو الشخص الى من له الحق في تسلمه ، كل ذلك في الاحوال التي تجيز فيها الانظمة الحبس (١) .

ويتحقق الامتناع عن أداء الالتزام في بعض الانظمة مثل العراق أيضا بعدم ابداء المدين تسوية مناسبة ، أو رفض التسوية التي عرضها عليه المنفذ العدل أو اخل بالتسوية بعد قبوله لها بأن توقف عن الوفاء بها ( م ٤٠ تنفيذ عراقي (٢) ٢٧٠ مرافعات بحريني) كما يتحقق هذا الامتناع في أنظمة أخرى بعدم مراجعة المدين لدائرة الاجراء لعرض التسوية في خلال المدة المضروبة في ورقة الاخبار ، وأيضا باقتناع رئيس الاجراء بأن المدين رفض وأهمل دفع المبلغ المحكوم به أو الباقي منه رغم أنه كان يملك ، أو وصل ليده منذ صدور الحكم ما يمكنه من هذا الوفاء . أو أن المدين قد وهب أو نقل أو سلم للغير شيئاً من أمواله أو سمح لغيره باجراء ذلك أو دفع شيئاً من أمواله تأميناً لدين أو أخفاه مما أدى الى منع الدائن من استيفاء حقه أو أن المدين كان ينوى الفرار من البلاد ( م ١٢٠ اجراء أردني ، ٢٤٣ مرافعات سوداني ، ٢٧٠ مرافعات سوداني ، ٢٧٠ بحريني )

ومن الطبيعي حتى يمكن حبس المدين أن يكون الامتناع عن الوفاء راجعاً الى المدين نفسه ، فان كان امتناعه بسبب لا يد له فيه ، فلا يمكن حبسه في هذه الحالة ، فلا يحبس المدين مثلاً بسبب عدم قيامه بتسليم الشيء المعين اذا لم يكن ظاهراً ، اذا أثبت المدين أن سبب توقفه عن التسوية مثلاً راجعاً الى الدائن نفسه .

---

(١) اعتباراً بأن الانظمة تختلف فيما بينها ، وعلى ما رأينا ، في حالات الحبس ، اذا أن منها ما يجيز الحبس وفاء لكافة الديون ، مدنيه كانت أو تجارية أو غيرها ، من هذه الانظمة المملكة العربية السعودية والكويت والاردن وعمان والبحرين ، وبعضها لا يجيز الحبس الا في ديون معينة مثل ديون النفقة ، والمبالغ المحكوم بها للحكومة أو لغيرها الناشئة عن الجريمة ومن هذه الانظمة مصر وليبيا ولبنان والجزائر ( انظر تفصيلاً المبحث الثاني من هذا البحث ) .

(٢) انظر تفاصيل ذلك — سعيد مبارك — ص ٣٨١/٣٩١ وما أشار اليه من أحكام القضاء العراقي .



### ثانيا : تكليف المدين بالاداء

٥٨ - رأينا فيما سبق أن الحبس وسيلة من وسائل التنفيذ ، أو وسيلة لحمل المدين عليه ولهذا كان واجبا عدم مباشرته قبل اتخاذ مقدمات التنفيذ وأهمها اعلان المدين بالسند التنفيذي المتضمن تكليف المدين بالوفاء بالدين الثابت في السند، ثم انقضاء ميعاد التنفيذ (١) وذلك تمكينا للمدين اما المعارضة في استيفاء السند التنفيذي لشروطه الموضوعية والشكلية التي يكون بتوافرها صالحا للتنفيذ ، واما باعطائه الفرصة للوفاء الاختياري تحاشيا لعنت التنفيذ الجبرى ومذلتة (٢) .

ومن ناحية أخرى فان الانظمة العربية تكاد تكون قد أجمعت على ضرورة سبق تكليف المدين وأمره بالوفاء من قبل الجهة المختصة باصدار الامر بالحبس ( المحكمة المختصة أو قاضي التنفيذ أو النيابة العامة ومن في حكمها بحسب الاحوال ) وذلك قبل اصدار أمر الحبس ، بحيث اذا لم يمثل المدين لامر الاداء كان للجهة التي أصدرته أن تصدر الامر بحبسه ، بناء على طلب الدائن بطبيعة الحال ، وفي ذلك تنص الانظمة على أنه اذا ثبت لدى المحكمة " أن المحكوم عليه قادر على القيام بما حكم به وأمرته ولم يمثل حكمت بحبسه (٣) ويكون الامر بالدين من المحكمة في مواجهة المدين في الجلسة ان كان حاضرا فيها او عن طريق امر بأداء المبلغ تصدره المحكمة أو الجهة المختصة يعلن المدين به بالطرق المعتادة ، ان كان غائبا .

- 
- (١) انظر في مقدمات التنفيذ بصفة عامة ، كتابنا القواعد العامة للتنفيذ القضائي - ١٩٨٠م ص ٢٦٠ وما بعدها ، وجدى راغب - النظرية العامة للتنفيذ القضائي ص ١٣٩/٣٣ ، أبوالوفا - اجراءات التنفيذ ص ٣٢٠ وما بعدها - فتحي والي - التنفيذ في القانون اللبناني بند ١٢٣ وما بعدها ، أمينه النمر - التنفيذ الجبرى ١٩٧٢ ص ٢٢٧ وما بعدها - رمزي سيف ص ١٣٦ وما بعدها - رونتى ج٣ بند ٢١١ ص ١٥٠ / ١٤٩ .
- (٢) محمد حامد فهمي - بند ٨٧ ص ٦٧ ، وجدى راغب ص ١٣٩ نقض مدني مصري ١٩٧١/١/١٩ س ٢٢ ص ٥١ .
- (٣) انظر المادة ٣٤٧ من لائحة الاجراءات الشرعية المصرية ، ٥١٩ اجراءات مصرى ، ٢١٣ اجراءات شرعية ليبي ، ٤٧٢ اجراءات جنائية ليبي ، ٢٦٨ ، ٢٧١ مرافعات بحريني ، ٢٦٦ مرافعات قطري وتقريبا ٢٤٣ مرافعات سوداني وقد عبرت لائحة الاجراءات السعودية أمام ادارات الحقوق المدنية على ذلك بقولها " عند عدم وجود منازعة في الحق المدعى به أو في استحقاقه يكلف المدين بالوفاء فورا والا سجن " م ٨/أ " .

وأمر المدين بأداء الدين من قبل القاضي قبل الحبس ، شرط تطلبه أيضا  
فقهاء الاسلام لصحة الحبس بقولهم : وإذا ثبت الحق عند القاضي وطلب صاحب  
الحق حبس غريمه لم يعجل بحبسه وأمره بدفع ما عليه لان الحبس جزاء المعاطلة  
فلا بد من ظهورها (١) ، وإذا كان ذلك قد جاء في مطلع الحديث عن ثبوت الحق  
بالاقرار (٢) فقد ذكر الخصاص أنه " لا يحبس حتى يأمره في الاقرار والبيئة ،  
فان امتنع أي بعد أمره بقضائه حبسه (٣) .

### ثالثا : قدرة المدين على الاداء

٥٩ - ويجب لصحة الحبس أن يكون المدين قادرا على أداء الالتزام ، أي على الوفاء  
بالدين من أموال له ولو باعها ، ان كان الالتزام ديناً في الذمة ، وعلى التسليم  
أن كان الالتزام تسليماً لعين أو شخص وذلك على التفصيل الآتي :

### ٦٠ - ١) قدرة المدين على الوفاء بالدين " يسار المدين "

#### ١ - الفقه الاسلامي :

أجمع فقهاء الاسلام على اختلافهم (٤) ، على أن يسار المدين شرط  
لحبسه ، فان كان معسراً حرم حبسه وملازمته ، لانه لا يعد معطلا في هذه الحالة ،

- (١) شرح فتح القدير لابن الهمام ج ٥ ص ٤٧٢ ، مجمع الانهر ج ٢ ص ١٦٠ شرح الكنز  
ص ٨٦ - الهداية ج ٣ ص ١٠٤ . مغني المحتاج ج ٤ ص ٣٨٧ ، نهاية المحتاج ج ٨  
ص ٢٣٨ . الاختيار ، لعبدالله بن مودود ج ٢ ص ٨٩ .
- (٢) لان ظاهر المذهب الحنفي أن القاضي يحبس المدين اذا ثبت عليه الدين بالبيئة  
لظهور مطله بانكاره وذلك دون أن يأمره القاضي بالدفع وذلك لما جاء في مجمع  
الانهر مايلي " وأن ثبت أي الحق الذي ادعاه بالبيئة حبسه قبل الامر بالدفع ان  
طلب الخصم حبسه لظهور المطل بالانكار " ص ١٦٠ .
- (٣) شرح فتح القدير ج ٥ ص ٤٧٢ وهذا ماذهب اليه أيضا صاحب الكنز ص ٨٦ وكذلك  
صاحب الاختيار ص ٩٠/٨٩ .
- (٤) انظر شرح فتح القدير ج ٥ ص ٤٧٢ وما بعدها ، مجمع الانهر ج ٢ ص ١٦٠  
وما بعدها ، شرح الكنز ج ٢ ص ١٠٤ وما بعدها - نهاية المحتاج ج ٨ ص ٢٣٨ -  
مغني المحتاج ج ٤ ص ٣٨٧ - بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٩٥ . المغني لابن قدامة  
ج ٩ ص ٤٧ ، المغني والشرح الكبير - المشار اليه ج ٩ ص ٢٤٥ .

وذلك عملا بقوله تعالى : " وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة " فالمعنى الواضح لهذه الآية الكريمة هو وجوب انظار المعسر الى ميسرة (١) كما وأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يجز الحبس الا حيث يوجد الظلم ، وهذا لا يتوافر الا بمطل الغني لقوله صلى الله عليه وسلم " مطل الغني ظلم " و " لى الواجد ظلم " (٢) ومن ثم فالمعسر الذى لا يفي بدينه لا يعد ظالما يحق حبسه .

وفي ذلك يقول القرطبي : " ولا حبس على معسر ، ومن ثبتت عسرة وجبت نظرتة . . وينبغي للحاكم أن ينظر في أمر المحبوسين ولا يهمل أمرهم فمن يعلم منه لدد تمادى في حبسه ومن علم اعساره أطلقه وأنظر " (٣) .

ورغم اجماع الفقه الاسلامي على عدم جواز حبس المعسر ، فانهم قد اختلفوا في وقت اثبات هذا الاعسار ، وهل تقبل البينة قبل الحبس أم بعده ؟ وبعبارة أخرى هل يجوز حبس المدين فور ثبوت الحق عليه ، ثم يكون له أن يثبت اعساره بعد ذلك فيخلي سبيله ان نجح في ذلك ؟ أم أنه لا يحبس الا اذا استطاع الدائن أن يثبت يسار مدينه ، عملا بالاصل وهو اعسار المدين ؟

- 
- (١) انظر أحاديث الرسول (ص) والتي توجب انظار المعسر ، والتي أوردناها سلفا والتي ذكرها ابن ماجه في سننه ج ٢ ص ٥٨ أرقام ٢٤٤٢ - ٢٤٤٥ .
- (٢) ابن ماجه - ج ٢ ص ٩٠ بند ٢٤٥٢ - رياض الصالحين - ص ٦١٦ رقم ١٦٠٩ .
- (٣) كتاب الكافي في فقه أهل المدينة المالكي لابي عمر يوسف بن عبدالله القرطبي طبعة أولى قسم ثان مكتبة الرياض الحديثة ص ٩٥٨ .
- كما ثبت عدم جواز حبس المدين المعسر أيضا مما روى عن أبي هريرة أنه اذا جاءه الدائن طالبا حبس غريمه كان يقول له : هل تعلم له عين مال نأخذه به ؟ قال لا . قال هل تعلم له عقارا نكسره ؟ قال لا . قال فما تريد منه ؟ قال احبسه ، قال لا ولكن دعه يطلب لك ولنفسه ولعِياله . وكذلك ما ثبت عن علي بن ابي طالب من أنه لم يكن يحبس المدين اذا ثبتت عسرة ، وكان يقول للدائن ان طلب حبس مدينه المعسر - لا أعينك على ظلمه " ومتى حلف اليمين لم يثبت له اليسار فيكون حبسه ظلما له ( انظر كل ذلك في الخصاف - ج ٢ ، ص ٣٥٠ وما بعدها ) . سنن ابن ماجه - الاشارة السابقة .

يفرق الفقه الحنفي في هذا الخصوص بين عدة فروض :

- إذا لم يكن للمدعى عليه مال وأقر المدعى بذلك ، فلا يجوز حبس المدين في هذه الحالة وعلى القاضي أن يخلي سبيله وانظاره الى ميسره ، وذلك باتفاق المذهب (١) .
- أما إذا زعم المدعي اليسار والمدعى عليه الاعسار : فقد اختلف فقهاء المذهب الحنفي في هذا الخصوص . فذهب رأى الى أن القول قول المديون لان العسرة اصل والمديون متمسك بالاصل فيكون القول قوله (٢) . وموئدى ذلك أن المدين الذى ادعى الاعسار لايجوز حبسه في هذه الحالة الا اذا اثبت الدائن يساره .
- وقال البعض الاخر (٣) وهو رأى المذهب أن القاضي يحبس المدين ولو ادعى اعساره اذا ماكان المدعي قد زعم يساره ، اذا كان القاضي يعرف يسار المدين أو كان الدين بدلا عن مال كالثمن ( ثمن المبيع ) والقرض ( الذى استقرضه ) ، أو التزمه أى لزمه بعقد مثل معجل المهر وبذل الخلع وما التزمه بالكفالة ، لانه اذا حصل المال في يده ثبت غناه به واقدامه على التزامه باختياره دليل يساره اذ هو لايلتزم الا على مايقدر على أدائه .

- 
- (١) انظر الخصاف - المرجع السابق ص ٣٥٧ . ابن القيم - الطرق الحكمية ص ٦٣ .
  - (٢) انظر الخصاف - المرجع السابق ص ٣٦٢ .
  - (٣) فقد ذكر الخصاف أن البعض قد ذهب " أنه اذا كان الدين وجب بدلا عما هو مال كثمن متاع أو بدل قرض فالقول قول المدعي ، وان كان بدلا عما ليس مالا فالقول قول المدعى عليه ، لانه في الحالة الاولى تكون قد عرفت قدرة المدعى عليه على الوفاء بما دخل في ملكه وزوال ذلك محتمل . بعكس الحالة الثانية ، فلم تعرف قدرته على الوفاء ، فبقي متمسكا بالاصل أنه معسر (ص ٣٦٢ - ٣٦٣ ) كما ذكر أيضا أن البعض الاخر قد ذهب الى أنه : ان كان الدين لزمه بمباشرة العقد ، يكون القول قول المدعي ، وان كان الدين لزمه حكما لا بمباشرة عقدا ، فالقول قول المديون ، لان الظاهر من حال الانسان أنه لا يشرع في أمر لايقدر عليه ، وان لايلتزم بمالا وفاء به . وقال البعض الاخر يحكم بالزى ، فان كان عليه زى الفقراء كان القول قول المديون ، وان كان عليه زى الاغنياء كان القول قول المدعي لان ذلك نملك علاقة الغني ( انظر تفصيلا الخصاف ص ٣٦٤ وما بعدها ) .



وفيما عدا ذلك لا يحبس القاضي المدعى عليه ان ادعى الاعسار الى أن تقوم البينة على يساره فيحبس ، ومن ثم ففي ارش الحنايات وديون النفقة وضمان الاعتاق وبدل الغصب وضمان المتلفات والسرقة ، لا يحبس المدين بها الا اذا اثبت الدائن يسار مدينه ، وذلك لان المدين متمسك بالاصل وهو عسرة الادمي والمدعي يدعي أمرا عارضا وهو (الفناء) فلم يقبل منه الا اذا برهن على أن لخصمه مالا (١) .

واذا ماتم الحبس ، على النحو المتقدم ، فان المدين يحبس المدة التي يراها القاضي كافية للكشف عن حال المدين ، أي المدة التي يغلب على ظنه أنه لو كان له مال لظهره ، ولم يصبر على مقاساته (٢) . وخلال هذه المدة تسمع بينة اليسار أو الاعسار ، فاذا قامت بينة الاعسار وجب على القاضي تخلية سبيل المدين . وان قامت بينة اليسار أيد القاضي حبس المدين لانه جزاء الظالم فان امتنع عن الوفاء بالحق مع القدرة خلده في الحبس (٣) .

مما تقدم يبين أن فقه المذهب الحنفي على أن بينة الاعسار أو اليسار لا تقبل قبل الحبس ، لانها تعد بينة على النفس فلا تقبل مالم تتأيد بموئيدوهو الحبس . أما محمد والامام الشافعي وأحمد في رواية فقد ذهبوا الى قبول بينة الاعسار قبل الحبس (٤) .

---

(١) انظر في كل ذلك مجمع الانهر ج ٢ ص ١٦٠/١٦١ ، الهداية شرح بداية المبتدى ج ٣ ص ١٠٤ ، شرح فتح القدير ج ٥ ص ٤٧٢ - ٤٧٤ . شرح الكنز ج ٢ ص ٨٦ الاختيار لتعليل المختار ج ٢ ص ٩٠ ، الخصاص ص ٣٦٢ وما بعدها .

(٢) والمدة تختلف باختلاف الشخص والزمان والمكان والمال فلا معنى لتقديرها ، وما جاء فيها من التقدير بشهرين ، أو ثلاثة ، أو أربعة ، أو خمسة ، أو ست أشهر أو شهر اتفاقي وليس بتقدير حتما ، عند بعض المالكية في القليل ولا يحبس أكثر من نصف شهر وفي الكثير أربعة أشهر . ( انظر شرح الكنز - ص ٨٦ ، شرح فتح القدير ص ٤٧٤ . مجمع الانهر ج ٢ ص ١٦١ - الهداية ص ١٠٤ - الاختيار ص ٩٠ )

(٣) وهذا الحبس الاخير حبس تعزيز وتأديب ، بعكس الحبس الاول فهو حبس كشف وتحري .

(٤) شرح الكنز ج ٢ ص ٨٧ ، مجمع الانهر ج ٢ ص ١٦٢ ، شرح فتح القدير ج ٥ ص ٤٧٥ .

## ٢ - الانظمة الوضعية :

اختلفت الانظمة العربية في هذا الخصوص اختلافا كبيرا ، فمنها مالم يشترط اليسار لحبس المدين في كل الحالات ، ومنها ما اشترطه في كل الديون المحكوم بها لغير الحكومة ولم يشترطه بالنسبة لديون الحكومة الناشئة عن الجريمة ، ومنها ما اشترطه في بعض الديون دون غيرها ، ومنها ما اشترطه قبل الحبس ، وذلك على التفصيل الاتي :

### \* الانظمة التي لم تشترط يسار المدين :

ذهبت بعض الانظمة الى عدم اشتراط قدرة المدين على الوفاء لجواز الحبس ، من ذلك النظامين السوري واللبناني : فلم يرد بهما ما يفيد اشتراطه ، كما فعلت الانظمة الاخرى وبالمخالفة لما كان ينص عليه قانون الاجراء العثماني ، بالنسبة لكل الديون عدا ديون النفقة ، وتلك الناشئة عن الجريمة (١) .

ويلحق بهذين النظامين أيضا النظامان التونسي والمغربي (٢) فلم يرد بهما ما يفيد اشتراط يسار المدين ، بل نصت المادتان ٣٤٦ اجراءات جنائية تونسي ، ٦٧٩ مسطرة جنائية مغربية على انقاص مدة الحبس الاكراهي " الجبر " " الاكراه " الى النصف لصالح المحكوم عليه اذا قدم شهادة فقر (عوز) صادرة منئيس المجلس الشعبي أو العامل أو المنتدب أو شهادة اعفاء من الضريبة صادرة من مصلحة الضرائب .

ومهما يكن من أمر المبررات التي أدت بهذه الانظمة الى عدم اشتراط يسار المدين لصحة الحبس ، فانها قد تضمنت ولاشك مخالفة لاحكام الشريعة الاسلامية .

---

(١) عزمي عبدالفتاح - رسالة ص ٢٠٣ وانظر كذلك يوسف جبران ص ٤٣٥ - ٤٥٦ .

(٢) علما بأنه لم يرد في قانون المرافعات التونسي ، ولا في المسطرة المدنية المغربية أي نصوص عن الحبس الاكراهي ، بل وردت فقط في قانون الاجراءات المدنية التونسية وأيضاً قانون المسطرة الجنائية المغربية ، بالاضافة الى الشريف رقم ٣٠٥ - ٦٠ بشأن استعمال الاكراه البدني في القضايا المدنية وفقاً للقواعد المحددة في قانون المسطرة الجنائية .

الانظمة التي تشترط اليسار في ديون الافراد :

ذهبت الغالبية العظمى من الدول العربية الى اشتراط مقدرة المدين على القيام بما حكم عليه به شرطا لحبسه (١) في الاحكام الصادرة لصالح غير الحكومة ولو كانت ناشئة عن الجريمة ولم تشترط ذلك بالنسبة للديون المحكوم بها للحكومة ضد مرتكب الجريمة الناشئة عن الجريمة مباشرة (٢) .

الانظمة التي تشترط اليسار في حقوق ولا تشترطه في غيرها :

تنص بعض الانظمة مثل النظامين السوداني والاردني على ضرورة قيام المدين بمراجعة المحكمة أو دائرة الاجراء بعد تبليغه بالسند التنفيذي . اما عن طريق تكليفه بالحضور امامها في موعد محدد أو عن طريق الامر بالقبض عليه واحضاره اليها ، وذلك للتحقيق معه بحضور المحكوم له بشأن مقدرة على الدفع ، وعرض تسوية عليه تتناسب مع مقدرة المالية ومقدار الدين ( م ١١٩ اجراء أردني ، ٣٤٣ مرافعات سوداني ) فاذا ثبت للمحكمة أو الدائرة مقدرة على الوفاء وأمرته وامتنع عنه أمرت بحبسه . كما تأمر بالحبس اذا بان لها انه كان قد تصرف في امواله أو هربها أو اخفاها بعد الدعوى بسوء نية يقصد منع

- (١) وعلى رأس هذه الانظمة النظام العراقي الذي نص صراحة في المادة ٤١ أولا من قانون التنفيذ من أنه لا يجوز حبس المدين اذا كان معسرا ، والكويت م (٢٩٣ مرافعات) والبحرين (م ٢٧١ مرافعات) ، قطر (٢٦٦ مرافعات قطري) ، من هذه الدول أيضا مصر وليبيا ، اذ أجازت للمحكمة بناء على دعوى ترفع اليها بحبس المدين في دين من ديون النفقة أن تحكم بحبس المحكوم عليه المدة المحددة : اذا أمرته بالوفاء ولم يمثل لامرها وثبت لديها قدرته على الدفع ( م ٣٤٧ اجراءات شرعية مصرى ، ٢١٣ اجراءات شرعية ليبي ) ، وكذلك ما نصت عليه المادتان ٥١٩ اجراءات مصرى ، ٤٧٢ اجراءات ليبي من أنه يجوز لمحكمة الجنح متى تثبت لديها أن المحكوم عليه : التعويضات لغير الحكومة أنه قادر على الدفع وأمرته ولم يمثل أن تحكم عليه بالاكراه البدني المدة المحددة .
- (٢) كل الانظمة العربية عدا الجزائر التي نصت في المادة ٦٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية على وقف تنفيذ الاكراه البدني لصالح المحكوم عليهم الذين يثبتون عسرهم المالي بأن يقدموا ، اما شهادة فقر .. أو شهادة الاعفاء من الضريبة .

الدائن من استيفاء حقه أو أنه مع علمه بعجزه حمل نفسه بديون مع عدم المبالاة أو أنه فضل دائنا على آخر تفضيلا غير عادل أو أنه ينوى الفرار خارج البلاد ( م ١٢٠ أردني ) ( ١ ) .

يبين مما تقدم أن الأصل في هذه الانظمة ( الاردن والبحرين والسودان ) أنه يجب أن يثبت للمحكمة قدرة المدين على الدفع قبل الامر بحبسه ، الا اذا بان لها أن المدين كان يملك أموالا ثم تصرف فيها بعد رفع الدعوى عليه أو هربها أو أخفاها أو حمل بنفسه بديون تدل على عدم المبالاه فيمكن حبسه في هذه الاحوال ، ردا لقصده السيء عليه ( م ٢٤٣ مرافعات سوداني ، ١٢٠/١١٩ اجراء أردني ، ١٦٩ - ١٧١ مرافعات بحريني ) .

ولقد أضاف قانون الاجراء الاردني الى الحالات التي يجوز فيها حبس المدين دون حاجة الى اثبات اقتداره مالي : الاشخاص الذين صدق كاتب العدل على اقتدارهم ( م ١٢٥ ) ، " المبالغ الناشئة عن الجريمة ( م ١٢٦ ) وديون النفقة ( م ١٢٧ ) والديون الناشئة عما له مقابل في حوزة المدين كتمن المبيع الا اذا تحقق هلاك المقابل ( م ١٢٨ ) ، كما نصت المادة ١٢٩ من ذات القانون على عدم تكليف الدائن بالتحري على أموال المدين حتى يحق له طلب حبسه .

#### أنظمة لا تشترط اليسار ابتداء أي قبل الحبس :

✱

ذهبت المملكة العربية السعودية مذهباً مغايراً للأنظمة العربية الأخرى ، فلم تشترط يسار المدين حتى يمكن حبسه ، بل تحبسه ولو ادعى الاعسار ، وهي لاتسمع بينة الاعسار قبل الحبس ، جريا على ماذهب اليه الراجح في الفقه

( ١ ) أما المادة ٢٤٣ من قانون المرافعات السوداني فلم تتضمن حالة فرار المدين خارج الاراضي السودانية التي نصت عليها المادة ٢٠ من قانون الاجراء الاردني كما تقضي المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات ابحريني ( اذا لم يكن للدائن أموال ظاهرة ولم يرشد الدائن عن أموال المدين أن يطلب حبس المدين مالم يتقدم الاخير بتسوية ، وكذلك اذا أخفى أموالا أو هربها ولم يقدم كفيلا مقبولا أو أخل بشروط التسوية ( م ٢٧٠ مرافعات بحريني ) .



الاسلامي فهي توجب على ادارة الحقوق المدنية عند عدم وجود منازعة في الحق واستحقاقه أن تكلف المدين بالوفاء فورا والا سجنته مالم يقبل الدائن امهاله أو اطلاق سراحه ، بل لاتقبل أية منازعة في حق سبق البت فيه بحكم أو قرار قطعي أو مشمول بالنفاذ المعجل أو صدرت بشأنه أوامر عليا واجبة التنفيذ ، الا اذا رأت ادارة الحقوق المدنية في غير الديون التجارية امهال المدين مدة لاتزيد على سبعة أيام للوفاء متى كان ظاهر حاله يرجح أن ذلك في مكنته وكان له محل اقامه ثابت ومعروف بالمملكة ( م ٨ لائحة ) .

واذا ادعى المدين الاعسار فيسجن مالم يقدم كفילה غريما مليئا يوءى الدين عنه خلال مدة يقبلها الدائن ( م ١٠ لائحة حقوق ) وان كان المدين تاجرا والدين تجاريا وامتنع عن الوفاء وادعى الاعسار أو طلب الدائن اعلان افلاسه ، وجب على ادارة الحقوق المدنية احالتهما الى هيئة حسم المنازعات التجارية لكي تصدر حكما بثبوت الحق المدعى به واستحقاق المدعي له وأمر المدين بالوفاء به اذا لم يكن قد صدر حكم سابق بذلك ، وباعلان افلاس المدين واتخاذ الاجراءات المحددة في نظام المحكمة التجارية أو ان تحكم بعدم وجود مايجب اعلان افلاس المدين واحالته مع الدائن الى المحكمة الشرعية للنظر في ادعاء الاعسار ( م ١٣ لائحة ) .

واذا ادعى المدين الاعسار أو قضت هيئة حسم المنازعات التجارية بعدم وجود مايجب اعلان افلاس المدين واحالته الى المحكمة الشرعية لنظر ادعاء الاعسار ، يستمر سجن المدين وتكلف ادارة الحقوق المدنية الدائن بالبحث والتحري خلال مدة تحددها عن أموال المدين وأحواله ( ١ ) ( م ١٤ ) ولا يخرج الامر بعد ذلك عن الفروض الاتية :

---

( ١ ) ولم يخرج هذا عما جاء بتعميم سماحة رئيس القضاة رقم ٣/٢٦٨١ في ١٦/١٠/١٣٨١ الذي جاء به منع القاضي من نظر دعوى الاعسار الا بعد تكليف المدعى عليه أولا ، فان امتنع فيسجن ويبحث عن أمواله وتباع علنا ، وهو التعميم الذي يخالف تعميما آخر لنفس سماحة رئيس القضاة برقم ٢٨٦ في ٢٣/٥/١٣٧٩ هـ والذي جاء به أن المدين اذا ثبت عسره ولم يقدر على وفاء شيء من دينه لم يطالب بالتسديد وحرم سجنه وملازمته ولا يلزم باقامة كفيل عليه .

— اذا عرفت أموال للمدين أحيل مع دائئه — بعد ثبوت الدين من الجهة المختصة بطبيعة الحال الى المحكمة الشرعية لتأمر المدين بسداد الدين ولو ببيع أمواله خلال مدة تحددها (م ١٥) واذا لم يمثل المدين لأمر المحكمة خلال هذه المدة أحيل مرة ثانية مع دائئه الى المحكمة الشرعية للنظر في ادعاء الاعسار (م ١٧ لائحة) .

— واذا اتضح للمحكمة أن المدين لم يكن متلاعبا بأموال الناس ولم تكن ديونه بسبب جرائم تعمد ارتكابها من سرقات ونحوها وأنه غير ظاهر أنه يخفي أموالا له ، فانها تحكم باعساره ووجب اطلاق سراحه والكف عن ملاحقته ، والا حكمت اما برفض ادعاء الاعسار أو ارجاء النظر فيه ، ولايجوز اطلاق سراحه في هذه الحالة ، ويجب رفع الامر الى الامارة للتوجيه المناسب أو لتحديد الموعد المناسب لطلب اعادة النظر في دعوى الاعسار (م ١٨ ، ١٩ لائحة) .

ومن المقرر أن دعوى الاعسار بخصوص الغرامات المحكوم بها لا تنتظر الا في مواجهة ممثل بيت المال بعد استئذان المقام السامي ، أما غيرها من الاموال المحكوم بها للدولة فيتبع في شأن تحصيلها ما هو مقرر بنظام حماية أموال الدولة مالم يوجد نص نظامي خاص ( م ٢٠ ) .

يبين مما سبق أن النظام السعودي لم يشترط يسار المدين حتى يمكن حبسه ان امتنع عن أداء الدين ، وانما لابد من حبسه ، وان ثبت عسره بعد ذلك فيخلى سبيله على النحو المتقدم .

#### ٦١ - ب) قدرة المدين على التسليم :

واذا كان المدين يلتزم بتسليم شيء معين أو شخص محدد الى المحكوم له ، فلا يجوز حبسه حبسا اكراهيا ، في الدول التي تجيز ذلك ، الا اذا ثبت أن امتناعه عن التسليم راجعا اليه فان كان راجعا الى سبب لادخل لارادته فيه فلايجوز حبسه ، كما لو كان الشخص المطلوب تسليمه قد توفي مثلا أو محبوسا أو هاربا ، أو كان الشيء المطلوب تسليمه قد هلك أو ضاع ( انظر المادتين ٤٨ ، ٤٩ من قانون التنفيذ العراقي و ٢٣٥ ، ٢٤١ من قانون المرافعات السوداني ، ٣٨ اجراءات أردني ٠٠٠ ) .

### الفرع الثالث

#### الامر بالحبس وموانعه

#### ٦٢ - تمهيد :

إذا توافرت الشروط المتقدمة ، كان للقضاء أو الجهة المختصة ، أن تصدر أمرها بحبس المدين ، إذا لم يكن هناك ما يمنع من الحبس ، وعلى ذلك يجب علينا بيان مدى سلطة القضاء أو الجهة المختصة بالامر بالحبس من عدمه ، ثم بيان ما قد يمنع من الامر بالحبس .

#### أولا : الامر بالحبس :

#### ٦٣ - القاعده :

إذا كانت الانظمة المختلفة قد حددت شروطا للحبس ، فانها باجماع لم تجعل توقيعه يتم بقوة القانون ، كما انها لم توجب - باجماع (١) على القاضي أو الجهة المختصة أن تصدر أمرها بالحبس ولو توافرت شروطه ، وانما أجازت ذلك ، وبعبارة أخرى ، أعطت للجهة المختصة سلطة الامر بالحبس ان توافرت شروطه ، ولكن ليس واجبا على هذه الجهة الامر به ، ولو توافرت شروطه فالامر متروك لتقديرها ، فلها ألا تأمر به ، وتمنح المدين مهلة للوفاء أو تأجيل الوفاء ، أو تقسيطها ذلك بالنسبة للغرامة ، ولها أيضا ذلك بالنسبة للديون المدنية وغيرها ( انظر ٤١١ مرافعات جزائري ) .

---

(١) انظر المواد ٣٤٧ اجراءات شرعية ، ٥١١ ، ٥١٩ اجراءات جنائية مصرى ، والمواد ٢١٣ اجراءات شرعية ليبي والمواد ٤٦٤ ، ٤٧٢ اجراءات جنائية ليبي والمواد ٢٦٩ اجراءات جنائية سوداني ، ٢٤٣ مرافعات سوداني ، ٤٠٧ مرافعات جزائري ، ٥٩٩ اجراءات جزائري ، الفصل الاول من الظهير الشريف رقم ٣٠٥ - ٦٠ مغربي و ٦٧٥ اجراءات جنائية مغربي ، وتقريبا تونس ٣٤٢ اجراءات جنائية ، ٢٩٣ مرافعات كويتي ، ٢٣٠ / ٢٣١ اجراءات جنائية كويتي ، ٢٧١ مرافعات بحريني و ١٧١ اجراءات بحريني و ٢٦٦ مرافعات ، ١٥٩ اجراءات قطري ، ١١٣ مرافعات اماراتي و ١١٣ ، ١٢٠ اجراءات اردنيه ، المواد ٤٠ ، ٤٢ تنفيذ ، ٢٩٩ اجراءات جنائية عراقي ، ٤٦٠ - ٤٦١ مرافعات سوري ، ٤٤٥ / ١ اجراءات سوري ، ٤٤٦ اصول جنائية لبناني ، ٨٠٩ اصول مدني .

ولم يخرج على هذا الاجماع الا النظام السعودي ، والذي اوجب على ادارة الحقوق المدنية حبس المدين اذا لم تكن هناك منازعة في الحق او في استحقاقه ، الا اذا رضي الدائن بالافراج عن مدينه او عدم سجنه . ولم يسمح للادارة باعطاء المدين مهلة للوفاء الا بالنسبة للديون المدنية ولمدة لا تتجاوز اسبوعا ( المادتين ٨ ، ١٠ من لائحة الحقوق المدنية الجديدة ) .

وغالبا ما لا يصدر الامر بالحبس الا في دعوى حبس ترفع اما الى المحكمة المختصة واما الى قاضي التنفيذ بحسب الاحوال ، فيصدر باجراءات اصدار الاحكام لانه في الواقع يعد حكما بالحبس ، ومن ثم تكون له بيانات الحكم ، ويجب بداهة أن يحدد فيه المدة التي حددها القاضي للحبس .

#### ✧ هل يجوز الطعن في الامر الصادر في دعوى الحبس ؟

لم تتفق الانظمة العربية في جواز أو عدم جواز الطعن في الاحكام الصادرة بالحبس الاكراهي للوفاء بالديون الجائز الحبس فيها ، اذ أن منها ما أجاز الطعن صراحة فيها اما بطريق التظلم وفقا للقواعد المقررة للتظلم في الاوامر على العرائض ( م ٢٩٣ مرافعات كويتي ) ( ١ ) واما بطريق الاستئناف تمييزا ( م ١٢٤ من قانون التنفيذ العراقي ) أما باقي الانظمة فقد التزمت الصمت التام بالنسبة لهذا الموضوع فلم تنص على جواز أو عدم جواز الطعن في اوامر الحبس ، الامر الذي دعانا الى التساؤل المتقدم ومن الطبيعي أن يختلف فقهاء القانون في هذا الامر .

فقد ذهب رأى في الفقه المصري تسانده بعض الاحكام ( ٢ ) الى نهائية الاحكام الصادرة بالحبس فلا تكون قابلة للاستئناف ، اعتبارا بأن دعاوى

---

( ١ ) مع مراعاة أن النظامين اللبناني والسوري قد أجازا للمدين عند توقيفه أن يعترض على ذلك ، ويطلب المثل الى رئيس المحكمة بصفته قاضيا للامور المستعجلة ( م ٨١٣ أصول لبناني ) ، أو باستدعاء أو تقرير يقدمه الى الرئيس ( م ٤٦٢ مرافعات سوري وللرئيس أن يصدر قرار باطلاق سراح المحكوم عليه اذا ظهر له أن الشروط القانونية لم تراعى في حبسه .

( ٢ ) انظر هذا الرأي عرضا ونقدا . اهاب اسماعيل - المقالة السابقة ص ٦١٨

ومابعدا .



الحبس ليست في الواقع دعاوى أصلية وإنما إجراءات تنفيذية يراد بها تحقيق أثر الأحكام الصادرة في دعاوى النفقات الأصلية " فضلا عن أن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد خولت في المادة ٣٨١ منها وزير الحقانية سلطة وضع الإجراءات والضوابط بالمنشور رقم ٩٣ لسنة ١٩١١ وقد جاء به أنه لا يصح الطعن في القرار بالمعارضة أو الاستئناف أو الالتماس .

وقد تصدى بعض الفقهاء (١) لهذا الرأي بالنقد الشديد ، منتهين الى جواز استئناف الأحكام الصادرة بالحبس الاكراهي ، وهو رأي لانملك الا تأييده ، لقوة منطقته وسلامة حججه ، بالإضافة الى أن الأصل هو جواز الطعن في الأحكام والاستئناف هو منع الطعن فيها ، وهذا لا يكون الا بنص صريح يقرره

ثانيا : عدم وجود ما يمنع من الحبس :

#### ٦٤ - القاعدة العامة :

يجب لصحة الأمر بالحبس ألا يوجد مانع من الموانع (٢) التي تحددها الانظمة للحبس ، وهذه الموانع ان ظهرت أو تحققت قبل صدور الأمر بالحبس ، امتنع صدوره ، وان تحقق بعد صدوره امتنع تنفيذه ، وان تحقق أثناء تنفيذه ، وجب الافراج عن المدين المحبوس وتخلية سبيله .

وموانع الحبس كثيرة ومتنوعة ، منها ما تعد موانع في كل الانظمة ومنها ما تعتبر كذلك في بعض الانظمة دون أن تعتبر موانع في بعض الانظمة الاخرى ، بل تعتبر أسبابا لتأجيل تنفيذ الحبس ، وذلك على التفصيل الاتي :

- 
- (١) اهاب اسماعيل - المقالة السابقة ص ٦٢٢ - ٦٢٨ ، ادوار عالي الذهبي - مقالة سابقة ص ٣٥٥ وذهبت الى ذلك بالفعل محكمة القاهرة الابتدائية للاحوال الشخصية لغير المسلمين هيئته استئنافيه في ١٩٥٨/٥/٢٦ في الدعوى رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ .
- (٢) انظر تفصيلا في موانع الحبس سعيد مبارك - المرجع السابق ص ٣٩٦ وما بعدها .

أولا : موانع الحبس في جميع الأنظمة :

لا يجب صدور أمر الحبس أو تنفيذه أو استمراره إذا ما تحقق مانع من الموانع الاتية ، وذلك في جميع الأنظمة حتى ولو لم يرد نص عليها فيها :

( ١ ) الوفاء بالدين أو أداء الالتزام أو انقضاؤه :

إذا كان الحبس مقررًا لحمل المدين على الوفاء بالدين أو بتنفيذ الالتزام المحكوم به فيكون من الطبيعي ألا يلجأ إليه عند قيام المدين أو الغير بالوفاء بالدين أو بتنفيذ الالتزام وعلى ذلك إذا أوفى المدين بالدين أو قام به غيره أو قام بتنفيذ الالتزام ، بتسليم الصغير أو الشيء المعين فعلا امتنع البدء في تنفيذ حكم الحبس عليه أو الاستمرار فيه ان كان قد بدى في تنفيذه ووجب تخلية سبيل المدين فوراً ودون ابطاء ( ٢٩٣ مرافعات كويتي ، ٢٤٤ مرافعات سوداني ، ١٣١ اجراء أردني ، ٢٧٢ مرافعات بحريني فصل ٦٨٥ اجراءات جنائية مغربي ، ٤٦ أولا تنفيذ عراقي ، ٨١٨ أصول مدنية لبناني ، ٤٦٦ مدنيه سوري ، ٢٦٧ قطري ) .

ومن ناحية أخرى ، يطبق ذات الحكم اذا انقضى الدين أو الالتزام بأي سبب ما الاسباب الارادية أو غيرها ، فيمتنع صدور أمر الحبس عنه ، أو يسقطان كان قد صدر ( م - ٢٩٦ مرافعات كويتي ، ٤١ خامسا تنفيذ عراقي ) ، ويلحق بهذه الحالة ما نصت عليه المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات الجزائي من أنه يمتنع تنفيذ الاكراه البدني بعد انقضاء ثلاث سنوات من صيرورة الحكم حائزا لقوة الامر المقضي .

( ٢ ) رضاء الدائن بتخلية سبيل المحكوم عليه :

إذا رضي الدائن ابتداء بعدم حبس المدين امتنع صدور الحكم أو الامر بالحبس، اذ لا يجوز القضاء أو الامر بشيء لم يطلبه الخصوم ، وكذلك الامر اذا رضي الدائن ، بعد صدور أمر الحبس والبدء في تنفيذه ، فانه يجب عدم البدء في تنفيذ حكم الحبس أو الاستمرار فيه ، وأنه يجب تخلية سبيل المتهم فوراً دون ابطاء ( م ٢٩٦ مرافعات كويتي ، ١٢٢ اجراء أردني ، ٤٦ تنفيذ عراقي ، ٨١٨ أصول لبناني ، ٤٦٦ مرافعات سوري ) .

ويلحق بهذا المانع أيضا تمام تسوية الامر بين الدائن والمدين بعد صدور قرار الحبس اذ بتمام التسوية يمتنع الحبس .

### ( ٣ ) تقديم الكفالة الغرمية :

اذا قدم المدين كفيلا مليئا غارما يقضي الدين عنه ، فانه يمتنع الامر بحبس المدين اذا لم يكن قد صدر ، ويمتنع تنفيذه ان كان قد صدر ولكنه لم ينفذ بعد ، ووجب تخلية سبيل المتهم المدين ، ان كان محبوسا ( م ٢٧٢ مرافعات بحريني ، ٢٦٧ مرافعات قطري ، ٢٩٤ مرافعات كويتي ، ٨١٨ اصول مدنيه لبناني ، ٤٦٦ مرافعات سوري ، ١٠ لائحہ سعودية ) ، وسواء بعد ذلك اكانت هذه الكفالة ، كفالة شخصية أو كفالة مصرفيه .

### ( ٤ ) ظهور اموال للمدين :

اذا ظهرت اموال للمدين بعد البدء في تنفيذ امر الحبس وكانت هذه الاموال مما يجوز حجزها وبيعها عليه وكافية لتسديد قيمة الدين وملحقاته ، فانه يجب تخلية سبيل المدين فورا والحجز على هذه الاموال ( م ١٣١ أردني ، ٢/٤٦ تنفيذ عراقي ) هذا بطبيعة الحال يكون في حالة ما اذا كان الالتزام دينيا في الذمه ، فان كان التزاما بتسليم الولد مثلا ، فلا يخلو سبيل المدين في هذه الحالة .

### ( ٥ ) اعسار المدين أو عدم قدرته على الاداء :

اذا تحقق اعسار المدين في الدول الستة تجعل اليسار شرطا للحبس ، بعد الحبس ، فانه يجب تخلية سبيل المدين ، اذا لو استمر الحبس رغم الاعسار فانه يصير ظلما وعذابا وكذلك ، الامر لو اثبت المدين عدم قدرته على اداء الالتزام ، بأن يثبت هلاك العين الملتزم بتسليمها أو ضياعها أو وفاة الشخص الملتزم بتسليمه أو هروبه بسبب لا يعود اليه .

### ( ٦ ) سبق حبس المدين :

يمتنع حبس المدين من أجل دين حبس به من قبل ، الا اذا كان قسطا جديدا او ما استحق عليه من نفقة بعد تنفيذ الحكم الاول ( م ٢٩٤ مرافعات كيويتي ، ٨٠٩

أصول لبناني ، ٢٤٤ مرافعات سوداني ، ١٢٢ اجراء أردني (١) وهذا الحكم هو الواجب التطبيق في معظم الانظمة العربية حتى بدون نص على ذلك . واذا كان الممنوع هو عدم جواز تكرار الحبس في الدين الواحد على النحو السالف ، فان بعضا من الانظمة العربية قد خرجت على ذلك من ناحيتين : فهناك انظمة اجازت تكرار الحبس في الدين الواحد مثل الامارات العربية وسوريا ، فقد نصت المادة ١١٣/١ ج من قانون الاجراءات المدنية الاماراتي على أنه : لايجوز أن تتعدى مدة مثل ذلك الحبس الستة اسابيع ويجوز تجديدها لمدد أخرى " كما نصت المادة ٢/٤٦١ من قانون المرافعات السوري على أنه " يجوز حبس المحكوم عليه مجددا بمقتضى قرار جديد من اجل الالتزامات المنصوص عليها في المادة السابقة بعد انتهاء مدة الحبس الاول " .

ومن ناحية أخرى فان هناك أنظمة أخرى مثل دول المغرب العربي تنص على أنه " اذا انتهى الجبر بالحبس لسبب من الاسباب فلا يسوع اجراءه من جديد ، لا لاجل نفس الدين ولا لاجل عقوبات سابقة على تنفيذه الا اذا ترتب عن هذه العقوبات بسبب جملة مقاديرها جبر بالسجن لمدة أطول من المدة التي تم قضاؤها وفي هذه الحالة يجب خصم مدة السجن السابقة من مدة الجبر الجديدة " ( مادة ٤٣٧ اجراءات تونسية ) ، وبذات المعنى الفصل ٦٨٧ مسطرة جنائيه مغربية ، أما القانون الجزائري فقد نص على ذات المعنى ولكنه لم يجرز الحبس ، بعد انتهاء الاكراه البدني لاي سبب من جديد . لا من أجل ذات الدين . ولا من أجل أحكام لاحقة لتنفيذه . مالم تستلزم بسبب مجموع مبالغها مدة اكراه أطول . من المدة التي تم تنفيذها ، وفي هذه الحالة يتعين دائما اسقاط مدة الحبس الاول من الاكراه الجديد .

ولاشك أن ما انتهجته دول المغرب العربي في عدم جواز حبس المدين بعد انتهاء الجبر بالاكراه الاول من جديد لا من أجل نفس الدين ولا من أجل ديون أخرى طالما أن المدين كان قد حبس المدة القصوى ، أمر يتعارض مع الهدف من جواز الحبس ، اذ يكفي المدين أن يحبس مرة ولا يحبس ثانية مهما بلغت ديونه التي التزم بها أو حكم عليه بها طالما كان قد قضى الحد الاقصى المقرر للحبس الاكراهي .

---

(١) وهو ما نصت عليه المادة ٦١٠ اجراءات جنائيه جزائري من أنه : " يجوز أن ينفذ بالاكراه البدني من جديد على المدين الذي لم ينفذ الالتزامات التي أدت الى ايقاف تنفيذ الاكراه البدني عليه وذلك بالنسبة لمقدار المبالغ الباقية في ذمته " كما نصت المادة ٦٨٦ من المسطرة الجنائية المغربية على ذات المعنى .



(٧) سقوط شرط من شروط الامر بالحبس :

يُمتنع حبس المدين ووجب تخلية سبيله اذا سقط شرط من شروط الامر بالحبس بعد صدوره ، كما لو كان المدين لايجوز حبسه بأن أصبح زوجا للدائن أو بلغ المدين السن الذي لايجوز حبسه اذا بلغها أو أصبح موظفا ذا راتب حكومي ، وغير ذلك .

ثانيا : موانع حبس خاصة في بعض الانظمة :

وبالاضافة الى هذه الموانع المقررة في كل الانظمة العربية ، فان هناك موانعا اخرى نصت عليها بعض الانظمة واعتبرتها من قبيل موانع الحبس ، في حين انها تعد اسبابا لتأجيل تنفيذه في بعض الانظمة الاخرى من هذه الامور مايلي :

(١) مرض المدين ——— :

تنص المادة ٤٦ من قانون التنفيذ العراقي الجديد على أنه " يخلى سبيل المدين قبل انتهاء مدة حبسه . . رابعا - اذا ابتلي بمرض لايرجى شفاؤه استنادا الى تقرير طبي صادر من لجنة طبية رسمية " فان كان المدين مريضا بمرض من هذا القبيل مثل مرض السكر مع ارتفاع ضغط الدم أو غيره قبل الحبس امتنع تنفيذ الحبس فيه . والواقع أن هذا ليس مانعا من الحبس وانما مجرد سبب لتأجيل التنفيذ عليه ، اذ ليس هناك مايمنع من تنفيذ الاكراه بعد تماثله للشفاء ، ومن الممكن حبسه رغم المرض ان توافرت في المحبس الرعاية الطبية الكاملة (١) .

وقد نصت بعض الانظمة على أن مرض المحكوم عليه مجرد سبب لجواز تأجيل التنفيذ عليه ، من ذلك ما نصت عليه المادة ١٢٣ من قانون الاجراء الاردني من أنه " اذا اقتنع رئيس الاجراء ببيئة طبية أن المدين الذي تقرر حبسه لعدم أدائه الدين مريض مرضا لايتحمل معه السجن فله أن يقرر تأجيل حبسه الى أجل آخر " وكذلك الامر ما نصت عليه المادة ٤٤٥ من قانون الاجراءات الجنائية الليبي والمادة ٤٤٨ قانون الاجراءات المصري من أنه اذا كان المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية مصابا بمرض يهدد حياته بالخطر بذاته أو بسبب التنفيذ جاز تأجيل تنفيذ العقوبة عليه .

---

(١) انظر في ذلك - سعيد عبدالكريم مبارك - المرجع السابق ص ٤٠١/٤٠٢ وما اشار اليه من احكام .

ولم يجعل الفقه الاسلامي من المرض سببا للخروج من الحبس أو مانعا منه الا للضرورة من ذلك قولهم : " لو مرض المحبوس في الحبس لا يخرج من الحبس ان كان له من يخدمه فيه ، أى في الحبس لانه مشرع ليضجر قلبه فيتسارع الى قضاء الدين ، وبالمرض يزداد ضجره ، ( والا ) أى اذا لم يكن له من يخدمه في الحبس ( اخرج ) من الحبس بكفيل لئلا يهلك ، كما لو مرض مرضا أضناه " ( ١ ) .

## ( ٢ ) الجنون والعتوه :

اذا كان المدين مجنونا أو معتوها قبل صدور أمر الحبس عليه ، امتنع صدوره ، واذا صدر الحكم عليه بالحبس ثم مرض بمرض عقلي أصبح معه مجنونا أو معتوها ، فان ذلك يكون مانعا من تنفيذ حكم الحبس ، وهذا في الواقع يعد سببا لتأجيل التنفيذ عليه الوجوبي، حتى يبرأ، في كثير من الانظمة وان كان من الممكن وضعه في أحد المحلات المعدة للأمراض العقلية ، وفي هذه الحالة تستنزل المدة التي يقضيها في هذا المحل من مدة الحبس (راجع المادة ٥١٣ اجراءات جنائية مغربي ، ٤٤٦ اجراءات ليبي ، ٢٨٣ اجراءات جنائية عراقي ، ١٨٤ اجراءات بحريني .

## ( ٣ ) علاقة الزوجية :

تمنع العديد من الانظمة حبس الزوج والزوجة في آن واحد ، حتى ولو كان ذلك وفاء لمبالغ متعلقة بأحكام مختلفة ( م / ٦٠ من قانون الاجراءات الجزائية ، والفصل ٥/٣٤٥ من مجلة الاجراءات التونسية ، والفصل ٦٧٧ من المسطرة الجنائية المغربية ) اذ حصلت هذه الانظمة من مجرد قيام العلاقة الزوجية مانعا من حبسهما معا في آن واحد الا أن بعض الانظمة الاخرى قد نصت على ذلك ولكن بشرط أن يكون للزوجين أولاد دون سن الخامسة عشرة . فاذا لم يكن لهم أولادا أصلا أو كان لهم ولكن أعمارهم تتجاوز هذه السن فلا يقوم هذا المانع . من ذلك ما نصت عليه المادتين ٨١٥ مرافعات لبناني

---

( ١ ) مجمع الانهر في شرح ملتقى الابحر لمحمد بن سليمان - ج ٢ - مرجع سابق ص ١٦٣ . شرح الكنز للعيني - ج ٢ ص ٨٧ .

٤٦٤ مرافعات سورى ، ٢٩٤ مرافعات كويتى من أنه اذا كان للزوج والزوجة أولاد تنقص سنهم عن خمسة عشرة سنة فلا يجوز ان ينالهما الحبس التنفيذى في وقت واحد " .

وقد جعلت بعض الانظمة الاخرى من هذا الامر سببا لجواز التأجيل اذا ماتوافرت الشروط التي نصت عليها هذه الانظمة مثل ألا يتجاوز الصغير ثمانى عشرة سنة كاملة والا تزيد مدة العقوبة عن سنة ولو عن جرائم مختلفة ، ولم يكونا مسجونين من قبل وكان لهما محل اقامه معروف . فاذا توافرت هذه الشروط جاز تأجيل تنفيذ العقوبة على احدهما حتى يفرج عن الآخر ، وذلك بتقديم كفالة بأنه لايفر من التنفيذ عند زوال سبب التأجيل أو بدونها ( أنظر المادتين ٤٤٧/٤٤٨ من قانون الاجراءات الجنائية الليبي .

ومما يدخل في هذا الامر أيضا أن تكون المحكوم عليها بالعقوبة المقيدة للحرية حبلى في الشهر السادس من الحمل ، فتنص بعض الانظمة على جواز تأجيل التنفيذ عليها حتى تضع حملها وتمضي مدة شهرين على الوضع ، واذا روى التنفيذ عليها وجبت معاملتها في السجن معاملة المحبوسين احتياطيا ( مادة ٤٤٤ اجراءات ليبي ، ٤٨٥ اجراءات مصرى ) .

هذا وقد نصت المادة ١٣ من نظام السجون السعودى بأن : " تعامل المسجونة أو الموقوفة الحامل ابتداءً من ظهور أعراض الحمل عليها معاملة طبية خاصة حتى تمضي مدة أربعين يوما على الوضع وأن تنتقل الى المستشفى عند اقتراب الوضع وتبقى به حتى تضع حملها ويصرح لها الطبيب بالخروج منه ( م ١٤ نظام سجون سعودى ) .

## المطلب الثالث مدة الحبس واحكامها

### الفرع الاول مدة الحبس

#### ٦٥ - الاختلاف التشريعي في تحديد مدة معينة للحبس :

اختلفت الانظمة العربية في تحديد مدة معينة للحبس في الديون ، اذ ذهبت جميع الدول العربية عدا المملكة العربية السعودية ( ١ ) الى تحديد مدة قصوى للحبس الاكراهي والتنفيذي ، على حد سواء ، بحيث لا يكون للقاضي او المحكمة تجاوز هذه المدة بحال من الاحوال في شأن الدين الواحد ، وان كان من الممكن أن يحكم القاضي ، وفقا لتقديره ، بمدة أقل من المدة القصوى المحددة نظاما .

اما المملكة العربية السعودية فقد فرقت بين الحبس التنفيذي وبين الحبس الاكراهي ، فقد حددت مدة معينة للاول لا يمكن تخطيها وهي سنة بالنسبة للغرامات الحكومية وثلاثة أشهر بالنسبة للغرامات المحكوم بها والناشئة عن تطبيق نظام الجمارك ( ٢ ) أما الحبس بالنسبة لكافة الديون الاخرى المدنية وغيرها ، فلم يحدد لها النظام مدة محددة ، وانما ترك الامر لمطلق تقدير الجهة القائمة على التنفيذ وهي ادارات الحقوق المدنية ( م ٨ / ١ ، ١٠ ، ١٤ ، ١٧ من لائحة ادارات الحقوق المدنية ) وذلك جريا على الرأي الراجح في الفقه الاسلامي ( ٣ ) .

( ١ ) ويقترب منها دولة الامارات العربية التي اجازت الحبس المدة لا تتجاوز ستة اسابيع ولكنها في نفس الوقت نصت على أنه يجوز تجديدها لمدد أخرى ، مما اطلق مدة الحبس ( المادة ١١٣ اجراءات مدنيه ) وكذلك النظام السوري والذي نصت المادة ٢ / ٤٦١ على أنه يجوز حبس المحكوم عليه مجددا بقرار جديد من أجل الالتزامات المنصوص عليها في المادة السابقة ( حالات الحبس بعد انتهاء مدة الحبس الاول ) .

( ٢ ) انظر ما سبق تفصيلا بند ١٩ من هذا البحث .

( ٣ ) يذهب الرأي الراجح في فقه الاحناف الى تفويض تحديد المدة للقاضي لاختلاف احوال الاشخاص ( الهداية ج ٣ ص ١٠٤ الاختبار ج ٢ ص ٩٠ ، شرح الكنز ج ٢ ص ٨٦ . شرح فتح القدير ج ٥ ص ٤٧٥ ، مجمع الانهر ج ٢ ص ١٦١ وعلى هذا الحنابلة وغيرهم ) .



والذى لاشك فيه أن ماسارت عليه الانظمة العربية من تحديد للحد الاقصى للحبس الاكراهي أو التنفيذى هو الاولى بالاتباع نظرا لاتفاقه مع الاصول والمنطق ، اذ أن الحبس وسيلة استثنائية للاكراه على التنفيذ أو حتى على التنفيذ ، ومن ثم لايمكن اللجوء اليها الا اذا نصت الانظمة صراحة على ذلك وفي الحدود التي تحددها ومن أهم هذه الحدود هي المدة التي تحددها .

#### ٦٦ - الاختلاف في تحديد مدة الحبس :

وحتى بالنسبة للانظمة العربية التي اتفقت على تحديد مدة قصوى للحبس في الديون فانها قد اختلفت فيما بينها في تحديد هذه المدة ، كما أن بعضها قد وضع حدا للديون المدنية وما في حكمها ، وآخر مغاير للديون الناشئة عن الجريمة وذلك كله على التفصيل الاتي :

#### ١ ( الدول العربية الافريقية :

##### ١ - في مصر وليبيا :

اتفقت الدولتان على أنه لا حبس في الديون المدنية الا في ديون النفقة وما في حكمها على الا تزيد المدة عن شهر في النظام المصري ، وعشرين يوما في النظام الليبي ( ١٢٣ اجراءات شرعية ) اما بالنسبة للغرامات والمبالغ المحكوم بها للحكومة والناشئة عن الجريمة فلا يجب أن تزيد مدة الحبس في مواد المخالفات عن سبعة أيام للغرامة ومثلها للمصاريف والتعويضات ، ولا عن ثلاثة أشهر للغرامة ومثلها للمصاريف والتعويضات في مواد الجناح والجنايات " ( م ٥١١ مصرى ، ٤٦٤ جنائيه ليبي ) واذا تعددت الاحكام المحكوم بها وكانت كلها صادرة في المخالفات أو في الجناح أو في الجنايات ، فلا يجوز أن تزيد مدة الاكراه البدني على ضعف الحد الاقصى في الجناح والجنايات ولا على واحد وعشرين يوما في المخالفات . اما اذا كانت الاحكام المتعددة مختلفة النوع فانه يراعى الحد الاقصى المقرر لكل منها على أن لا تزيد مدة الحبس على ستة أشهر للغرامات ومثلها للمصاريف والتعويضات ( م ٥١٤ مصرى ، ٤٦٧ ليبي ) وان كانت التعويضات المحكوم بها لغير الحكومة وناشئة عن الجريمة فلا يجب أن تزيد مدة الاكراه على ثلاثة أشهر ( ٥١٩ مصرى ، ٤٧٢ ليبي ) .

٢ - دول المغرب العربي :

لم تفرق هذه الانظمة بين الديون المدنية وما في حكمها وبين المبالغ الناشئة عن الجريمة المقضي بها للحكومة أو لغيرها في شأن مدة الاكراه البدني وانما حددت مدة واحدة بالنسبة لكل الديون ، وتتراوح هذه المدة بين يومين وستين كحد أقصى ( م ٣٤٤ جنائي تونسي ، ٦٠٢ جنائي جزائري ، ٦٧٨ جنائي مغربي ) وللقاضي سلطة تقديرية بين الحدين في النظام التونسي ، ولكنه مقيد بالحدود التي حددها القانون في النظامين الجزائري والمغربي بالنسبة لمقدار الدين على التفصيل الذي نصت عليه تحديدًا المادتان ٦٠٢ جزائري ، ٦٧٨ مغربي .

٣ - في السودان :

حدد القانون السوداني الحد الأقصى للحبس الاكراهي في الديون التي يجوز الحبس فيها بستة أسابيع اذا لم يزد الدين عن خمسين جنيها ولا يزيد عن ستة أشهر اذا تجاوز الدين الخمسين جنيها ( م ٢٤٤ مرافعات ) وللقاضي مطلق السلطة التقديرية في حدود هذين الحدين .

ب ( الدول العربية الاسيوية :

١ - دول مجلس التعاون الخليجي :

لم تنتهج دول مجلس التعاون الخليجي سياسة موحدة في شأن تحديد مدة الحبس الاكراهي ، اذ بينما وجدنا المملكة العربية السعودية لم تحدد مدة معينة للحبس ، تاركة الامر لادارات الحقوق المدنية وذلك في الحقوق والديون المدنية وما في حكمها ، وحددته بما لا يزيد على سنة بالنسبة لسائر الغرامات المحكوم بها في جرائم التهريب الجمركي فتكون مدته ثلاثة أشهر على الأكثر . أما في الكويت فالمدة في الديون المدنية وما في حكمها وكذلك الغرامات لا يجب أن تتجاوز ستة أشهر ( م ٢٩٢ مرافعات ، ٢٣٢ اجراءات ) وهي في الامارات ستة أسابيع وان كان من الممكن تجديدها لمدد أخرى ( ١١٣ مرافعات والمدة في كل من البحرين وقطر هي ثلاثة أشهر ( م ٢٧٢/٢٦٦ مرافعات ) وفي الغرامات ٦ شهور ( ١٧٠ اجراءات بحريني ) .

## ٢ - الدول الاخرى :

أما في باقي الدول العربية الاسيوية ، فنجد خلافا فيما بينها في هذا الخصوص ، فنجد أن الحد الاقصى للحبس الاكراهي او التنفيذ في الاردن هو واحد وتسعون يوما ، وعلى الا يزيد عن ٢١ يوما اذا لم تتجاوز قيمة المبلغ ٢٠ دينارا ، ولايجوز أن تزيد مدة الحبس عن الحد الاقصى في السنة الواحدة مهما تعددت الديون او الدائنون ( م ١٢١ من قانون الاجراء الاردني ) .

أما في العراق : فانها قد حددت المدة القصوى للحبس الاكراهي في الديون المدنية وغيرها بأربعة اشهر ( م ٤٣ تنفيذ عراقي ) اما بالنسبة للغرامات فلا يجب أن تتجاوز مدة الحبس عن نصف الحد الاقصى المقرر للجريمة اذا كان معاقبا عليها بالحبس والغرامة والا تزيد على سنتين في الجرائم المعاقب عليها بالغرامة وحدها ( م ٢٩٩ اجراءات جنائية ) واستثنت من ذلك الحبس الاكراهي لتسليم القاصر ، فلم تجعل له مدة محددة .

وفي لبنان : تختلف المدة باختلاف نوع الدين ومقداره . فالمدة في ديون النفقة والحضانة والبائنة وتسليم الصغير وكذلك المبالغ المحكوم بها من أجل العطل والضرر الناجم عن جرم ، تتراوح بين عشرة ايام وستة اشهر ، ولكن على القاضي أو النيابة عند الامر بالحبس مراعاة المدد المحددة وفقا لقيمة المبالغ المحكوم بها والمنصوص عنها في المادة ٨١٦ اصول مدنية (١) اما بالنسبة للرسوم القضائية وأتعاب المحاماه فهي بمقدار يوم عن كل ليرتين على ألا تتجاوز المدة ستة اشهر ، أما الغرامات المحكوم بها جزائيا فهي يوم واحد لكل من ليرة الى خمس ليرات على ألا تتجاوز المدة سنة أو الحد الاقصى للعقوبة المقررة للمخالفة المحكوم بها ( م ٥٤ عقوبات معدله في فبراير ١٩٤٨ ) أما الجزاءات المحكوم بها وفقا لقانون الجمارك فهي يوم عن كل ليرتين على ألا تتجاوز المدة بحال من الاحوال سنة .

---

(١) انظر من يقول أن مدة الحبس في النفقات والبائنة وموئل المهر وتسليم القاصر تتراوح بين ستة اشهر والعشرة ايام ويكون لرئيس التنفيذ أن يحدد هذه المدة بين الحدين ، أما الحبس من أجل العطل الناجم عن الجرم فهي عشرة ايام اذا لم يتجاوز المبلغ ٥ ليرات وشهر للمبلغ ما بين ٢٥-٥٠ ليره ، شهران للمبلغ الذي يتراوح بين ٢٥-٥٠ ليره ، ثلاثة اشهر للمبلغ من ٥٠-١٠٠ مائه ، أربعة اشهر للمبلغ بين مائه ومائتي ليره ، وستة اشهر كلما زاد عن ذلك ( انظر يوسف جبران - ص ٤٤٩/٤٤٨ ) .

وفي سوريا : قرر المشرع السوري أن مدة الحبس الاكراهي في الحالات التي يجوز فيها الحبس لا يجب أن تزيد على تسعين يوما وأن يجوز بقرار جديد تجديدها مرة أخرى ( م ٢٦١ مرافعات ) أما في النفقات القضائية والغرامات فلا يجب أن تتجاوز مدة الحبس ستة أشهر مع مراعاة القيمة المحكوم بها مع عدد أيام الحبس باعتبار اليوم الواحد ليرتين سوريتين •

### الفرع الثاني

#### القواعد العامة في مدة الحبس

#### ٦٧ - (١) تقدير المدة :

إذا كانت الانظمة عدا بعضها قد حددت مددا قصوى للحبس ، فإنها قد تركت تقدير المدة التي يحكم بها على المدين للسلطة التي تملك الأمر بالحبس إذ ليس واجبا على المحكمة أن تحكم بالحد الأقصى المقرر ، فقد يمكنها أن تحكم بمدة أقل من هذا الحد ، وذلك وقال تقديرها وما تتكشفه من ظروف وملابسات الدعوى وأوراقها ولكنها مقيدة بهذا الحد الأقصى ، فلا يجوز لها تجاوزه إلا إذا أجاز لها القانون ذلك في بعض الانظمة مثل ( الامارات وسوريا ) كما أنها مقيدة بالحدود الدنيا وفقا لقيمة المبالغ المحكوم بها في الانظمة التي تحدد مثل هذه الحدود مثل الوضع في كل من سوريا ولبنان والجزائر والمغرب •

ومن ناحية أخرى يلتزم القاضي أو الجهة التي تملك اصدار أمر الحبس بأن يمتنع عن اصدار الأمر بالحبس الا بالنسبة للمدين الجائر فيه الحبس ، شريطة ألا يكون المدين قد سبق حبسه به ، إذ القاعدة أنه لايجوز تكرار الحبس في الدين الواحد الحاصل التنفيذ من أجله (١) •

#### (٢) بداية المدة :

من المقرر أن مدة الحبس الاكراهي أو التنفيذ تبدأ منذ القبض على المحكوم عليه بناء على الحكم أو الأمر الصادر بحبسه ، وتنتهي بداهة في الوقت المحدد للافراج عن المسجونين في اليوم التالي ليوم انتهاء المدة المحكوم بها ( م ٤٣٩ اجراءات لبيي ، م ٣٤ نظام سجون سعودي ) •

---

(١) انظر في تفاصيل ذلك الفقرة ٦٣ من هذا البحث •



(٣) مكان الحبس :

لم تخص جميع الدول العربية ، عدا بعضها ، الحبس الاكراهي أو التنفيذي ، بمكان معين ، يختلف عن المكان المقرر لقضاء عقوبة الحبس الجزائي البسيط . وانما نصت المادتان ٤٤٦ من قانون أصول المحاكمات اللبناني ونظيرتها من قانون الاجراءات الجنائية السوري (م ٤٤٥) على أن يقضي المحبوسون حبسا تنفيذيا المدة المحكوم بها في اماكن خاصة .

(٤) تنفيذ المدة على المدينين :

بداهة يجب أن يقضي المدين المحكوم عليه بالدين كامل مدة الاكراه البدني المحكوم عليه بها اذا لم يف بالدين أو لم يقم بالاداء أو لم يقدم كفيلة مليئا غارما ، فان كان المدينون هم عدة أشخاص متضامنين في الوفاء بالدين ، فانه يجب تقسيم المدة المحكوم بها بينهم كل بقدر نصيبه في الدين ( م ٤٤٦ اصول جزائية لبناني ، ٤٤٥/٢ جنائي سوري ) الا اذا كان منهم بطبيعة الحال من لايجوز حبسه لاي سبب من الاسباب ، لقراءة أو سن أو مرض أو اعسار .

(٥) ابدال العمل بالاكراه البدني :

تجيز كثير من الانظمة العربية ، للمحكوم عليه ، أن يطلب في اي وقت من النيابة العامة قبل صدور الامر بالاكراه البدني عليه ، أن يستبدل به عمل يدوي أو صناعي ( ٥٢٠ اجراءات مصرى ، ٤٧٣ اجراءات لبيبي ، ٢٣٥ اجراءات كويتي ) وذلك بلا مقابل ، لاحدى جهات الحكومة ، أو البلديات مدة من الزمن مساوية لمدة الاكراه البدني التي كان يجب التنفيذ عليه بها ( م ٥٢١/٤٧٤ اجراءات ) ولايجوز تشغيل المحكوم عليه ، خارج المدينة الساكن بها ، أو المنطقة التابع لها ، ويجب أن يكون العمل الذى يفرض عليه ، قادرا على اتمامه في ظرف ست ساعات ( سبع ساعات ) بحسب حالة بنيته . ومن البديهي أنه لايجوز الغاء الامر بالتشغيل ، الا اذا تخلف المحكوم عليه عن الحضور للعمل في المواعيد المحددة ، بغير عذر مقبول ، أو قصر في الواجبات التي يفرضها العمل ، وأن يتم تنفيذ المدة الباقية من الاكراه البدني ، بعد خصم الايام التي عمل فيها المحكوم عليه .

ومن المعلوم ، أن هذه الرخصة مخولة فحسب ، بالنسبة للديون الناشئة عن الجريمة ، والمحكوم بها للحكومة ، ضد فاعل الجريمة ، ومن ثم لا يلجأ إليها في باقي الديون ، إلا إذا وجد نص بذلك ، وأن تكون الحكومة ملتزمة بأداء مقابل شغل المحكوم عليه لصالحها للدائن الذي يتم الاكراه البدني لصالحه .

هذا ونصت المادة ١٦ من نظام السجن والتوقيف السعودي رقم ٣١ - وتاريخ ١٣٩٨/٦/٢١ هـ (١) على أن " يكون تشغيل المسجونين والموقوفين وفق قواعد تضعها وزارة الداخلية بالاشتراك مع وزارة العمل والشئون الاجتماعية .

#### (٦) حقوق المحبوس وواجباته أثناء فترة الحبس :

تحدد الانظمة عادة مجموعة من الحقوق التي يجب كفالتها للمحبوسين ، وكيفية تنظيمها ، من ذلك ما تنص عليه المادة ١٢ من نظام السجون السعودي ، " تحدد اللائحة التنفيذية " قواعد زيارة المسجونين والموقوفين ومراسلاتهم ، وكذلك قواعد معاملة الموقوفين وجواز حصولهم على طعام على نفقتهم الخاصة ، وارتدائهم زيهم الخاص ، فضلا عما يتقرر لهم من حقوق ومزايا ، وكذلك وجوب معاملة المسجونة ، أو الموقوفة الحامل ، بدءا من ظهور أعراض الحمل عليها ، معاملة طبية خاصة ، وضرورة نقلها الى المستشفى عند اقتراب الوضع ، ووجوب كفالة محافظة المسلم على اقامة شعائره الدينية ، بأن تهيء له ادارة السجن ، الوسائل اللازمة لادائها وكذلك توفير الرعاية الطبية والاجتماعية والثقافية للمسجونين ( المواد ١٢ - ١٩ من نظام السجون السعودي ) .

هذا وكان فقهاء الاسلام ، قد تحدثوا في صفة الحبس ، واشتروا فيه ألا يكون به فراش ولا طاق ، ولا أن يدخل على المحبوس أحد للاستيناس ، إلا أقاربه وجيرانه ، ولا يمكنون عنده طويلا ، ولا يخرج المحبوس لجمعة وعيد ، ولا لجماعة ، ولا لحج فرض ، ولا لحضور جنازة ولو بكفيل ، ولكن يخرج بالكفيل لجنازة الاصول والفروع ، وفي غيرهم لا يخرج ، ولا يخرج لموت قريبه إلا إذا لم يوجد من يغسله ويكفنه . ولو مرض المحبوس لا يخرج من الحبس ، ان كان له من يخدمه فيه ، والا أخرج بكفيل لئلا يهلك ، كما لو مرض مرضا مضميا . . ولا يمكن

---

(١) العدد المنشور في جريدة أم القرى العدد ٢٧٢٩ وتاريخ ١١ رجب ١٣٩٨ هـ الموافق ١٩٧٨/٦/١٦ م .

المحترف من اشتغاله بالحرفة فيه ، وقيل لا يمنع من ذلك ، ويمكن من وطء  
جاريته ان كان فيه ( اى في السجن ) خلوة . . وان احتاج الى الجماع ،  
لا يمنع من دخول امراته أو جاريته عليه ، ان كان في السجن موضع سترة لان  
قضاء شهوة الفرج ، كإقتضاء شهوة البطن ، وقيل يمنع من الوطء لانه من فضول  
الحوائج " (١) .

أما بالنسبة لواجبات المحبوس فانه يجب عليه اتباع التعليمات والانظمة  
واللوائح المعمول بها في ادارة السجون والا تعرض للجزاءات التي يمكن توقيعها  
عليه والتي تحددها عادة لوائح السجون أو دور التوقيف .

هذا وما تجدر به الإشارة أن نفقات إعاشة المحبوسين تكون عادة على  
نفقة الدولة، ولو كان الحبس لصالح الافراد ، وذلك في جميع الانظمة العربية  
عدا تلك الدول التي حملت الافراد بهذه النفقات مثل النظام المغربي (٢)  
والنظام الجزائري (٣) وقد أوجب النظامان ضرورة ايداع قلم كتاب المحكمة  
مبلغ ٥٤٠٠ فرنك / ١٠٣٥ دينار جزائري عن كل مدة ثلاثين يوما، وكذلك  
الامر بالنسبة للنظام السوري ، وكذلك اللبناني وان نص في المادة ٨١٧ على  
تحمل الدولة هذه النفقات وانما أجاز لها الرجوع بها على المحكوم عليه بعد  
أن يصبح مليئا .

#### (٧) أثر انقضاء مدة الحبس :

إذا قضى المحكوم عليه بالحبس المدة المحكوم بها عليه وفاء لدين من  
الديون ، فانه يجب تخلية سبيله والافراج عنه فورا ودون ابطاء ، ولا يجوز في  
غالبية الانظمة اعادة الحكم عليه بالاكراه البدني من أجل ذات الدين مرة أخرى

- 
- (١) انظر في ذلك مجمع الانهر - ج ٤ ص ١٦٠ ، ١٦٣ ، شرح الكنز ج ٢ ص ٨٧ .
  - (٢) بموجب قرار وزير العدل الصادر في ١٣ ابريل سنة ١٩٥٩ والمنشور في الجريدة الرسمية العدد ٢٤٣١ في ١٩٥٩/٥/٢٩ م .
  - (٣) بموجب قرار وزير العدل المؤرخ في ١٧/٦/١٩٦٩ والمنشور في الجريدة الرسمية رقم ٦٨ في ١٩٦٩/٨/١٢ م .

على التفصيل الذي أوضحناه في حينه ، إلا أن قضاء مدة الحبس ليس من شأنه إبراء ذمة المدين من الدين المحبوس من أجله وإنما يظل مدينا به رغم ذلك ، ويجوز للدائن استيفائه بطريق الحجز على ما قد يظهر للمدين من أموال بعد ذلك ، وهذه قاعدة عامة نصت عليها كافة الأنظمة (١) بالنسبة لكافة الديون المحكوم بها لغير الحكومة . أما بالنسبة للمبالغ المحكوم بها للحكومة والناشئة عن الجريمة من غرامات ونفقات قضائية وغيرها فإنها تستهلك باعتبار يوم الحبس معادلا لمبلغ معين تحدده الأنظمة على التفصيل الذي ذكرناه فيما سبق وذلك في جميع الأنظمة عدا المغرب ( م ٦٧٥ ) ، الجزائر ( م ٥٢٩ جنائيه ) وتونس ( م ٣٤٨ اجراءات جنائيه ) .

---

(١) انظر المواد ٦٧٥ اجراءات مغربي ، ٥٩٩ اجراءات جزائري ، ٣٤٨ اجراءات مغربي ، ٤٧١ اجراءات ليبي ، ٥١٩ اجراءات مصري ، ٣٤٧ شرعي مصري ، ٢١٣ شرعي ليبي ، ٣/٢٤٤ مرافعات سوداني ، ١٢٤ اجراء أردني ، ٤٥ تنفيذ عراقي ، ٢٧٢ مرافعات بحريني ، ٢٦٨ مرافعات قطري ، ٢٩٣ مرافعات كويتي .



### "الخاتمة والمقترحات"

٦٨ - يحسن بنا ، وقد أتينا - بتوفيق من الله وعونه - على نهاية البحث ، أن نضمنه خاتمة نبين فيها أهم ماتوصلنا اليه من نتائج ، ومقترحات بشأنها ، من تعديل لبعض نصوص التشريعات العربية ، أما بالإضافة اليها أو الحذف منها ، آملين أن تجد هذه الاقتراحات صدى في أذن المشرع العربي ، حتى تعم الفائدة ، وذلك كله على التفصيل الاتي :

٦٩ - أولا : ثبت لدينا أن الحبس في الديون ، إنما هو مجرد وسيلة اكراهية للوفاء بالتزامات وأنه لا يجب اللجوء اليها الا بعد توافر عدة مفترضات أهمها ثبوت الدين ثبوتا قضائيا في ذمة المدين بموجب سند من السندات التنفيذية ، وأن المدين لم يف به رغم تكليفه وقدرته على الاداء . ومن ثم لا يجب اللجوء الى الحبس الاكراهي هذا الا اذا كان الدين ثابتا بموجب سند يمكن التنفيذ على أموال المدين بمقتضاه ، ومن ثم لا يمكن اللجوء اليه بحسبانه اجراء تحفظيا قبل ثبوت الدين على المدين خشية هربه أو تهريب أمواله . وعلى ذلك لا يمكننا أن نقر بعض التشريعات فيما ذهبت اليه من جواز اللجوء الى الحبس . قبل ثبوت الدين على المدين ولو كانت الدعوى بالدين مرفوعة بالفعل الى القضاء ويمكن تحقيق ما قد يستهدفه حبس المدين في هذه الحالة بوسيلة أخرى وهي اصدار الامر بمنع المدين من السفر خارج البلاد وبناء عليه نقترح الغاء المواد التالية :

( ١ ) المادة ١٦٠ من قانون المرافعات السوداني الصادر ١٩٧٤ بالنسبة للحبس ليصبح نصها كالآتي : " اذا لم ينفذ المدعى عليه الامر الصادر بموجب المادة ١٥٧ أو المادة ١٥٩ جاز للمحكمة ، مع مراعاة أحكام المادة ١٧٣ أن تصدر أمرا بمنعه من مغادرة السودان الى أن يفصل في الدعوى أو الى أن يوفي الحكم الصادر فيها ، هذا اذا كان قد صدر حكم ، ومع ذلك يكون لها في الحالة الاخيرة أن تصدر أمرا بحبسه وفقا للأحكام المادتين ٢٤٣/٢٤٤ من هذا القانون .

( ٢ ) الغاء البند ٣ من المادة ٧٣ من قانون اجراءات المحاكم المدنية الصادر سنة ١٩٧٠ في دولة الامارات العربية .

(٣) الفاء البند ب من المادة السادسة من لائحة الاجراءات أمام ادارات الحقوق المدنية السعودية الصادر بموجب قرار وزير الداخلية رقم ٢٠ وتاريخ ١٤٠٦/١/٢ هـ .

(٤) كذلك يجب تعديل المواد التالية في لائحة الاجراءات السعودية :

١ - المادة السادسة (أ) ليصبح نصها كالآتي : " عند عدم وجود منازعة في الحق المدعى به أو استحقاقه يكلف المدين بالوفاء فوراً والا سجن اذا كان حق الدائن ثابتاً بموجب حكم أو قرار اكتسب الصفة القطعية مالم يقبل الدائن امهاله أو اطلاق سراحه .

ب - الفقرة و من ذات المادة السابقة وابدالها النص الآتي : " فاذا كان الدين تجارياً وطلب المدين مهلة ولم يقبل الدائن امهاله أو اطلاق سراحه ، فيكلف الدائن بتحرير دعواه حسبما نص عليه نظام المحكمة التجارية ويحال مع المدين الى هيئة حسم المنازعات التجارية للبت في طلب المدين طبقاً للمادة ٥١٧ من نظام المحكمة التجارية . ويجب اطلاق سراح المدين اذا لم يكن الدين ثابتاً بحكم أو قرار اكتسب الصفة القطعية .

ج - تعديل المواد من ١٣ - ١٥ من اللائحة السعودية بما يكفل عدم جواز حبس المدين الا في الحالات التي يكون بيد الدائن سند تنفيذي بحقه .

٧٠ - ثانياً : ثبت لدينا أيضاً أن الحبس مجرد وسيلة تهديدية لا يلجأ اليها الا عند تعذر الوسائل التنفيذية الاخرى ، أى عند تعذر التنفيذ على أموال المدين بدين جائز تنفيذه نظاماً ، ومن ثم لا يجوز الالتجاء الى الحبس من أجل ديون لم تتحقق بعد أو أنها محل لنزاع مازال منظوراً أمام القضاء .

واعتباراً بأن الحبس الاكراهي وسيلة - وعلى ما رأينا - فعالة من وسائل التنفيذ وثبت نجاحها في الدول التي عممت الاخذ بها ، وقضت على تسويق الخصوم ومطلبهم في هذه الدول بالمقارنة الى الدول التي لم تأخذ بفكرة

الحبس في الديون المدنية والتجارية مثل مصر وليبيا وتونس الى الاخذ به في هذه المواد بالاضافة الى الديون الاخرى المنصوص عليها حاليا ونقترح أن تضاف الى قوانين المرافعات في هذه الدول مادة جديدة بالنص الاتي :

( ١ ) اذا امتنع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم أو الامر النهائي الصادر ضده كان للمحكوم له طلب حبس المحكوم عليه بموجب عريضة دعوى ترفع بالاجراءات المعتادة الى محكمة التنفيذ المختصة ( أو المحكمة التي يقع بدائرتها محل التنفيذ ) .

( ٢ ) يجوز للمحكمة اذا ثبت لديها أن المحكوم عليه قادرا على القيام بما حكم به عليه وأمرته فلم يمتثل ، أن تحكم بحبسه مدة لا تزيد على ستة أشهر .

( ٣ ) واذا امتنع المحكوم عليه من تسليم الصغير الى من له الحق في تسليمه ، فيجوز حبسه حتى يمتثل ويقوم بتسليمه مهما بلغت المدة .

( ٤ ) لا يجوز حبس المحكوم عليه ان قدم كفيلا مليئا غارما ، أو اذا كان عدم تسليم الشخص راجعا الى سبب اجنبي أو اثبت بأدلة مقنعة تلف الشيء الملتزم بتسليمه أو ضياعه . كما يجب أن تعدل المادة ٨٠٩ من الاصول المدنية اللبناني ، وكذا المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات السوري بما يتفق ونص المادة التي اقترحنا اضافتها الى قوانين المرافعات في كل من مصر وليبيا وتونس .

٧١ - ثالثا : واعمالا لفاعلية الحبس فاننا لانوافق بعض الانظمة العربية فيما ذهبت اليه من تقييد اللجوء الى الحبس ، اما من حيث تحديد نوعية الديون أو تحديد قيمتها :

( أ ) فنقترح على المشرع الجزائري تعديل المادة ٤٠٧/أ من قانون المرافعات ليصبح نصها كالاتي :

" يجوز في المواد التجارية والمدنية أن تنفذ الاوامر والاحكام الحائزة لقوة الشيء المقضي به بطريق الاكراه البدني " .

ب) الغاء الفقرة ١ من البند الرابع من المادة ١١٣ من قانون اجراءات المحاكم المدنية في دولة الامارات العربية رقم ٢ لسنة ١٩٧٠ .

٧٢ - رابعاً : ولما كان الحبس طريقاً لحمل المدين على الوفاء ، وأنه ليس وسيلة عادية للتنفيذ فإنه يجب تحديد مدة قصوى له ، بحيث لايجوز تجاوزها بحال من الاحوال وعلى ذلك نقترح الغاء النصوص الواردة في بعض التشريعات العربية والتي لم تحدد مدة معينة للحبس أو حددت مدة ولكنها أجازت تجديدها لمدد أخرى ، من ذلك المواد ٨ ، ١٠ ، ١٤ ، ١٧ من لائحة الاجراءات أمام ادارات الحقوق المدنية السعودية وتعديلها بحيث تشمل على تحديد مدد معينة للحبس .

وكذلك نرى الغاء عجز الفقرة جـ من البند ١ من المادة ١١٣ من قانون اجراءات المحاكم المدنية في دولة الامارات العربية وأيضاً البند رقم ٢ من المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات السوري .

٧٣ - خامساً : ولما كان الحبس في الديون وسيلة اكرائية لحمل المدين على تنفيذ التزاماته المحكوم بها ، ومن ثم فهي تعد من مسائل التنفيذ ، الامر الذي يدخله في الاختصاص النوعي للمحكمة المختصة بالتنفيذ في الدول التي تأخذ بنظام قاضي التنفيذ ، مثل مصر وسوريا ولبنان والعراق والاردن وبالتالي لامعنى لان يعقد الاختصاص بالحكم بالحبس وبالفصل في الاشكالات المتعلقة به لمحكمة أخرى مثل المحكمة التي أصدرت الحكم أو لجهة أخرى مثل النيابة العامة وما في حكمها ، ونقترح قصر الاختصاص بالحبس وما يثيره من منازعات على قاضي التنفيذ حتى بالنسبة للمبالغ المحكوم بها للحكومة والناشئة عن الجريمة ، وذلك بأن تطلب النيابة العامة من القاضي الجزئي المختص ( قاضي التنفيذ ) أن يصدر أحكام الحبس في مثل هذه الديون .

" تم بحمد الله وتوفيقه "





- ١٠ - ابن قدامة : أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد . المغني ، ١٩٨١ ، مكتبة الرياض الحديثية .
- ١١ - ابن قدامة : أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد . المغني والشرح الكبير ١٣٩٢ هـ - ط ٢ - دار الكتاب العربي للطبع والتوزيع .
- ١٢ - البهوتي : الشيخ منصور بن يونس بن إدريس ( ت ١٠٥١ ) كشف القناع عن متن الاقناع - بدون - مكتبة النصر الحديثية - الرياض .
- ١٣ - البهوتي : شرح منتهى الارادات ( بدون ) عالم الكتب - بيروت .
- ١٤ - الحجاوي : أبو النجا شرف الدين موسى ( ت ٩٦٨ ) الاقناع في فقه مذهب الامام أحمد بن حنبل - بدون - دار المعرفة - بيروت .
- ١٥ - العاصمي : عبدالرحمن بن محمد بن قاسم ( ١٣٩٢ ) حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع - ١٤٠٣ هـ - طبعة ثانية - الرياض .
- ١٦ - يوسف - الشيخ مرعي بن ٠٠٠ ( ت ١٠٣٣ ) غاية المنتهى في الجمع بين الاقناع والمنتهى - ١٤٠١ هـ طبعة ثانية . المؤسسة السعيدية بالرياض .

#### ب ( المذهب الحنفي :

- ١٧ - ابن الهمام : كمال الدين محمد بن عبدالواحد المعروف ب ٠٠٠ - شرح فتح القدير - ١٣١٦ هـ - طبعة أولى . المطبعة الكبرى بمصر .
- ١٨ - ابن مودود : عبدالله بن محمود ٠٠٠ الاختيار لتعليل المختار - ١٩٥١ - دار المعرفة ، بيروت .
- ١٩ - ابن نجيم : الشيخ زين العابدين بن ابراهيم - الاشباه والنظائر - على مذهب أبي حنيفة النعمان - ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م دار مكتبة الهلال ، بيروت .
- ٢٠ - الخصاف : حسام الدين عمر بن عبدالعزيز بن مازة البخاري - شرح أدب القاضي تحقيق محمد هلال السرحان - مطبعة الارشاد ، بيروت .
- ٢١ - السرخسي : شمس الدين - المبسوط - بدون ط ٢ - دار المعرفة ، بيروت .
- ٢٢ - العيني : أبو محمد محمد ال ٠٠٠ شرح الكنز - ١٢٨٥ هـ - المطبعة المصرية القاهرة .
- ٢٣ - الكاساني : علاء الدين أبي بكر بن مسعود - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع مطبعة الامام بالقاهرة ، والطبعة الثانية ١٩٨٢ - دار الكتاب العربي ، بيروت .

- ٢٤ - المرغيناني : أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني - الهداية شرح بداية المبتدى - طبعه أخيرة ، بدون ، البابي الحلبي بمصر .  
٢٥ - زاده : عبدالله بن الشيخ محمد بن سليمان الشهير بـ - مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر - دار أحياء التراث العربي .

( ج ) في الفقه الشافعي :

- ٢٦ - الخطيب : الشيخ محمد الشربيني - مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج ١٣٥٢ / ١٩٣٣ - دار أحياء التراث العربي ، بيروت .  
٢٧ - الرملي : شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزه بن شهاب الدين . . . ( ت ١٠٠٤ هـ ) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج - ١٢٨٦ هـ - المكتبة الإسلامية .

( د ) المذهب المالكي :

- ٢٨ - ابن رشد : أبوالوليد محمد بن أحمد ( ت ٥٩١ هـ ) بداية المجتهد في نهاية المقتصد - بدون - دار الفكر ، بيروت - مطبعة الخانكي بمصر .  
٢٩ - الدردير : أبو البركات أحمد بن محمد بن أحمد - الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك - ١٩٧٤ - دار المعارف بمصر .  
٣٠ - القرطبي : أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر - كتاب الكافي في فقه أهل المدينة المالكي - ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م - ط ٢ - الرياض الحديثة .  
٣١ - الخرخشي : سيدي . . . على مختصر سيدي خليل - ١٣١٨ - دار صادر ، بيروت .

رابعا : كتب مختلفة في الفقه الاسلامي

- ٣٢ - أبوزهرة : الشيخ محمد . . الأحوال الشخصية - ١٩٥٧ - دار الفكر العربي ، القاهرة .  
٣٣ - الذهبي : شمس الدين - كتاب الكبائر - بدون - دار الكتب الشعبية ، بيروت .  
٣٤ - العمروسي : أنور . . . أصول المرافعات الشرعية - ط ٣ - القاهرة .

- ٣٥ - النووى : أبوزكريا يحيى بن شرف - رياض الصالحين - ١٩٨٢ - الطبعة الرابعة  
دار العامور للتراث - دمشق .
- ٣٦ - شلبي : د . محمد مصطفى - أحكام الاسرة في الاسلام - ١٩٧٧ - دار النهضة  
العربية ، القاهرة .
- ٣٧ - عبدالسلام : عزالدين - قواعد الاحكام في مصالح الانام - ١٩٨٠ - دار الجيل  
بيروت .
- ٣٨ - عبدالله : عمر . . أحكام الشريعة الاسلامية في الاحوال الشخصية - ط ٤ -  
١٩٦٣ - دار المعارف بمصر .
- ٣٩ - عودة : د . عبدالقادر - التشريع الجنائي الاسلامي - دار الكتاب العربي .
- ٤٠ - مدكور : د . محمد سلام - أحكام الاسرة في الاسلام - ١٩٦٩ طبعة ثانية -  
دار النهضة العربية ، القاهرة .

#### خامسا : فقه القانون

#### ( ١ ) باللغة العربية :

- ٤١ - ابوالوفا : د . أحمد - اجراءات التنفيذ الجبرى في المواد المدنية والتجارية  
١٩٧٨ - طبعة سابعة - منشأة المعارف ، الاسكندرية .
- ٤٢ - اسماعيل : د . اهاب - أحكام التنفيذ بطريق الاكراه البدني - مجلة المحاماه  
المصرية س ٤٠ ، القاهرة .
- ٤٣ - الالفى : د . أحمد - النظام الجنائي بالمملكة العربية السعودية - ١٩٧٦ م -  
الرياض ( على الالة الكاتبة ) .
- ٤٤ - الحكيم : د . عبدالمجيد - الموجز في شرح القانون المدني - أحكام الالتزام  
١٩٧٧ م - دار الحرية للطباعة ، بغداد .
- ٤٥ - السعيد : السعيد مصطفى - الاحكام العامة في قانون العقوبات - ١٩٦٢ - طبعة  
رابعة - دار المعارف بمصر .
- ٤٦ - السنهورى : د . عبدالرزاق أحمد - الوسيط في شرح القانون المدني - ج ٢  
( ١٩٥٦ ) دار النشر للجامعات ، ( ١٩٦٨ ) دار النهضة العربية .



- ٤٧ - النمر : د . أمينه - التنفيذ الجبرى - ١٩٧٢ - الاسكندرية .
- ٤٨ - بهنام : د . رمسيس - النظرية العامة للقانون الجنائي - ١٩٧١ - منشأة المعارف الاسكندريه .
- ٤٩ - تناغو : د . سمير - نظرية الالتزام - ١٩٧٥ ، الاسكندرية .
- ٥٠ - جبران : يوسف نجم - طرق الاحتياط والتنفيذ - ١٩٨٠ - عويدات - بيروت بارييس .
- ٥١ - حسني : د . محمود نجيب - شرح قانون العقوبات - ١٩٧٧ ، القاهرة .
- ٥٢ - سيف : د . رمزي - قواعد الاحكام والعقود الرسمية - ١٩٦٩ ، النهضة العربية .
- ٥٣ - عبدالغني : د . معتمد محرم - مقومات الافلاس في الفقه الاسلامي والقانون المقارن ، ١٩٨٥ م - القاهرة .
- ٥٤ - عبدالفتاح : د . عزمي - نظام قاضي التنفيذ - ١٩٧٨ ، دار النهضة العربية .
- ٥٥ - عبدالملك : جندى - الموسوعة الجنائية - ١٩٤٢ - الطبعة الاولى .
- ٥٦ - عبيد : د . رؤوف - مبادئ القسم العام في التشريع العقابي المصري ، ١٩٦٢ ، ١٩٧٩ ، دار الفكر العربي .
- ٥٧ - عقيدة : د . محمد أبو العلا - النظرية العامة للعقوبة - ١٩٨٣ ، القاهرة .
- ٥٨ - عمر : د . محمد عبدالخالق - مبادئ التنفيذ - ط ٤ ، ١٩٧٨ ، دار النهضة العربية ، القاهرة .
- ٥٩ - فهمي : د . محمد حامد - تنفيذ الاحكام والسندات الرسمية والحجوز التحفظية - ١٩٥١ ، القاهرة .
- ٦٠ - فهمي : د . وجدى راغب - النظرية العامة للتنفيذ القضائي - ١٩٧٤ - دار الفكر العربي .
- ٦١ - قيس : د . أنطوان - أمالي ومحاضرات في القانون المدني - ١٩٦٥/١٩٦٦ جامعة حلب .
- ٦٢ - مبارك : د . سعيد عبدالكريم - أحكام قانون التنفيذ - ١٩٧٤ - طبعة ٢ بغداد .
- ٦٣ - مرسي و السعيد : د . محمد كامل و د . السعيد مصطفى - شرح قانون العقوبات - ١٩٤٠ ، القاهرة .
- ٦٤ - مرقس : د . سليمان - شرح القانون المدني في الالتزامات - ١٩٦٤ ، القاهرة .

- ٦٥ - هاشم : د. محمود محمد - القواعد العامة للتنفيذ القضائي - ١٩٨٠ ،  
دار التوفيق للطباعة والنشر ، القاهرة .
- ٦٦ - والي : د. فتحي - التنفيذ الجبري في القانون الكويتي - ١٩٧٨ ، الكويت .

( ب ) باللغة الفرنسية :

- 67- Cuche (P.) et Vincent (j): Voies d'exécution et Procédure de distribution 10<sup>e</sup> ed Paris 1970, Dalloz.
- 68- Glasson, Tissier et Morel, Traité théorique et pratique d'organisation judiciaire, de Compétence et de procédure civile, 3<sup>e</sup> ed . 1925-1929/ Paris.
- 69- Vancent j et prevault j. voies d'exécution, Paris, Dalloz 1984.

( ج ) باللغة الإيطالية :

- 70- Chiovenda, Principii di diritto processuale civile, 1965, Napoli.
- 71- Costa, Manuale di diritto processuale civile, 1973, Utet, Torino.
- 72- D' onofri: (P.) Commento al codice di procedura civile 4 ed. 1957, Utet, Tarino.
- 73- Redenti Diritto processuale civile, 1957, Giuffrè, Milano.
- 74- Zanzucchi, Diritto processuale civile, 1964, Giuffrè, Milano.

## المحتويات

رقم الصفحة	
١	تمهيد
٢	الاكراه البدني
٥	موضوع البحث
٥	تقسيم البحث
	المبحث الاول
	فكرة الحبس في الديون
٧	المطلب الاول : تعريف الحبس ومشروعيته
٧	الفرع الاول : تعريف الحبس
٨	الفرع الثاني : مشروعية الحبس
١٢	المطلب الثاني : الطبيعة القانونية للحبس
١٢	الفرع الاول : طرق التنفيذ وطرق الاحتياط
١٤	( ١ ) الحبس طريق من طرق التنفيذ
١٥	( ٢ ) الحبس وسيلة اكراه
١٥	( ٣ ) الحبس وسيلة احتياطية ( تدبير تحفظي )
١٩	الفرع الثاني : الحبس في الديون لا يعد عقوبة
	المبحث الثاني
	الاحوال التي يجوز فيها الحبس
٢١	المطلب الاول : الحبس التنفيذي
٢١	الفرع الاول : تعريفه
٢١	الفرع الثاني : حالات الحبس التنفيذي
٢٢	أ - في دول مجلس التعاون الخليجي
٢٢	- في النظام السعودي
٢٤	- في باقي دول المجلس
٢٥	ب - في النظامين العراقي والسوداني
٢٦	ج - في سوريا ولبنان والاردن
٢٧	د - في النظامين المصري والليبي
٣١	المطلب الثاني : الحبس الاكراهي

رقم الصفحة	
٣٣	الفرع الاول : الحبس الاكراهي العام
٣٣	أولا : في الفقه الاسلامي
٣٥	حبس المدين مع وجود أموال ظاهرة
٣٦	عبء اثبات الاعسار
٣٨	وقت البينة
٣٩	ثانيا : في الانظمة الوضعية
٣٩	( أ ) في دول مجلس التعاون
٤٠	في المملكة العربية السعودية
٤٥	في دولة الكويت
٤٥	في البحرين
٤٦	في قطر
٤٦	( ب ) في النظامين العراقي والاردني
٤٩	( ج ) الحبس في النظام السوداني
٥٠	( د ) الحبس في النظام المغربي
٥١	الفرع الثاني : الحبس الاكراهي الخاص
٥١	أولا : الحبس في النظامين المصري والليبي
٥١	حالات الحبس
٥١	ديون النفقة
	المبالغ الناشئة عن الجريمة والمقضي بها
٥٥	ضد مرتكب الجريمة
٥٧	ثانيا : الحبس في دول المغرب العربي
٥٧	في النظام التونسي
٥٨	في النظام الجزائري
٥٨	في المواد التجارية
٥٨	في المصروفات والغرامات
٦٠	ثالثا : الحبس الاكراهي في سوريا ولبنان
٦١	التعويضات المتولدة عن الجريمة
٦٢	بعض الاحكام الصادرة في مواد الاحوال الشخصية
٦٣	رابعا : الحبس في الامارات العربية المتحدة
٦٤	الفرع الثالث : رأينا الخاص في الحبس



### المبحث الثالث

#### الاحكام العامة في الحبس

##### رقم الصفحة

٦٨	المطلب الاول : سلطة توقيع الحبس والاشخاص الخاضعون له
٦٨	الفرع الاول : سلطة توقيع الحبس
٦٨	القضاء هو سلطة توقيع الحبس
٧٢	تقدير موقف الانظمة
٧٤	الفرع الثاني : الاشخاص الجائز حبسهم
٧٤	الحبس قاصر على المدين نفسه
٧٥	الحبس قاصر على الاشخاص الجائز التنفيذ عليهم
٧٦	الحبس قاصر على الاشخاص غير الممنوع التنفيذ عليهم
٧٦	الصغار
٧٦	العجزه
٧٧	الاقارب والاصهار
٧٨	موظفي الحكومة ومن في حكمهم
٧٨	اشخاص آخرون
٧٩	المطلب الثاني : شروط توقيع الحبس
٧٩	الفرع الاول : طلب الدائن حبس المدين
٧٩	القاعدة العامة
٨٠	سند الدين
٨١	أن يكون حكما أو أمرا
٨٢	أن يكون حكما أو أمرا جائز التنفيذ بمقتضاه
٨٣	الفرع الثاني : سبب الحبس
٨٣	امتناع المدين عن أداء الالتزام
٨٥	تكليف المدين بالاداء
٨٦	قدرة المدين على الاداء
٨٦	يسار المدين
٨٦	في الفقه الاسلامي
٩٠	في الانظمة الوضعية
٩٠	( ١ ) أنظمة لم تشترط اليسار

رقم الصفحة	
٩١	( ٢ ) ١ أنظمة تشترط اليسار في ديون الافراد
٩١	( ٣ ) ١ أنظمة تشترط اليسار في ديون ولا تشترطه في غيرها
٩٢	( ٤ ) ١ أنظمة لا تشترط اليسار ابتداء
٩٤	قدرة المدين على التسليم
٩٥	الفرع الثالث : الامر بالحبس وموانعه
٩٥	الامر بالحبس
٩٧	عدم وجود ما يمنع من الحبس
٩٨	موانع الحبس العامة
١٠١	موانع الحبس الخاصة
١٠٤	المطلب الثالث : مدة الحبس وأحكامها
١٠٤	الفرع الاول : مدة الحبس
١٠٥	في الدول العربية الافريقية
١٠٦	في الدول العربية الاسيوية
١٠٨	الفرع الثاني : القواعد العامة في مدة الحبس
١٠٨	تحديد لها
١٠٨	بدايتها
١٠٩	تنفيذ المدة وابدالها بالعمل
١١٠	حقوق المحبوس وواجباته
١١١	انقضاء مدة الحبس
١١٣	الخاتمة والمقترحات
١١٧	قائمة المراجع
١٢٣	المحتويات



077  
348

